



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الادارة والاقتصاد

قسم ادارة الاعمال

اثر العائد والمخاطرة و قرار الاستثمار في الاداء المالي للمصرف
(دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية)

رسالة مقدمة

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم إدارة الأعمال

من قبل

حسين عبد الحسن علي الضرب

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

سعدى أحمد حميد الموسوي

2017 م

1438 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة البقرة ، الآية 32

الأهداء

إلى من أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً..... نبينا
الأكرم وأهل بيته الطيبين الطاهرين.

إلى من اشتعل رأسه شيباً ليُنير ليِ الدرب ابي الغالي.

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى
الحبائبأمي الحبيبة

إلى من منحتني الكثير من وقتها وشاركتني المشوار... زوجتي
الحبيبة.

إلى رياحين حياتي في الشدة والرخاء..... إخوتي وأخواتي.

أهدي جهدي المتواضع هذا

حسين الضرب

الشكر والتقدير

"كن عالماً .. فإن لم تستطع فكن متعلماً ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكالت بإنجاز هذا البحث ، نحمد الله عز وجل على نعمه التي من بها علينا فهو العليّ القدير ، و لابد من الاشارة إلى انّ هذا النتاج العلمي هو مزيج من تفاعل الباحث والمشرف لا بل كان للمشرف دور كبير في الاخذ بيد الباحث والولوج في كل مفاصل الموضوع واسداء النصح والمشورة والاخلاص في نقل المعرفة ، ومن هنا اتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى استاذي المشرف الاستاذ المساعد الدكتور (سعودي احمد حميد الموسوي) ، كما أتقدم بشكري وتقديري للسادة رئيس و اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة الرسالة.

و يشرفني أن أتقدم بفائق شكري وتقديري إلى السيد عميد كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء الاستاذ الدكتور (عواد كاظم الخالدي) والسيد معاون العميد للشؤون العلمية الاستاذ المساعد الدكتور (حيدر يونس الموسوي) لروحهم الطيبة وخلقهم الرفيع واهتمامهم البالغ بطلبة الدراسات العليا.

ويقتضي واجب الوفاء ان اذكر وبكل اعتزاز رئيس قسم إدارة الأعمال الأستاذ الدكتور (فيصل علوان الطائي) وكل اساتذتي الافاضل في كلية الادارة والاقتصاد حاضرهم وغائبهم لما لمستهم منهم عطفاً وعلماً والذين كان لهم الفضل الكبير في اختياري طريق العلم والمعرفة .

واشكر ايضا الاساتذة الأجلاء المقومين اللغوي والعلمي لما ابدوه من نصائح ادت الى إظهار الرسالة بهذه الصورة .

وأقدم بخالص شكري وأمتناني الى زملائي في الدراسة وهم (صلاح ، عبد الله ، رافد ، محمد ، قاسم ، عباس ، احمد ، محمد ، فاضل ، رؤى ، زيتون) وكذلك اقدم شكري الى زملائي من الاساتذة وهم كل من (الاستاذ ضرغام محسن ، الاستاذ احمد حسين) لما قدموه من مساعدة في انجاز هذا العمل المتواضع .

كذلك اتقدم بالشكر الى والدي ووالدتي وزوجتي واخواني واخواتي لما ابدوه لي من مساعدة طيلة فترة الدراسة ووقوفهم معي في وقت الصعاب.

الباقي

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
	العنوان
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ت	شكر وتقدير
ث	قائمة المحتويات
ج-ح	قائمة الجداول
خ	قائمة الأشكال والملاحق
د	المستخلص
1	المقدمة
20-3 7-3 20-8	الفصل الأول : المنهجية العلمية للدراسة وبعض الدراسات السابقة المبحث الأول : منهجية الدراسة المبحث الثاني : الدراسات السابقة
83-22 47-22 62-48 83-63	الفصل الثاني : أساسيات العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار والاداء المالي المبحث الأول : الاطار النظري للمبادلة بين العائد والمخاطرة المبحث الثاني : المنطلقات الفكرية لقرار الاستثمار المبحث الثالث : الاداء المالي ومؤشرات قياسه
143-85 87-85 106-88 143-107	الفصل الثالث : الأطار التحليلي والعملي للدراسة المبحث الأول : توصيف عينة الدراسة ومتغيراتها والمؤشرات المعتمدة فيها المبحث الثاني : التحليل المالي للمؤشرات المعتمدة في الدراسة المبحث الثالث : تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة
148-145 146-145 148-147	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات المبحث الأول : الاستنتاجات المبحث الثاني التوصيات
166-150	المصادر
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
86	المصارف التجارية العراقية لعينة الدراسة	1
87	معادلات المؤشرات المستخدمة في الدراسة وارقامها وترميزها	2
89	معدل العائد على الموجودات (X11) للمصارف التجارية عينة الدراسة	3
90	معدل العائد على الودائع (X12) للمصارف التجارية عينة الدراسة	4
91	نسبة القروض الى مجموع الموجودات (X21) للمصارف التجارية عينة الدراسة	5
93	نسبة القروض الى مجموع الودائع (X22) للمصارف التجارية عينة الدراسة	6
94	نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X31) للمصارف التجارية عينة الدراسة	7
96	نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (X32) للمصارف التجارية عينة الدراسة	8
98	نسبة معدل العائد على حق الملكية (y1) للمصارف التجارية عينة الدراسة	9
99	نسبة معدل العائد على الاموال المتاحة (y2) للمصارف التجارية عينة الدراسة	10
101	نسبة الرصيد النقدي (y3) للمصارف التجارية عينة الدراسة	11
103	نسبة التداول (y4) للمصارف التجارية عينة الدراسة	12
104	نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y5) للمصارف التجارية عينة الدراسة	13
106	نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y6) للمصارف التجارية عينة الدراسة	14
110	علاقة الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (x11) ومؤشرات الاداء المالي (y) واختبار T	15
111	علاقة الارتباط لمتوسط معدل العائد على الموجودات (AX1) في معدل مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار T	16
112	علاقة الأثر بين معدل العائد على الموجودات (X11) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار F ومعامل التحديد R2	17
112	علاقة الأثر بين متوسط معدل العائد على الموجودات (AX11) في معدل مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار F ومعامل التحديد R2	18
116	علاقة الارتباط بين معدل العائد على الودائع (X12) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار T	19
117	علاقة الارتباط لمتوسط معدل العائد على الودائع (AX12) في معدل مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار T	20
118	علاقة الأثر بين معدل العائد على الودائع (X12) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار F ومعامل التحديد R2	21
118	علاقة الأثر بين متوسط معدل العائد على الودائع (AX12) في معدل مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار F ومعامل التحديد	22

	R2	
122	علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (X21) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار T	23
123	علاقة الارتباط لمتوسط نسبة القروض الى مجموع الموجودات (AX21) في معدل مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار T	24
124	علاقة الأثر بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (X21) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار F ومعامل التحديد R2	25
124	علاقة الأثر بين متوسط نسبة القروض الى مجموع الموجودات (AX21) في معدل مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار F ومعامل التحديد R2	26
128	علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (X22) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار T	27
129	علاقة الارتباط لمتوسط نسبة القروض الى مجموع الودائع (AX22) في معدل مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار T	28
130	علاقة الأثر بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (X22) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار F ومعامل التحديد R2	29
130	علاقة الأثر بين متوسط نسبة القروض الى مجموع الودائع (AX22) في معدل مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار F ومعامل التحديد R2	30
134	علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X3) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار T	31
135	علاقة الارتباط لمتوسط نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (AX31) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY اختبار T)	32
136	علاقة الأثر بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X31) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار F ومعامل التحديد R2	33
136	علاقة الأثر بين متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (AX31) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY اختبار F ومعامل التحديد R2)	34
140	علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (X32) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار T	35
141	علاقة الارتباط لمتوسط نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (AX32) في معدل مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار T	36
142	علاقة الأثر بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (X32) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار F ومعامل التحديد R2	37
142	علاقة الأثر بين متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (AX32) في معدل مؤشرات الاداء المالي (AY اختبار F ومعامل التحديد R2)	38

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	المخطط الفرضي للدراسة	5
2	المبادلة بين العائد والمخاطرة للاوراق المالية	46
3	العوامل المؤثرة بالاداء المالي	68

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	الميزانية العمومية وكشف الارباح والخاسائر لمصرف بغداد للمدة 2006-2015
2	الميزانية العمومية وكشف الارباح والخاسائر للمصرف التجاري العراقي للمدة 2006-2015
3	الميزانية العمومية وكشف الارباح والخاسائر لمصرف الشرق الاوسط العراقي للمدة 2006-2015
4	الميزانية العمومية وكشف الارباح والخاسائر لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2006-2015
5	الميزانية العمومية وكشف الارباح والخاسائر للمصرف الاهلي العراقي للمدة 2006-2015
6	الميزانية العمومية وكشف الارباح والخاسائر لمصرف الائتمان العراقي للمدة 2006-2015
7	الميزانية العمومية وكشف الارباح والخاسائر لمصرف دار السلام للاستثمار للمدة 2006-2015
8	الميزانية العمومية وكشف الارباح والخاسائر لمصرف بابل للمدة 2006-2015
9	الميزانية العمومية وكشف الارباح والخاسائر لمصرف الخليج التجاري للمدة 2006-2015
10	الميزانية العمومية وكشف الارباح والخاسائر لمصرف سومر التجاري للمدة 2006-2015
11	المعادلات المستخدمة في التحليل الاحصائي



المستخلص :

تناولت الدراسة موضوعا في غاية الأهمية , في الفكر المالي المعاصر, وهو أساس حقل الإدارة المالية المعاصرة والمتمثل في العائد والمخاطرة و قرار الاستثمار واثرها في الاداء المالي لان اساس كل نشاط مالي هو المبادلة بين العائد والمخاطرة ، إذ هدفت الدراسة الى قياس مؤشرات العائد والمخاطرة وتحليلها وتحديد وقياس نسب قرار الاستثمار وتحليلها فضلا عن قياس مؤشرات الاداء المالي وتحليلها لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لمعرفة دور المبادلة بين العائد والمخاطرة في الاداء المالي فيها وتهدف أيضا إلى بيان علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ودرجة تأثير العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار في الاداء المالي. وتجسدت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :

- ما هو المدى الذي تبرز فيه المبادلة بين العائد والمخاطرة في القرارات الاستثمارية في المصارف التجارية؟
- ما هو المدى والارتباط الذي تعكسه قرارات الاستثمار في تحقيق مستويات مقبولة من الاداء المالي يسهم بشكل فعال في تحقيق الاهداف المرسومة في المصارف عينة الدراسة ؟

وقد تم اختيار عينة الدراسة من المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المتمثلة بعشرة مصارف تجارية عراقية تم دراستها لمدة عشر سنوات من 2006 - 2015 وقد تم استخدام مؤشرين لقياس العائد (x_1) (المتغير المستقل الاول) ، واستخدمت مؤشرين لقياس المخاطرة (x_2) (المتغير المستقل الثاني) واستخدمت مؤشرين لقياس قرار الاستثمار (x_3) (المتغير المستقل الثالث)، فضلا عن استخدام مؤشرات قياس الاداء المالي (المتغير التابع) , وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لقياس العلاقات بين متغيرات الدراسة وهي : الوسط الحسابي , ومعامل الارتباط البسيط (r) واختبار (T) ومعامل الانحدار البسيط (b) واختبار (F) فضلا عن معامل التحديد (R^2).

اما اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية وعلاقة اثر ذات دلالة احصائية ومعنوية للعائد والمخاطرة في الاداء المالي , كذلك وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية وعلاقة اثر ذات دلالة احصائية ومعنوية لقرار الاستثمار في الاداء المالي وهذا ما يؤيد فرضيات الوجود للدراسة .

اما اهم التوصيات فهي ضرورة احتفاظ المصارف بنسب سيولة مقبولة لمواجهة المخاطر التي قد تتعرض لها اثناء زيادة السحب على الودائع وبالتالي التعرض الى المخاطرة .

المقدمة :

تنبؤاً عملية المبادلة بين العائد والمخاطرة أهمية بالغة في الفكر المالي والإداري , وذلك لارتباطها المباشر بكافة مفاصل النشاطات في منشآت الأعمال وبالذات ارتباط تلك العملية واشتراكها مع قرارات التمويل و قرارات الاستثمار وقرارات مقسوم الأرباح في رسم جوهر ومحتوى الفكر المالي إذ يبحث علم الإدارة المالية في ترشيد قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وقرارات مقسوم الأرباح وكيفية أدائها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للإدارة المالية في عموم منشآت الأعمال

ويعد النشاط المصرفي ذا أهمية إستثنائية في عملية التقدم الاقتصادي والتنموي لمعظم البلدان ، وان المنشآت المالية لا سيما المصرفية منها تأخذ بنظر الاعتبار عند تعظيم ارباحها وتدنية تكاليفها دراسه العوائد المتحققة وعنصر المخاطرة لتتجنب هذه المنشآت مخاطر السيولة اليومية والقدرة الائتمانية في اوقات الأزمات التي قد تتعرض لها .

كما يعد قرار الاستثمار من الموضوعات المهمة التي تنبؤاً مكانا رئيسيا في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل رفع معدلات ارباح منشآت الأعمال وتحقيق استقرارها الاقتصادي , وقد شهد الاستثمار تطورات كبيرة من نواحي متعددة، حيث ظهرت نظريات عديدة تناولت هذا الموضوع هدفت إلى تعظيم العائد المتوقع من الاستثمار وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة .

وبسبب الأهمية القصوى لكل من العائد والمخاطرة واتسام الاسواق الماليه بالكثير من الغموض وحاله عدم التاكيد و مستوى ودرجه مختلفه من المخاطرة . وطالما ان المستثمر الرشيد يسعى الى تعظيم المنفعة من الموارد المتاحة من خلال استثمارها في موجودات تحقق له العوائد المطلوبه , فانه يعمل على المبادله ما بين العائد والمخاطره في قرار الاستثمار واختيار الاستثمار الذي يحقق له اعلى عائد بأقل مخاطرة اذا ما كانت العوائد والمخاطره مختلفه من استثمار إلى اخر . اذ تهدف هذه الدراسه الى بيان العلاقة للمبادله بين العائد والمخاطره في قرار الاستثمار وانعكاسها على الاداء المالي. و تم اختيار عشرة مصارف كعينة عمدية لتكون عينة للدراسة التي بلغت نسبتها (43%) من مجتمع الدراسة والبالغ 23 مصرف ولمدة عشر سنوات من 2006- 2015 , اذ شملت هذه الدراسة على أربعة فصول تضمن الفصل الأول المنهجية العلمية للدراسة وبعض الدراسات السابقة اما الفصل الثاني فتضمن الجانب النظري للدراسة لكل من العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار والاداء المالي , اما الفصل الثالث فقد اشتمل على وصف عينة الدراسة وتحليل المؤشرات المستخدمة فضلا عن قياس العلاقات بين المتغيرات , اما الفصل الرابع فقد تضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة الحالية.

الفصل الأول

المنهجية العلمية للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول : المنهجية العلمية للدراسة

المبحث الثاني:الدراسات السابقة

الفصل الأول (المنهجية العلمية للدراسة والدراسات السابقة)

المبحث الأول (المنهجية العلمية للدراسة)

تمهيد :

تعد المنهجية العلمية في البحوث والدراسات خارطة الطريق الذي من خلاله تُشخص مشكلة الدراسة وأهميتها , ومحاولة الإجابة عن ما يطرح فيها من إشكاليات معرفية , وتطبيقية من خلال محاولة الوصول إلى فهم الظاهرة المدروسة والعلاقات بين متغيراتها , إذ يستعرض هذا المبحث الخطوات الأساسية للبنية الإجرائية للدراسة (المنهجية العلمية للدراسة) التي اعتمدها الدراسة الحالية وبحسب الفقرات الآتية:

أولاً: مشكلة الدراسة :

يمثل الأداء المالي لمنشآت الاعمال مفهوما جوهريا مهما , فهو المرآة العاكسة لأنشطة المنشأة وانجازاتها فهو نتاج النشاط الذي تمارسه المنشأة ويحدد مستوى انجازها ومدى استغلالها لمواردها المتاحة بالإضافة الى امكانياتها , أذ يشار إليه بأنه انعكاس لقدرة المنشأة على تحقيق أهدافها , وان الاداء المالي الجيد يكون نتيجة عوامل عديدة منها القرارات المالية الرشيدة في التمويل والاستثمار ومقسوم الارباح .

وفي القرارات الاستثمارية الأكثر أهمية هناك نوعان من الاعتبارات المالية الرئيسة التي يتعرض كل قرار استثماري لبعض خصائصهما وهما العائد والمخاطرة، ولا شك أن اتخاذ القرار الاستثماري من قبل المستثمر لا يتم عشوائيا نظرا لعدم توقع الأحداث في المستقبل , وبالنظر للقرارات الاستثمارية غير المجدية والتي غالبا ما تضع المستثمر في دائرة الخسارة , لذا لا بد من الاتجاه نحو مبدأ المبادلة ما بين العائد والمخاطرة لغرض المساعدة في اتخاذ القرار المناسب , وبالتالي انعكاس نتيجة هذا القرار على الاداء المالي للمنشأة , لان الغرض من المبادلة ما بين العائد والمخاطرة هو طموح المستثمر الى اختيار الاستثمار الذي يدر اعلى عائد باقل مخاطرة والحصول على الارباح وبالنتيجة الحصول على اداء مالي متميز كون إن الربحية هي إحدى مقاييس الاداء , ومما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :

أ- ماهو المدى الذي تبرز به المبادلة بين العائد والمخاطرة في القرارات الاستثمارية في

المصارف التجارية ؟

ب- هل تبنى قرارات الاستثمار في المصارف عينة الدراسة وفقا للعائد والمخاطرة ؟

ت- ماهو المستوى الذي يعكسه العائد والمخاطرة في الاداء المالي وخصوصا في المصارف عينة

الدراسة ؟

ث- ماهو المدى والارتباط الفكري الذي تعكسه قرارات الاستثمار في تحقيق مستويات مقبولة من الاداء المالي يسهم بشكل فعال في تحقيق الاهداف المرسومة في المصارف عينة الدراسة ؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في جوانب متعددة منها أهمية الحقل المعرفي التي تنتمي اليه وهو حقل ادارة الاعمال في المنظمات الهادفة الى تحقيق الربحية وعلى وجه الخصوص تبرز الاهمية من خلال الاطار الفكري الذي تنتمي اليه والمتمثل بالادارة المالية وجوانب الفكر المالي الذي بحثت فيه , والمتمثل باختيار متغيرات في غاية الاهمية وهي العائد والمخاطرة وهما من المتغيرات المهمة جدا في الفكر المالي والذي تبنى عليه كافة القرارات المالية المتمثلة (قرار الاستثمار , قرار التمويل و قرار مقسوم الارباح) , وتأخذ الدراسة ايضا اهميتها من اهمية متغير قرار الاستثمار كونه أحد القرارات الرئيسية التي تبنى عليه الادارة المالية , إذ تعد القرارات الاستثمارية من اهم القرارات التي تتخذها إدارة الشركات والتي يتوقف عليه مستقبلها، وقدرتها على الاستمرار، بل ربما يتعدى ذلك ليصل أثره على اقتصاد الدولة , اضافة الى اهمية الاداء المالي في المنظمات عامة والمصارف عينة الدراسة خاصة لارتباطه ارتباطا وثيق لتحقيق الهدف الاستراتيجي للادارة المالية المتمثل بتعظيم القيمة السوقية للمنشأة.

كذلك تبرز اهمية الدراسة من اهمية مجتمع وعينة الدراسة كونها من المجالات والجوانب الحيوية في المجتمع والمساهم الاكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو القطاع المصرفي الذي يشكل الجزء الاكبر من الجهاز المصرفي في اي بلد , وللدراسة اهمية خاصة تنبثق من الاطر الفكرية والطروحات النظرية والتطبيقية التي تناولتها اضافة الى ما اعتمدت من مقاييس ومؤشرات اسهمت في بحث العلاقات الرابطة بين متغيرات الدراسة .

ثالثا : اهداف الدراسة :

أ- تسليط الضوء على جانب معرفي وأكاديمي حيوي ومهم في منشآت الاعمال عموما والمصارف خصوصا ، ألا وهو اثر العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار، وما يمكن ان يعكسه ذلك على الاداء المالي للمصارف.

ب- تبيان وقياس اهم وابرز مؤشرات كل من العائد والمخاطرة وتحليلها .

ت- تحديد وقياس ابرز مؤشرات ومقاييس قرار الاستثمار .

ث- تشخيص وتحديد وقياس ابرز مؤشرات الاداء المالي .

ج- قياس و تحليل علاقة الارتباط و الاثر للعائد والمخاطرة وقرار الاستثمار والاداء المالي؟.

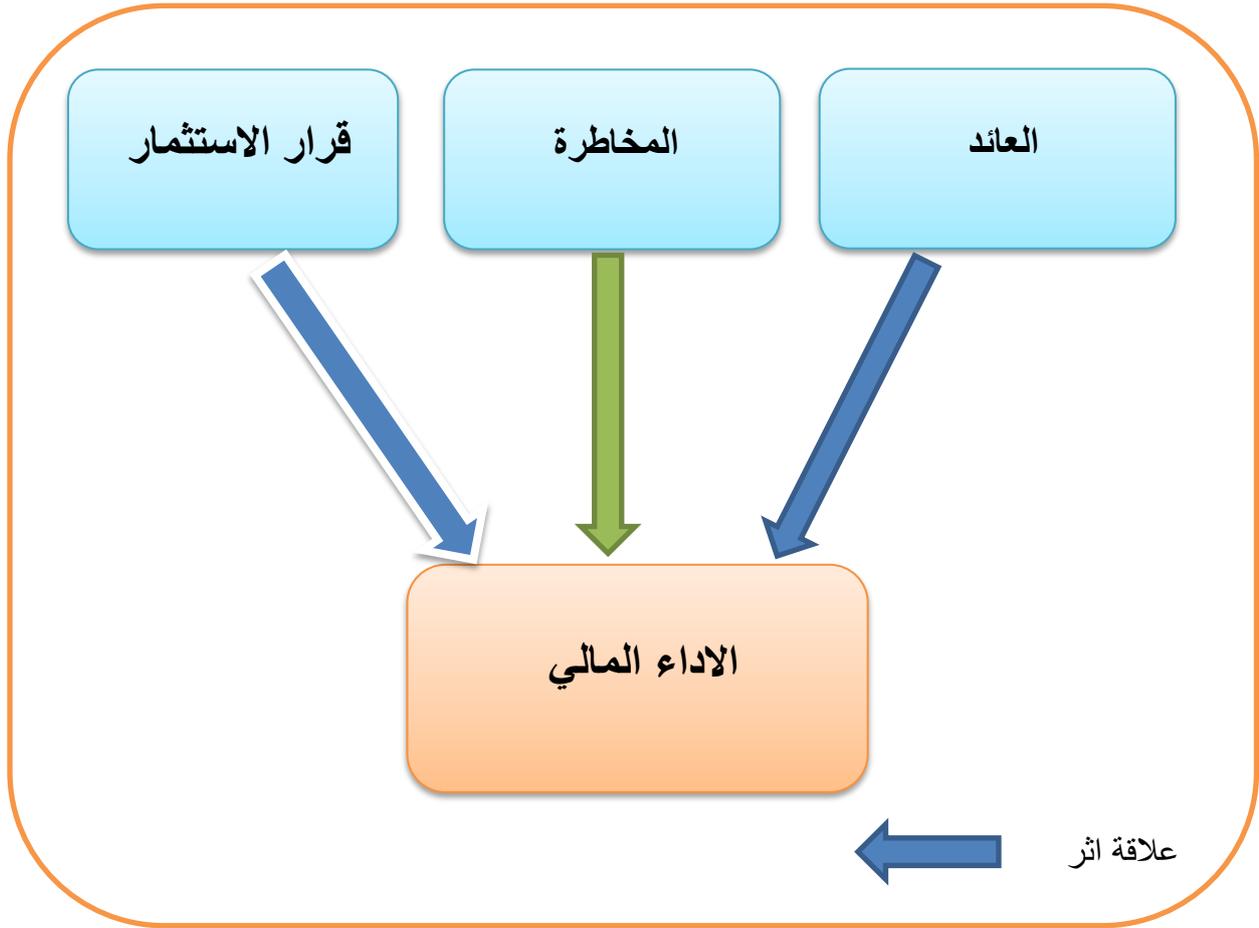
ح- التوصل الى نتائج عملية وعلمية من شأنها ان تساعد متخذ القرار المالي للمبادلة بين العائد والمخاطرة ، وبالتالي اختيار قرار استثماري رشيد ينعكس بشكل ايجابي على الاداء المالي.

رابعاً : فرضيات الدراسة :

من اجل وضع حلول لمشكلة الدراسة وتحقيق اهدافها اعتمدت الدراسة على صياغة الفرضيات الآتية :

- أ- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين العائد و الأداء المالي .
- ب- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين المخاطرة و الاداء المالي.
- ت- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين قرار الاستثمار و الاداء المالي .
- ث- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية ومعنوية للعائد في الاداء المالي .
- ج- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية ومعنوية للمخاطرة في الاداء المالي.
- ح- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لقرار الاستثمار في الاداء المالي .

خامساً : المخطط الفرضي للدراسة : يعد المخطط الفرضي للدراسة توضيحاً للموضوعات قيد الدراسة والعلاقات والتكامل بين مكوناتها ومتغيراتها بهدف تحديد الأطر الفكرية التي يجب تغطيتها وتحليل العلاقات السببية بين المتغيرات المكونة للأنموذج , وتم صياغة المخطط الفرضي ليعبر عن فرضيات الدراسة وكما يأتي :



الشكل (1): المخطط الفرضي للدراسة

المصدر : من اعداد الباحث

سادسا : حدود الدراسة :**أ- الحدود المكانية للدراسة :**

تتمثل الحدود المكانية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية إذ انها تمثل مجتمع الدراسة , و تم اختيار عينة الدراسة على وفق تقنيات العينة العمدية (القصدية) لعشرة مصارف تجارية من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

ب- الحدود الزمانية للدراسة :

تتمثل الحدود الزمانية للدراسة في السنوات التي اعتمدها الدراسة لاختبار متغيراتها والعلاقات الرابطة بينها وفق سلسله زمنية للفترة من السنة (2006) ولغاية (2015).

سابعا : مجتمع وعينة الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية والبالغ عددها (23 مصرف) , اذ تم اختيار 10 مصارف تجارية على شكل عينة قصدية (عمدية) و ان هذه المصارف هي(مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي ، مصرف الشرق الاوسط العراقي للإستثمار، مصرف الإستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف دار السلام للإستثمار، مصرف بابل، مصرف الخليج التجاري ومصرف سومر التجاري)، وان هذه المصارف العشرة عينة الدراسة مثلت مايعادل (43%) من المجتمع، وهناك مجموعة من الأسباب التي أدت الى اختيار هذه المصارف العشرة من دون غيرها من المصارف التجارية العراقية ومن أهم هذه الأسباب الآتي:

- 1- ان تاريخ تأسيس المصارف العشرة كان قبل سنة 2000 مما يدل على ان هذه المصارف لديها مايكفي من الخبرة لمزاولة الاعمال المصرفية في سنة 2006 وما بعدها.
- 2- جميع المصارف العشرة مدرجة في سوق العراق للاوراق المالية اذ كان تاريخ ادراجها في سنة 2004 وهذا يدل على ان بياناتها وقوائمها المالية مثبتة بشكل رسمي في سنة 2006 في السوق.
- 3- جميع المصارف العشرة مستمرة في مزاولة اعمالها المصرفية وانشطتها المختلفة خلال مدة الدراسة .
- 4- توافر بيانات هذه المصارف من خلال القوائم المالية الموجوده في سوق العراق للاوراق المالية وبالتالي امكانية الاستفادة منها في قياس وتحليل المؤشرات المعتمدة في الدراسة .
- 5- جميع المصارف العشرة لم يحصل اي تغيير في الهيكل التنظيمي مثل الاندماج او تحويل الملكية فضلا عن عدم انقطاع تداول اسهمها في السوق المالية .

ثامنا : أساليب جمع المعلومات :

- أ- **الجانب النظري من الدراسة :** تم الاعتماد لارساء الجانب النظري من الدراسة على مجموعة من المصادر العربية والاجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة الحالية والمتمثلة باسهامات الباحثين

والكتاب التي تشمل الكتب العلمية والرسائل والاطاريح والبحوث والمقالات والدوريات المنشورة في مجلات رصينة , وشبكة المعلومات العالمية (الانترنت).

ب- الجانب العملي من الدراسة : تم الاعتماد في جمع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة على التقارير المالية السنوية للمصارف الممثلة لعينة الدراسة للمدة (2006-2015) ، والنشرات السنوية على الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية , وقد تم دراسة هذه التقارير وتحليلها بغية الحصول على النتائج المرجوة التي تخص الدراسة الحالية .

تاسعا : الاساليب المالية والاحصائية المستخدمة في الدراسة :

تم استخدام بعض المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في التحليل المالي لمتغيرات الدراسة، إذ تم الاعتماد على مؤشرين لقياس العائد وهما : معدل العائد على الموجودات ، معدل العائد على الودائع ، واعتمدت الدراسة على مؤشرين يخصان المخاطرة لقياسها وتحليلها وهما: نسبة القروض الى مجموع الموجودات ، نسبة القروض إلى مجموع الودائع , اما فيما يخص قرار الاستثمار فتم تحديد نسبتي لقياس قرار الاستثمار وهذه النسب هي : نسبة الموجودات المتداولة إلى مجموع الموجودات , نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة , فضلا عن مؤشرات الاداء المالي التي هي : معدل العائد على حق الملكية , معدل العائد على الأموال المتاحة , نسبة الرصيد النقدي , نسبة التداول , نسبة حق الملكية إلى مجموع الموجودات ونسبة حق الملكية إلى مجموع الودائع .

وتم الاعتماد على مجموعة من المقاييس الإحصائية التي تستخدم في تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة ، فقد تم استخدام الوسط الحسابي لاستخراج المعدلات الخاصة بكل مصرف والخاصة بكل سنة من سنوات الدراسة فضلا عن استخراج المعدل العام لسنوات الدراسة، وتم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) والاختبار المتعلق بالارتباط البسيط وهو اختبار T لقياس واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها , وكذلك استخدام معامل الانحدار (b) والاختبار المتعلق به وهو اختبار (F) لقياس واختبار علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها , فضلا عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير العلاقة بين المتغيرات .

وبالتالي اعتمدت الدراسة الحالية على البرامج الاحصائية والمكتبية في الحاسبة الإلكترونية لإيجاد نتائج التحليل المالي والاحصائي والعلاقات الرابطة بين متغيرات الدراسة التي تتمثل في برنامج (IBM SPSS Statistics v22) وبرنامج (Microsoft Excel 2013)

الفصل الأول (المنهجية العلمية للدراسة والدراسات السابقة)

المبحث الثاني (الدراسات السابقة)

تعد الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية السابقة القاعدة التي تساعد الباحث في بلورة الإطار النظري ووضع المعالم الأساسية للجوانب التطبيقية للموضوع المبحوث , كما ان الاطلاع على الدراسات السابقة يساعد على معرفة محتوياتها وتحليل الاساليب والطرق المتبعة من الباحثين ومساعدة الباحث على تبني المنهج الملائم في التحليل والتفسير , فضلا عن انها تشكل حلقة الوصل بين اهم النتائج التي توصل اليها الباحثون في دراساتهم وبين ما يمكن مواصلة الباحثين الاخرين له، وكذلك فان الدراسات السابقة توفر النماذج والادوات الاحصائية التي تساعد الباحثين في تحديد المشاكل وابرار العديد من الابعاد المرتبطة بها ومعالجتها , ايضا مساعدها في صياغة فرضياتهم ومن ثم اختبارها.

وقد اطلع الباحث على الكثير من البحوث والدراسات السابقة في موضوع البحث والإفادة مما طرح بها ومن هذه الدراسات هي :

أولاً: الدراسات المتعلقة بالعائد والمخاطرة

أ- الدراسات العربية :

1- دراسة (المخلافي , 2004) بعنوان

"تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية "

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي في كل من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد المصرفي وانعكاس ذلك في قيمة المصرف. اذ تم اختيار عينة عمدية من المصارف التجارية اليمنية بواقع خمس مصارف . للفترة من 1998 إلى 2002. توصلت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات أهمها تجسيد نتائج تحليل مؤشرات متغيرات الدراسة في المصارف اليمنية عينة الدراسة مع نتائج تحليل المؤشرات نفسها لمصارف عربية وأجنبية ، اما اهم التوصيات فهي ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير والخطوات الداخلية من السلطات المالية والنقدية ومن قبل المصارف اليمنية ذاتها لتأمين الالتزام بمقررات لجنة بازل2 الخاصة بكفاية رأس المال المصرفي، وذلك في إطار النظم المصرفية اليمنية، وكذلك اختيار الجدولة الزمنية المناسبة للتنفيذ.

2- دراسة (عباس , 2015) بعنوان

" أثر الشكل التنظيمي للمصارف في العائد والمخاطرة "

هدفت هذه الدراسة إلى 'قياس تأثير الشكل التنظيمي للمصرف مقاس باجمالي الموجودات في مؤشرات العائد و المخاطرة المصرفية و كانت عينة الدراسة متكونة من خمسة مصارف تجارية عراقية مقسمة إلى أربعة مصارف متعددة الفروع ومصرف تابع لشركة قابضة, وامتدت مدة الدراسة 6 سنوات من عام 2008 إلى عام 2013 . وأستخدم لقياس الشكل التنظيمي للمصرف مقياس حجم المصرف (إجمالي الموجودات) , والمؤشرات التي تم استخدامها في تحليل المخاطرة المصرفية هي التي تكون لها علاقة بحجم المصرف تشمل أربع مخاطر مصرفية و هي مخاطرة الائتمان و مخاطرة السيولة و مخاطرة رأس المال و مخاطرة التشغيل , أما المؤشرات التي تم استخدامها في تحليل العوائد المصرفية هي خمسة مؤشرات و هي : هامش صافي الفائدة ، و هامش صافي الدخل ، و معدل العائد على حقوق الملكية , دوران الموجودات ، و معدل العائد على الموجودات . وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين حجم المصرف و مؤشرات المخاطرة المصرفية من جهة و بين حجم المصرف و مؤشرات العوائد المصرفية من جهة أخرى , و وجود علاقة اثر معنوية بين حجم المصرف و كل من العائد و المخاطرة المصرفية . وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن هناك تأثير معنوي للحجم مع كل من مؤشرات العائد المصرفي والمخاطرة المصرفية , كما توصلت إلى مجموعة توصيات أهمها التوجه نحو التوسع في المصارف التي تؤدي إلى كثرة عدد الفروع بحيث يكون حجم المصرف كبيراً من حيث الموجودات و بالتالي انخفاض التكاليف و ارتفاع العوائد , وان لا يؤدي التوسع إلى احتكار العمل المصرفي , إدارة الموجودات بطريقة سليمة و دقيقة يهدف إلى تعظيم درجة التوافق والارتباط بين العوائد و المخاطرة فهذان المتغيران يعدان عنصرين أساسيين عند اتخاذ أي قرار في المصرف .

3- دراسة (ناجي , 2015) بعنوان

"تحليل علاقة سعة المديونية والتدفق النقدي الحر بكل من العائد والمخاطرة"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل علاقة سعة المديونية والتدفق النقدي الحر بكل من العائد والمخاطرة، وذلك بالتطبيق على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، وكانت عينة الدراسة مكونه من 12 شركة من مجتمع الدراسة وللمدة من 2009- 2013 اذ استندت الدراسة إلى فرضيتين رئيسيتين تناولت موضوع علاقة كل من سعة المديونية والتدفقات النقدية الحرة (المتغيرات المستقلة) في العائد على الاستثمار ومخاطرة الشركة (المتغيرات التابعة) وقد استعمل الإحصاء الوصفي لبيان خصائص متغيرات الدراسة، واستعمال مصفوفة بيرسون للارتباط لقياس قوة

واتجاه العلاقة بين المتغيرات، كما جرى استعمال نموذج الانحدار المتعدد لدراسة اثر المتغيرات المستقلة في المتغيرات التابعة، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هو وجود علاقة قوية موجبة وذات دلالة إحصائية ومعنوية لسعة المديونية والتدفقات النقدية الحرة في العائد على الاستثمار. وعدم وجود علاقة معنوية إحصائياً لسعة المديونية والتدفقات النقدية الحرة في مخاطرة الشركة.

4- دراسة (الجرجري , 2016) بعنوان

"سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثرها على العائد والمخاطرة"

هدفت الدراسة الى تحليل العلاقة بين سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثر هذه السياسات على كل من العائد والمخاطرة , وذلك من خلال تحليل الكشوفات المالية التي تشمل الميزانية العمومية وكشف الدخل. إذ تم من خلال كشوفات الميزانية تحديد نوع سياسة الاستثمار المعتمدة في الموجودات المتداولة التي تشكل مجملها رأس المال العامل الذي يحظى باهتمام كبير من قبل إدارات المنشآت , إذ كان مجتمع الدراسة هو 21 شركة من شركات القطاع الصناعي اما عينة الدراسة فهي 15 شركة للمدة من 2006 – 2013 للشركات المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية و تم اعتماد المنهج العلمي المالي والإحصائي لتحليل السياسات الاستثمارية المجازفة والمعتدلة والمتحفظة , اما بخصوص العائد فقد تم استخدام معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد المطلوب اما بخصوص المخاطرة فقد تم قياسها (بمعامل البيتا) و(معامل الاختلاف), حيث تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها إن المخاطرة تتناسب عكسياً مع حجم الموجودات المتداولة إذ كلما ازدادت الموجودات المتداولة تنخفض المخاطرة في حين إن العلاقة بين المخاطرة والعائد طردية كلما ارتفعت المخاطرة ارتفع العائد , أما أهم التوصيات فهو اختيار الإدارة الكفوءة لإدارة رأس المال العامل من خلال الموازنة بين حجم الموجودات وسياسات التمويل.

ب- الدراسات الاجنبية :

1- دراسة (Arif& Anees, 2012) بعنوان

"Liquidity risk and performance in the banking system"

"مخاطر السيولة والاداء في النظام المصرفي"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر السيولة في المصارف الباكستانية و تقييم اثرها على ربحية المصارف عينة الدراسة وذلك من خلال استخدام مجموعة من المقاييس المتمثلة بالودائع والنقدية وفجوة السيولة والقروض المتعثرة و الربحية , إذ ضمت عينة الدراسة 22 مصرف في دولة باكستان

وخلال المدة الزمنية من 2004 – 2009 , وتم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها هناك تأثير معنوي بين مخاطر السيولة و الربحية , فجوة السيولة والقروض المتعثرة تؤثر على مخاطر السيولة الا انها ذات علاقة سلبية بالربحية.

2- دراسة (Hoseininassab & Khoshsim, 2012) بعنوان

"Impact of risk parameters (Credit risk, operational, liquidity and market)"

"اثر معلمات المخاطرة (المخاطرة الائتمانية و التشغيلية و السيولة و السوقية) على كفاءة النظام المصرفي".

ركزت هذه الدراسة على اهمية المخاطرة و الكفاءة كصنفين أساسيين في الصناعة المصرفية , اذ تم استخدام اسلوبين معلمي (على اساس اقتصادي) لاعملي (على اساس رياضي) في تقييم كفاءة المصرف و تصنيف و تحديد الانموذج الامثل , فضلا عن استخدام مؤشرات المخاطر الائتمانية و التشغيلية و السيولة و السوقية و البرامج الاحصائية ذات العلاقة , وكانت عينة الدراسة متكونة من 15 مصرف و للفترة من 2005 – 2011 , اهم ما توصلت اليه الدراسة هو اختلاف الطريقتين في تقييم الاداء و التصنيف و اظهار التفوق النسبي للأسلوب المعلمي عن الاسلوب اللاعملي فضلا عن المخاطر المدروسة و مؤشراتنا تؤثر بشكل كبير في الكفاءة.

3- دراسة (Mollik & Bepari , 2015) بعنوان

"Risk-Return Trade-off in Emerging Markets "

"المبادلة بين العائد والمخاطرة في الاسواق الناشئة "

هدفت هذه الدراسة الى قياس علاقة العائد والمخاطرة في بورصة (دكا) للأوراق المالية , وتفيد الدراسة بوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين العائد والمخاطرة سواء على المستوى الفردي أو على مستوى المحفظة، مما يؤكد التنبؤات النظرية والنتائج التجريبية حول هذه المسألة في الأسواق المتقدمة. وعلى الرغم من أن مخاطر المحفظة وعوائدها ترتبط ارتباطا إيجابيا بشكل عام ، فقد تم الكشف عن بعض التناقضات في سياق المخاطر النسبية للمحافظ ذات المخاطر العالية، مما يشير إلى وجود بعض الشذوذ أو سوء التسعير في الأصول عالية المخاطر. وتترتب على هذه النتائج آثار هامة على قرارات الاستثمار في إدارة السلامة والأمان ، حيث يمكن للمستثمرين أن يخلقوا استراتيجيات استثمار مربحة باستخدام المعلومات الخاطئة.

4- دراسة (Soni,2017) بعنوان

"Designing a Portfolio Based On Risk and Return of Various Asset Classes"**"تصميم المحفظة استنادا الى العائد والمخاطرة لفئات مختلفة من الاصول"**

ان الهدف من هذه الدراسة هو تحليل العوائد لفئات مختلفة من الأصول وربطها مع خصائص المخاطرة من أجل التحقق فيما إذا كانت هناك علاقة إيجابية بين المخاطرة والعائد في جميع فئات الأصول ومعرفة المحفظة ذات الخليط المتكونة من مختلف فئات الأصول ذات العوائد المتوقعة والمخاطر , اذ تضمنت عينة الدراسة مجموعة من المحافظ الاستثمارية الخاصة بعدد من المصارف في الهند , وتحليلها وفقاً لمتغيرات الدراسة , ان هدف كل مستثمر هو تعظيم العائد مع تخفيض المخاطر. وهذا أمر مستحيل عملياً، وهدفت هذه الدراسة الى تحسين العائد وتقليل المخاطر, لمختلف فئات الأصول وأداء مختلف في فترات مختلفة من الزمن. وتوصلت الدراسة الى ان الاداء يتأثر برجال الأعمال فضلا عن غيرها من متغيرات الاقتصاد الكلي المحلي والعالمي. النفط الخام، والعقارات، الذهب الخ ذات العوائد المرتفعة جدا في السابق والتي تحولت تحولاً جذاباً في الآونة الأخيرة. وان سوق الأسهم على مدى فترة طويلة عادت فوائده بشكل جيد ولكن غير مستقر للغاية، وبالتالي فانه محفوف بالمخاطر. وان الاستثمارات الخالية من المخاطر تكون ذات فوائد منخفضة ايضاً. وتوصلت الدراسة الى نتيجة بوجود علاقة مؤكدة بين العائد والمخاطرة في كل شكل من الاشكال المختلفة للموجودات.

ثالثاً: الدراسات المتعلقة بقرار الاستثمار**أ- الدراسات العربية:****1- دراسة (محمود ودوباش, 2016) بعنوان****"تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية"**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المعلومات المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة, وبيان الأثر بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية , اذ تضمنت عينة الدراسة خمس مؤسسات مالية في ولاية قسنطينة وتم اختيارها بشكل عمدي وتم استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية لاستخراج النتائج وكذلك استخدام برنامج spss ولاثبات ادواة الدراسة تم استخدام معامل الفا كورنباخ , اهم النتائج التي

توصلت اليها بأنه هناك أثر إيجابيا ذا دلالة إحصائية بين جودة المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الاستثمارية .

2- دراسة (الحياي وجعفر , 2015) بعنوان

" دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار "

اذ هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل العلاقة بين مستوى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ودعم قرار الاستثمار في سوق الاوراق المالية لما في ذلك من اهمية عظمية للمستثمرين في سوق الاوراق المالية , وبينت الدراسة على ان السوق المالية لايمكن لها ان تنمو وتزدهر الا من خلال الثقة لدى المستثمرين بما يحقق العدالة والشفافية , طبقت هذه الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية , اذ تم استخدام طريقة الاستبانة في جمع المعلومات وذلك من خلال توزيع 70 استمارة على افراد عينة الدراسة كذلك استخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية لاستخراج علاقات الارتباط والانحدار بين متغيرات الدراسة , اما اهم نتائجها فهي وبالرغم من محاولات المنشآت في سوق العراق للاوراق المالية تحقيق الضوابط الخاصة بقوانين الشفافية والفساد والاهتمام بالنتائج لكنها لم تكن قادرة على الالتزام بقوانين المصارف الجديدة على الرغم من رقابة البنك المركزي عليها .

3- دراسة (زيد, 2015) بعنوان

" دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم في مجموعة من الدول العربية (الأردن، فلسطين، السعودية)، حيث أجريت الدراسة التطبيقية على مصرفين من كل سوق باستخدام مؤشرين فنيين المتمثلة في مؤشر القوة النسبية، مؤشر تقارب وتباعد المتوسطات المتحركة، ، وذلك خلال سنة 2014 , وكانت مشكلة الدراسة هي ما هو دور التحليل الفني في عملية اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم في بعض أسواق المال العربية (الأردن،السعودية، وفلسطين) , وكانت استنتاجاتها بأن التحليل الفني كان له دور فعال في عملية اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم، حيث ساعد على تحديد التوقيت المناسب للاستثمار من خلال التنبؤ بالدورات نحو الارتفاع والانخفاض، حيث يقوم المستثمر بالشراء عند التنبؤ بالدورة نحو الارتفاع والبيع عند التنبؤ بالدورة نحو الانخفاض , اما اهم التوصيات فهي حث المستثمر على الجمع بين المؤشرات (مؤشر القوة النسبية ومؤشر تقارب وتباعد المتوسطات المتحركة) لتجنب الإشارات المضللة، بالإضافة إلى مراعاة الفارق بين العوائد التي سيحققها وعمولات البيع والشراء وكذلك الضرائب التي سيدفعها إذا كان غير مقيم بالبلد الذي يستثمر فيه حتى لا تتحول العوائد إلى خسائر إذا كانت العمولات أو الضرائب أو كلاهما يفوق العائد المتوقع.

4- دراسة (دلول 2010) بعنوان

" دور الافصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للاوراق المالية "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام الشركات المساهمة في سوق فلسطين للاوراق المالية بالافصاح عن التنبؤات المالية ومدى تأثير هذه التنبؤات من حيث المحتوى والطبيعة والتوقيت في ترشيد القرار الاستثماري , اذ استخدمت هذه الدراسة طريقة الاستبيان في جمع المعلومات من خلال توزيع الاستمارة على مجموعة من المستثمرين في سوق فلسطين للاوراق المالية وكذلك مجموعة من الاساليب الاحصائية لاستخراج النتائج مثل معامل الارتباط واختبار الفا كورنباخ ومجموعة اخرى من الاساليب الاحصائية التي تخدم الدراسة , وكانت عينة الدراسة متكونة من 140 مستثمر , اهم نتائجها هو وجود التزام من قبل الشركات العاملة في سوق فلسطين للاوراق المالية بالافصاح عن التنبؤات المالية ولكن بنسب متفاوتة فضلا عن ان معظم المستثمرين يفضلون الافصاح عن المعلومات بشكل كمي وليس بشكل وصفي , اما اهم توصيات هذه الدراسة فهي توعية المستثمرين على اهمية الافصاح عن البيانات المالية وذلك من خلال عقد المؤتمرات وندوات التوعية .

ب- الدراسات الاجنبية :

1- دراسة (Pandey et al 2016) بعنوان

"Financial Accounting Information and Its Impact on Investment Decision in Equities"

"معلومات المحاسبة المالية وأثرها على قرار الاستثمار في الأسهم"

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أهمية المعلومات المحاسبية على حصة المساهمين لرأس مال الشركات المدرجة في بورصة الهند. واستخدم متغير المعلومات المحاسبية لتحديد أهمية المعلومات المحاسبية على الاستثمار في الأسهم. وقد قامت الدراسة بالتحقيق في تأثير المعلومات المالية على عملية اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم. اذ تم جمع بيانات الدراسة من عينة من 177 مستثمر في سوق الأسهم. وتشير الدراسة إلى أن سلوك المستثمرين في البحث عن المعلومات يستند إلى سنوات خبرتهم وأفهم الاستثماري ونواياهم الاستثمارية. وأشارت الدراسة أيضا إلى أن سنوات الخبرة ليس لها تأثير كبير على اختيار مصدر الاستثمار. وبالمثل، وجد أن أفق الاستثمار ليس له تأثير كبير على اختيار مصدر الاستثمار.

ثالثا : الدراسات المتعلقة بالاداء المالي

أ- الدراسات العربية:

1- دراسة (جبارة , 2002) بعنوان

"تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظم المعلومات المحاسبية"

تناولت هذه الدراسة مواضيع مهمة جدا في الفكر المالي والمحاسبي من خلال البحث في تصميم نظام لتقويم الأداء بالمصارف التجارية في ضوء مخرجات نظام المعلومات المحاسبية و توصلت هذه الدراسة إلى مجموعه من النتائج والاستنتاجات كان ابرزها انه لا يمكن الاعتماد على مؤشر واحد للخروج بتقييم عادل للأداء فلا بد من دعمه بمؤشرات إضافية تعزز المؤشر الرئيسي, كما بينت الدراسة ان نظام تقويم الأداء المعد من قبل المختصين أظهر إضافة نوعية لعملية تقويم الأداء للمصارف التجارية باستيعابه ومعالجته للكثير من جوانب الضعف الملازمة لمدخل التحليل المالي, , اما اهم توصيات هذه الدراسة هو ضرورة ربط الأداء المتميز للمصارف التجارية بنظام للحوافز يرتكز على تحسين المناخ الاستثماري وتعزيزه, اذ يفضي هذا الاتجاه بتحسين وتفعيل الأداء الكلي للمصارف بما يدفعها للمنافسة, وفي الوقت نفسه يؤدي إلى توسيع نطاق الاستثمار وما يتبعه من منفعة للمجتمع كله.

2- دراسة (الداودي , 2005) بعنوان

" أثر تكنولوجيا المعلومات في الاداء المالي "

وجاءت هذه الدراسة مركزة على مشكلة متمثلة بـ(هل تؤثر تكنولوجيا المعلومات في الأداء المالي؟) اذ هدفت الى قياس أثر تكنولوجيا المعلومات في الاداء المالي لعينة من المصارف التجارية الأهلية العراقية المتمثلة بخمس شركات مصرفية مساهمه اهلية من اصل 17 مصرف للفترة من 1998- 2002 , بينما بلغت عينة الدراسة للافراد (82) فرداً من الذين يشغلون مواقع (مدير مفوض، نائب مدير مفوض، مستشار مصرفي، مدير تنفيذي، مدير شعبة أو قسم أو فرع): ، ولتحقيق اهداف الدراسة تم بناء مخطط افتراضي يتكون من متغيرين هما تكنولوجيا المعلومات بادواتها (الانترنت، الحاسوب، نظم الاتصالات) والاداء المالي وفق مؤشرات قياسه المتمثلة بـ(الربحية، مخاطر الاستثمار، ملاءة رأس المال، السيولة) , واستخدمت الدراسة مجموعة من الاساليب الاحصائية للوصول الى النتائج مثل الانحراف المعياري ومعامل الارتباط البسيط واختبار t ونموذج الانحدار البسيط واختبار f ومعامل التفسير R^2 ولقد خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والتوصيات تمثل أبرز الاستنتاجات ان هنالك علاقة وأثر بين تكنولوجيا المعلومات والاداء المالي اما أبرز التوصيات هي دعوة المصارف قيد الدراسة

إلى الاهتمام باستخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة بمختلف مكوناتها بعد تهيئة المستلزمات المطلوبة لها من أجل رفع مستوى الاداء المالي لها.

3- دراسة (الموسوي , 2013) بعنوان

"ديناميكية هيكل رأس المال وفقاً لفلسفة نظرية الالتقاط وانعكاسها على الأداء المالي الاستراتيجي"

تناولت هذه الدراسة ديناميكية هيكل رأس المال على وفق فلسفة نظرية الالتقاط وانعكاسها على الأداء المالي الاستراتيجي (دراسة تحليلية) , وتم اختيار عشرون مصرف تجاري من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية كعينة للدراسة وللفترة من 2007-2011 , إذ عالجت هذه الدراسة مشكلتها المتمثلة في الجدليات والإشكاليات الفكرية بين الباحثين والمفكرين عن مستوى نضج المعرفة لديناميكية هيكل رأس المال وكيفية المفاضلة بين مصادر التمويل المملوكة والمقترضة لبناء وصياغة هيكل رأس مال يساعد المصارف التجارية خصوصاً ومنشآت الأعمال عموماً في تحقيق أهدافها الإستراتيجية , إذ استخدمت الدراسة مؤشرات التحليل المالي المتمثلة بمؤشرات تحليل الربحية ومؤشرات تحليل السيولة أما ابرز المقاييس الإحصائية فقد تمثلت في معامل الارتباط البسيط واختبار (t) بالإضافة إلى معامل الانحدار الخطي البسيط واختبار (f) ومعامل التفسير (R²).

وبينت هذه الدراسة العلاقات والأثر بين المتغيرات المعتمدة من خلال الاعتماد على أساليب التحليل المالي إضافة إلى بعض الأساليب والمقاييس الإحصائية لإثبات واختبار فرضيات الدراسة , أما اهم استنتاجاتها هي اثبات وجود علاقات ارتباط واثربين مؤشرات ديناميكية هيكل رأس المال على وفق فلسفة نظرية الالتقاط ومؤشرات الأداء المالي الاستراتيجي أما ابرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة فهي التوصية بضرورة متابعة حالة ديناميكية هيكل رأس المال في المصارف التجارية لما لها من أهمية كبيرة في التأثير بمستويات الأداء المالي الاستراتيجي وبالتالي التأثير على مستويات تحقيق الأهداف الإستراتيجية لتلك المصارف .

4- دراسة (الحمداي, 2013) بعنوان

" قياس اثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف"

جاءت هذه الدراسة لبيان اثر الصيرفة الالكترونية بوصفها متغيراً مستقلاً بمؤشراتها المتمثلة (عدد أجهزة الصراف الآلي ، عدد بطاقات الصراف الآلي ، عدد المستفيدين من خدمة البنك الناطق ، عدد البنوك المراسلة ، إيرادات بطاقات الائتمان وعدد بطاقات الائتمان الممنوحة) ماستر كارت وفيزا

كارت) في مؤشرات الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة بوصفها متغيراً معتمداً بمؤشراتها المتمثلة (مؤشر الربحية ، مؤشر السيولة ، مؤشر ملاءة رأس المال ومؤشر توظيف الأموال) ، كدراسة تطبيقية في عينة من المصارف الأردنية ، اذ شملت عينة الدراسة اربعة مصارف من المصارف الاردنية من اصل 16 مصرف و للفترة من 2000- 2011 . وتم اختبار الفرضيات باستخدام أساليب إحصائية ، بالاستعانة على البرنامج الإحصائي (SPSS) ، واستخدمت التقارير السنوية بوصفها أداة رئيسة في جمع البيانات المتعلقة بالجانب الميداني للمصارف عينة الدراسة ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات اهمها وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الصيرفة الالكترونية ومؤشرات الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة وكذلك أظهرت النتائج المستخلصة وجود علاقة اثر ذات دلالة معنوية بين مؤشرات الصيرفة الالكترونية ومؤشرات الأداء المالي للمصارف عينة الدراسة .

اما اهم استنتاجات هذه الدراسة هي دراسة الخدمات الجديدة للمصارف المنافسة داخل المملكة الأردنية و تحديداً الالكترونية منها من اجل الإلمام بمستوى الخدمات الالكترونية العام والمحافظة على الموقع التنافسي للمصرف مقارنةً بمنافسيه كون اعتماد التكنولوجيا في مجال الصيرفة الالكترونية يدفع المصرف إلى تحسين أدائه وبالتالي الحفاظ على مركزه التنافسي في السوق المصرفية.

ب- الدراسات الاجنبية :

1- دراسة (Yue , 1992) بعنوان

"Data Envelopment Analysis and Commercial Bank Performance"

"تحليل مغلف البيانات واداء المصرف التجاري "

تناولت هذه الدراسة كفاءة الأداء في المصارف التجارية من خلال دراسة واستهداف تحليل العلاقة بين الحجم والانتشار الجغرافي من جهة وكفاءة الأداء من جهة أخرى وقد شملت العينة (60) مصرفاً وللمدة 1984-1990 واستخدمت نماذج مستمدة من الاقتصاد الرياضي حيث وظفت دالة الانتاج المكونة من أربعة مدخلات (نفقات الفوائد ، والنفقات الأخرى ، وودائع المعاملات المصرفية ، والودائع الأخرى) وثلاث مخرجات (إيرادات الفوائد والإيرادات الأخرى وإجمالي القروض) وقد دلت النتائج على ان مستوى الكفاءة الفنية هي العامل المهم في أداء المصارف وقدرتها التنافسية .

2- دراسة (Sangmi& Nazir, 2010) بعنوان

"Analysis of financial performance in Indian commercial banks Applications of the CAMAL model".

"تحليل الاداء المالي في المصارف التجارية الهندية تطبيقات نموذج CAMAL."

هدفت هذه الدراسة الى تقييم الاداء المالي لاثنتين من المصارف الكبرى العاملة في الهند باستخدام نموذج CAMAL, اذ استخدمت معاملات هذا النموذج المتمثلة ب نسبة كفاية رأس المال , جودة الموجودات (القروض المتغيرة وغيرها) و القابلية الادارية (الودائع والسلف وغيرها). والقدرة على تحقيق الارباح (مؤشرات الربحية) و مؤشرات السيولة (الموجودات السائلة الى مجموع الموجودات) و الاوراق المالية الحكومية الى مجموع الموجودات, اما عينة الدراسة فهي متكونة من من مصرفين كبيرين في شمال الهند للمدة (2005 -2001) , اما اهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة من خلال استخدام هذا الانموذج فان موقف المصرفين قيد الدراسة يتم تميزهما بأنها سليمة ومرضية بقدر كفايتها رأس المال وجودة الموجودات والقدرة على ادارة سيولتها .

3- دراسة (Nashtaei et al , 2016) بعنوان**" Investigating the relationship between corporate governance and financial performance of the banks listed in Tehran stock exchange"****"دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والاداء المالي للبنوك المدرجة في بورصة طهران"**

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات والاداء المالي للمصارف. وتشمل مكونات حوكمة الشركات التي تم اعتمادها في هذا البحث (نسبة الاسهم المملوكة الى الحوكمة , ونسبة المدراء التنفيذيين الى المدراء الغير تنفيذيين , ومبلغ إدارة الملكية ومدة شغل الرئيس التنفيذي وفصل الرئيس التنفيذي عن منصب رئيس مجلس الادارة) . بينما تشمل مؤشرات الاداء المالي (العائد على حقوق المساهمين (ROE)، والعائد على الأصول (ROA) التي تمثل مؤشرات الربحية كأحد مقاييس الاداء المالي) .

ويتألف المجتمع الاحصائي في هذا البحث من جميع المصارف المدرجة في بورصة طهران للأوراق المالية، اذ تم اختيار سبعة مصارف منها كعينة للدراسة . تم جمع بياناتهم خلال فترة زمنية 10 سنوات (من 2004-2013) ثم تم تحليل البيانات من خلال تحليل الانحدار وتحليل البيانات بالبرامج المكتبية. وتشير نتائج التحليل للنموذج الأول إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين جميع متغيرات حوكمة الشركات باستثناء "فصل الرئيس التنفيذي عن منصبه من مجلس الإدارة". ويظهر التحليل في النموذج الثاني أيضا وجود علاقة كبيرة بين مؤشرات النسبة المئوية للأسهم المملوكة للحوكمة ونسبة المديرين غير التنفيذيين إلى المديرين التنفيذيين ومبلغ إدارة الملكية والعائد على حقوق الملكية.

اما اهم نتائج هذه الدراسه ،فقد ثبتت أن الحوكمة المؤسسية يمكن أن تحسن ربحية وأداء المصارف. لذلك، يوصى دائماً المصارف بتحسين مؤشراتها الفعالة للحوكمة المؤسسية مثل: الأسهم المملوكة للدولة، ونسبة المدراء الغير تنفيذيين إلى المدراء التنفيذيين، ومقدار الملكية الإدارية، وحياسة المدير التنفيذي، من أجل تحسين أداء المصارف، وضمان حقوق المساهمين من تحسين الأداء.

4- دراسة (Rahman et al , 2016) بعنوان

"Financial performance of Pakistani Banks: Pre and Post Analysis of Mergers and Acquisitions"

"الأداء المالي للمصارف الباكستانية: قبل وبعد تحليل عمليات الاندماج والاستحواذ"

ركزت هذه الدراسة على الأداء المالي للمصارف قبل وبعد ظاهرة الاندماج والاستحواذ في باكستان خلال المدة من 2002 إلى 2012. وشملت هذه الدراسة احدى عشر مصرف واستخدمت هذه الدراسة اربعة معايير محاسبية تتمثل بهامش صافي الربح والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول و ربحية السهم الواحد . وأشارت تحليلات الدراسة إلى أن معظم البنوك أظهرت تراجعاً في عائد حقوق الملكية، و العائد على حقوق المساهمين، و ربحية السهم ، في حين لاحظت بعض المصارف زيادة طفيفة في العائد على حقوق الملكية بعد ظاهرة الاندماج والاستحواذ. زد على ذلك، أظهرت النتائج أن المعاملات التي حدثت خلال الازمات المالية (2007-2009) أدت في الغالب إلى انخفاض الاداء المالي للمصارف .

رابعا: مجالات الإفادة من الدراسات السابقة

شكلت الدراسات المعرفية السابقة احد المنافع المهمة التي أغنت الدراسة الحالية في فهم معطياتها ومتغيراتها وكانت عوناً في توسيع نطاق إدراك وآفاق تفكير الباحث مما سهل الطريق أمامه للكتابة في موضوع دراسته ، وتتحدد مجالات الإفادة من الجهود المعرفية السابقة بالنقاط الآتية :

1. استخدام عدداً من الدراسات السابقة في تعزيز المرتكزات الفكرية والمفاهيمية للدراسة.
2. اسهمت غالبية الدراسات التي عرضت في رفق الاطار النظري للدراسة الحالية واثرائها.
3. التعرف على المنهجية المعتمدة لهذه الجهود المعرفية وطبيعة متغيراتها والإفادة منها في بناء البنية الإجرائية للدراسة الحالية .
4. الاطلاع على الجانب التطبيقي لتلك الجهود المعرفية لتحديد نوع وحجم العينة المناسبة للدراسة الحالية .

5. معرفة ما توصلت إليه تلك الجهود المعرفية وما أوصت به والبدء من حيث انتهت .
6. الاطلاع على الأساليب الإحصائية المستخدمة في الجهود المعرفية السابقة في تحليل ومعالجة البيانات والتي عن طريقها أمكن تحديد الأساليب الأكثر ملائمة لمتغيرات هذه الدراسة .
7. الافادة من بعض المؤشرات النوعية والكمية التي اوردتها واثبتتها الدراسات السابقة من اجل تحليل وقياس المتغيرات المعتمدة في الدراسة بغية تحقيق الاهداف المرجوة من الدراسة.

خامسا : مجالات تميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

- 1- جاءت هذه الدراسة بأنموذج يجمع بين اربعة متغيرات لم يسبق أن جمعا معاً من قبل في دراسة سابقة واحدة وبمعطياتها الحالية على حد علم الباحث .
- 2- صياغة وتبويب عدد من متغيرات القرار الاستثماري واعتمادها كنسب لتقييم القرار الاستثماري .
- 3- حاولت الدراسة الحالية من فهم العلاقة للمبادلة بين العائد والمخاطرة في قرار الاستثمار وما سيعكس من اثر على الاداء المالي للمنشآت .
- 4- اختلاف عينة الدراسة والنتائج التي توصلت اليها .

الفصل الثاني

اساسيات العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار والاداء المالي

المبحث الأول: العائد والمخاطرة

المبحث الثاني : قرار الاستثمار

المبحث الثالث : الاداء المالي

الفصل الثاني (اساسيات العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار والاداء المالي)

المبحث الاول (العائد والمخاطرة)

اولاً : العائد *Return*

1- مفهوم العائد :

إن الهدف الرئيسي لتوظيف الأموال في منشآت الاعمال ، ومنها المصارف، هو تحقيق العوائد، ولتحقيق تلك العوائد ينبغي على كل منشأة اعمال اتباع إستراتيجية محددة ، وان تكون مقروءة بعناية من ناحية مدى قدرة المنشأة على التعامل مع المخاطر ذات العلاقة من جانب ، وعلاقة تطبيقها والموارد المالية والبشرية لدى المنشأة من جانب اخر ، فضلا عن ضرورة أخذ عوامل السوق بعين الاعتبار في اختيار الإستراتيجية. ويعد موضوع العائد أحد أهم عناصر تقييم الوضع المالي لمنشآت الاعمال وما يترتب على زيادة العائد الذي يمكن أن تحققه منشأة الاعمال من مخاطر عالية ، لذا تسعى منشآت الاعمال إلى تحقيق المبادلة *Trade - Off* بين المخاطرة والعائد ، بما يؤدي إلى تعظيم العائد وتدنية المخاطر (المخلافي, 2004 : 53-52)

لقد ذهب العديد من الباحثين والكتاب الى اعطاء تعاريف متعددة حول مفهوم العائد منطلقين بذلك من الزاوية التي ينظرون اليها , فمن وجهة النظر الاقتصادية فيعرف العائد على انه "الغلة" أو العائد هو المكافأة الذي يمني المستثمر نفسه بالحصول عليها مقابل تخليه عن منفعة أو إشباع في المستقبل (مطر, 2009 : 66). اما من وجهة النظر المحاسبية والمالية فينظر إلى العائد بأنه الزيادة في الإيرادات المتحققة عن تكاليف الموجودات المستخدمة في خلقها وهو الربح المحاسبي الظاهر بكشف الأرباح والخسائر وبهذا فإن الفرق بين الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية وهو ما يعبر عنه بالعائد إما صافي ربح أو صافي خسارة (توفيق, 2014 : 24) او يعرف العائد المحاسبي بانه متوسط الربح معبر عنه كنسبة مئوية من المبلغ المستثمر (الحضييري , 2000 : 105) .

وينظر الية (Nothrup , 2004: 193) على انه ما يحصل عليه المستثمر من مبالغ بعد عودة مبلغ الاستثمار مضافا الية مبلغ معين يمثل الربح وهي نتيجة عادلة نتيجة تحملة للمخاطر. كذلك يعرف العائد على انه المبلغ أو نسبة الأرباح المتحققة من الاستثمار أو المحفز والمكافئ لكل استثمار يقوم به المستثمر، ويعبر عن قدرة الموجودات على تحقيق دخل معبر عنه كنسبة عائد، وهذه النسبة تكشف ربحية الشركة من عملياتها التشغيلية وغير التشغيلية، او هو الربح او الخسارة المترتبة على الاستثمار في فترة معينة (Gangadhar & Baha, 2006: 28). ايضا يعرف العائد على انه الربح الإجمالي أو الخسارة الحاصلة على الاستثمار على مدى فتره معينة , اما رياضيا فان مجموع العائد على الاستثمار هو مجموع

التوزيعات النقدية أي (على سبيل المثال، الأرباح أو دفعات الفائدة)، بالإضافة إلى التغيير في قيمة الاستثمار، مقسوما على قيمة من بداية المدة (Gitman& Zutter ,2012 : 311).

بينما عرفة (Brigham& Ehrhardt , 2011: 219) على انه التدفق النقدي الحقيقي الذي يحصل عليه المستثمر خلال فترة زمنية معينة ويتم التعبير عنه نسبيا من كلفة الاستثمار اول الفترة ويسمى بالعائد لفترة الامتلاك . اما (شبيب , 2006 : 33) فيعرفة على انه مجموع المكاسب او الخسائر الناتجة عن الاستثمار خلال فترة زمنية معينة . أو ان العائد هو مقدار توزيع الأرباح مضافا إليه الأرباح أو الخسائر الرأسمالية (Weston&Brigham,1981: 37). ايضا عرف العائد على انه مجموع الإيرادات المكتسبة من الاوراق المالية او السندات، من خلال دفع الارباح او الفوائد زائد التغيير في سعر السند(72 : Hubbard& O'brien , 2012) . كذلك يعرف العائد بانه مقياس لاداء الاستثمار وهو يمثل النسبة المئوية للزيادة في ثروة المستثمر التي تنجم عن الاستثمار. وفي حالة الأسهم فان العائد هو النسبة المئوية للتغير في السعر بالإضافة إلى توزيعات الأرباح(Chance & Brooks , 2010: 7).

ومن خلال المفاهيم السابقة التي تناولت مفهوم العائد فيمكن ان يعرف العائد على انه (الاضافة الى راس المال المستثمر او الارباح التي يحصل عليها المستثمر في اصل معين وخلال مدة زمنية معينة كمكافأة عن تحمل مخاطرة الاستثمار).

وترى الدراسة الحالية ان العائد يحمل الخصائص الاتية :

- أ- ان العائد يرتبط بنتيجة النشاط وقد يكون ربحا او خسارة.
- ب- يعتبر العائد بمثابة التعويض الذي يحصل عليه كمكافأة تحمل للمخاطرة التي قد ترافق العمل.
- ت- يتسم العائد بحالة عدم التأكد لان تحققه غير مضمون قد يتعرض العمل الى خسارة بدلا من الربح.

إذن فالعائد على الاستثمار هو تقدير للتدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها في المستقبل، بينما العائد المتحقق فعلاً هو حصيلة الإيرادات الناتجة عن عملية الاستثمار، وإن الاختلاف بين المتحقق والمتوقع يعد مخاطرة موضوعية يزداد حجمها ويقل بارتفاع وانخفاض مستوى الاختلاف بينهما (Gitmen,2000: 238).ويجب على المستثمر ان يكون حريص عند تحديد العائد والمخاطرة ,لانهما العاملان الرئيسان اللذان يحكمان القرار الاستثماري ، فالمستثمر يسعى إلى تحقيق أكبر عائد ممكن بأقل درجة من المخاطرة ، إلا إن هنالك علاقة طردية بين العاملين(الوطيان ، 1990:16). إذ إنه كلما ارتفعت درجة المخاطرة كلما ازداد العائد المتوقع من الاستثمار(Livingstone&Grossman ,2002: 22) .

ويمكن تقسيم عوائد الموجودات الى ثلاثة اشكال مختلفة وهي كالآتي:

أ- توزيعات الأرباح :

قد يكون العائد على شكل ارباح موزعة اذ ماكان الاصل المستثمر يمثل حق ملكية وبالتالي فان حامل السهم هو شريك في الحصول على الارباح الموزعة اذا كانت سنة مربحة وكذلك يتحمل المخاطرة المتمثلة بالخسارة اذ ما تعرض الاستثمار في سنة معينة الى خسارة (Howells&Bain,2007:24).

ب- الفوائد :

قد يأخذ العائد شكل دفع الفائدة على فترات متقطعة اذا كانت الاصول تمثل اموالاً مقترضة مثل السندات , وان دفع الفائدة قد يكون ثابت او متغير , ولكن سواء كان ثابت أو متغير،فانه سوف يدفع للمقرض لطالما القرض غير مسدد (Howells&Bain , 2007 : 24).

ت- الأرباح الرأسمالية (Capital Gains)

أما الشكل الثالث للعائد، والذي قد يكون أقل وضوحاً من أي من هذه الاشكال ، وهو العائد الذي يأتي من التقدير في القيمة الرأسمالية للأصل. وان كثير من المستثمرين يستثمرون باسم المنشآت ليس فقط للحصول على الأرباح الموزعة على الاسهم سنويا ولكن لأنهم يتوقعون قيمة الأسهم سوف ترتفع مع مرور الوقت. وبعبارة اخرى اذا استطاع المستثمر بيع السهم بسعر اعلى من مبلغ الشراء فان الفرق بينهما يمثل الربح الراس مالي(بوزيد , 2007 : 19).

2- أنواع العوائد على الاستثمار:

هناك انواع متعددة من العائد تختلف حسب التقسيمات او الدراسات التي اتبعها الباحث او الكاتب . وان اكثر التقسيمات شيوعا وقبولاً من المفكرين والباحثين هي كالتالي :

أ- معدل العائد المتحقق (الفعلي) *Realized Rate of Return*

يشير معدل العائد السنوي المتحقق او الفعلي على الاستثمار الى معدل العائد الفعلي المتحقق عن النشاط التشغيلي للمنشأة الذي يحسب من بيانات كشف الدخل السنوي والميزانية العمومية السنوية للمنشأة (Brigham& Ehrhardt , 2011 : 220). وكما عرف بأنه التغير في ثروة المستثمر في نهاية المدة عما كانت عليه في بداية المدة (القيسي , 2004 : 4). ايضاً عرف على انه المبلغ الفعلي المستلم من الاستثمار بالاسهم العادية والاحتفاظ به لفترة زمنية معينة (الزبيدي , 2002:22). اما (Weston et al , 1996:19) فقد عرفوه على انه العائد الذي حصل عليه المستثمر من خلال استثمار امواله على شكل موجودات وعادة مايكون العائد الفعلي يختلف عن العائد المتوقع. كذلك عرف العائد المتحقق على انه العائد الذي يحدث في الواقع خلال فترة زمنية معينة (Berk et al , 2012 :321) وان

معدل العائد الحقيقي يعكس حقيقة أنه في وجود التضخم، فإن الدولار في المستقبل سيكون أقل من حيث القوة الشرائية من دولار اليوم. وبهذا فإن المعدل الحقيقي للعائد يقيس المبادلة بين الحاضر والمستقبل في الاستهلاك، مع الأخذ بعين الاعتبار التغير في الأسعار (Welch, 2009:99). ويحسب معدل العائد المتوقع من الاستثمار بالاسهم العادية وفق الصيغة الآتية :

$$R_j = \frac{C_t + P_t - (P_{t-1})}{P_{t-1}} \dots \dots \dots (1)$$

(العارضي ، 2013 ، 164) .

اذ ان

$$R_j = \text{العائد المتوقع}$$

$$C_t = \text{التدفق النقدي الناجم عن الاستثمار}$$

$$P_t = \text{السعر الحالي للسهم}$$

$$P_t - 1 = \text{السعر السابق للسهم}$$

ب- معدل العائد المتوقع *Expected rate of Return*

يعرف العائد المتوقع على انه المتوسط الموزون لنتائج العائد المحتمل اذ تكون كل نتيجة مرتبطة بأحتمال حدوثها (Hall, 2012:56). وايضا عرف بانه المتوسط المرجح من احتمالات معدلات العائد في كل سيناريو (Bodie et al , 2014 : 128). او انه مجرد المتوسط المرجح للعائد الممكن مع ترجيح احتمالات حدوثها (Horne & Wachowicz , 2009 : 99) .

ويتفق (Berk et al , 2014 : 316) مع التعريف السابق اذ يعرف العائد المتوقع بانه متوسط العائد المرجح الذي يمكن ان يتحقق ، بحيث تتطابق الأوزان إلى الاحتمالات. كذلك يعرف بانه مقدار الربح الذي يمكن التنبؤ به عن طريق المعلومات المتاحة عن الاستثمار وحالة السوق والعوامل المؤثرة به ومن ثم تقدير هذا العائد وفق المعطيات المتاحة ويختلف العائد المتوقع عن العائد الفعلي او المتوقع كون ان العائد الفعلي هو ما يحصل عليه المستثمر من مبالغ فعلا (Jordan & Miller , 2009:381). ايضا عُرف العائد المتوقع بأنه القيمة التي يتوقعها المستثمر للعوائد المحتمل حدوثها عند الاستثمار في مشروع معين (رمضان , 1998 : 315). او هو العائد الدوري الذي يتوقع الحصول عليه من كل دينار مستثمر في موجودات المنشأة ، ويكون ذا أهمية للمنشأة وذلك بمقارنته مع العائد المطلوب (العامري , 2010 : 48). ويحسب وفق المعادلة الآتية:

$$R = \frac{\sum R_j}{N} \dots \dots \dots (2)$$

(Berk et al , 2014 : 316).

اذ ان :

$$\sum R_j = \text{مجموع العائد المتحقق لمدته زمنية معينة.}$$

$$N = \text{الفترة الزمنية المطلوب حسابها}$$

$$R = \text{العائد المتوقع}$$

اذ يعكس العائد المتوقع على الاصول العائد الذي يحتمل ان يستلمه المستثمر من خلال الاستثمار في هذه الاصول خلال المدة المخطط لها , فمن الاجدر تقدير هذا العائد من خلال النظر الى النتائج الممكنة والاحتمالات المرتبطة بها (Parrino et al , 2012 : 204). وبالتالي فأنا عندما نتحدث عن العائد المتوقع فهذا يعني حالة عدم التأكد والتي يكون فيها صعوبة تحديد العائد المتوقع وان المستثمر سوف يواجه صعوبة في تحديد هذا العائد , لذلك يسعى المستثمر الى تقدير العائد المتوقع إذ إن ذلك يساعده على تحديد المخاطر المحيطة بهذا العائد (عنانزة , 2012 : 114).

ت- معدل العائد المطلوب *Required Rate of Return*

هو ادنى عائد يمكن ان يقبل به المستثمر مقابل تحملة للمخاطرة وان هذا العائد يعتمد على درجة المخاطرة التي يصاحبه (العامري , 2010 : 49). او هو الحد الأدنى لمعدل العائد المقبول من المستثمرين قبل أن يذهب المال إلى الاستثمار وفي مستوى معين من المخاطرة (Hitchner, 2003:16). كذلك يعرف بأنة العائد الذي يطلبه المستثمر عند استثمار امواله في اداة مالية معينة او اصل معين تعويضاً عن التأخير الحالي لاستهلاك هذه الاموال والمخاطرة المصاحبة له وهو مؤشر مهم لعموم المستثمرين، وان معدل العائد الذي يطلبه المستثمرون يعتمد على المخاطر المرتبطة بهذا الاستثمار. اذ كلما ازداد الخطر يطلب المستثمرون عوائد اعلى كتعويض عن تحمل تلك المخاطر (Parrino et al,2012: 201). او هو المعدل الذي يطلبه المستثمر على استثماره تعويضاً عن المخاطر المحتملة ، وهو يعوض المستثمر عن القيمة الزمنية للنقود (تعويض عن الانتظار وتكلفة الفرصة البديلة)، التضخم، ومخاطر الاستثمار (الحطاب , 2007 : 16) . ويعد معدل العائد المطلوب المعيار الاساس الذي يتم به قبول الاستثمار او رفضه ، وذلك من خلال مقارنة مع معدل العائد المتوقع (الشواورة، 2008 : 39).

ويحسب وفق إنموذج (CAPM) (*Capital Asset Pricing Model*) اذ يمكن ان يحدد العائد المطلوب على الاستثمار من خلال العلاقة التاريخية بين الاستثمار والسوق اذ يعتمد معامل بيتا

على البيانات التاريخية في حسابه، لذلك فانه يحتسب لمدد زمنية سابقة ويقاس معامل بيتا التاريخية لأي سهم بالعلاقة التاريخية بين عوائد السهم وعوائد محفظة السوق (العامري , 2014: 32). وان نموذج (CAMP) يدل على ان معدل العائد المطلوب على الأصول يساوي معدل العائد الخالي من المخاطر اضافة الى ذلك جزء (أو متعددة) من علاوة مخاطر السوق حيث يتم تمثيل جزء (أو متعددة) من خلال معامل بيتا للأصل (Howells & Bainn,2007:408). ويحسب معدل العائد المطلوب وفق الصيغة الآتية :

$$RR = Rf + Bi(Rm - Rf).....(3)$$

(Wang,2009:82).

إذ ان:

RR: العائد المطلوب.

Rf: العائد الخالي من المخاطرة.

Bi: مقدار حساسية السهم للمخاطرة النظامية.

Rm: عائد السوق.

(RM-RF): علاوة مخاطرة السوق.

وهناك نوعين او تصنيفين اخرين للعائد هما:

أ- العائد الرأسمالي :

يعرف العائد الرأسمالي بأنة العائد الذي ينتج عن الفرق بين سعر الشراء الحالي وسعر البيع في فترة لاحقة (Saunders & Cornett,2001:220). وكذلك يعرف بانه العائد المتحقق نتيجة ارتفاع القيمة السوقية للموجود المستثمر، في نهاية المدة عما كانت عليه عند شراء الموجودات في بداية المدة (هندي،2000: 172). ويتسم العائد الرأسمالي بتقلباته الكبيرة , لان مبلغ شراء السهم او بيعه يتباين من وقت لآخر، الامر الذي لا يمكن معه توقع العائد الرأسمالي بشكل دقيق ، فعند توظيف الاموال بالسهم العادية يتوقع ان ترتفع اسعارها لتحقيق عائد رأسمالي ولكن في نفس الوقت فان هذه الاسعار قد تتعرض للانخفاض فتحقق خسارة رأسمالية (العامري , 2014 : 29) . وان قيمة الاسهم تتاثر بمجموعة من العوامل مثل التضخم , اسعار الفائدة , التوقعات الاقتصادية وتغير تفضيلات المستثمرين . ويعتمد العديد من المستثمرين عن تقييم الاسهم المراد الاستثمار بها على اراء محللين ومتخصصين لتحديد مقدار مايستحق هذه الاسهم من قيمة من خلال تحليل مجموعة من العوامل التي تؤثر على قيمة الاسهم (Scott,2005:11). ويحسب العائد الراس مالي وفق المعادلة الآتية :

$$R = \frac{P1-P0}{P1} \dots\dots\dots(4)$$

(Ehrhardt & Brigham,2011:274).

اذ ان :

R = العائد الراس مالي

P1 = سعر البيع

P0 = سعر الشراء

ب- العائد الدوري :

هو العائد المتوقع للمستثمر من خلال امتلاكه للموجود (النعيمي،2005: 32) . او هو العائد الاجمالي للوحدة الاقتصادية والذي يحصل عليه المستثمر على شكل ارباح موزعة بشكل دوري(309: 2000, Mayol) . ويعرف ايضا العائد الدوري بأنة العائد الذي يحصل عليه المستثمر كمقسوم ارباح (152:2007, Mishkin) . ويحسب العائد الدوري وفق المعادلة الآتية:

$$R = \frac{D1}{P0} \dots\dots\dots(5)$$

(Fabozzi & Peterson , 2003:323) .

اذ ان :

R = العائد الدوري

D1 = المقسوم المدفوع خلال الفترة

P0 = سعر السهم السوقي خلال الفترة

وان زيادة العائد الدوري من العوامل المهمة التي تؤثر على قرارات المستثمرين في عملية البيع والشراء في الاسهم العادية في الاسواق المالية , فكلما كان العائد الدوري اعلى كلما خلق انطباع جيد لدى المستثمرين على نجاح المنشأة وبالتالي زيادة سعر السهم في السوق المالي (206: 2011, Sheeba) . فضلا عن هذه التصنيفات بالنسبة للعائد الا ان هناك ايضا نوعين من العوائد التي يهتم بها كل من المستثمر والمالك هما :

1- معدل العائد على الاستثمارات (الموجودات) (ROA) Rate of Return on Assets

يعد معدل العائد على الاستثمار واحدا من اكثر أساليب التحليل المالي المستخدمة كمقياس لكفاءة الادارة في توليد الارباح من الاصول المتاحة (هندي, 2000: 121). اذ يقيس قدرة الشركة على توفير الأرباح (أو العائد) لمقدمي رأس المال من خلال مقاييس الربحية (Rosenbaum & Pearl , 2013: 58) . ويعرف بانه معدل العائد الذي تحققة الشركة على جميع الاستثمارات سواء كانت استثمارات طويلة الاجل او قصيرة الاجل , اذ تقيس هذه النسبة مدى ربحية الشركة كلها , فالعلاقة هنا تكون بين الارباح المتحققة وبين جميع الموارد المالية المستخدمة بغض النظر عما اذا كانت هذه الاموال مملوكة او مقترضة (الحسناوي, 2007 : 220) . او هو النسبة التي تقيس القوة الايرادية للموجودات المستخدمة في المنشأة او بصيغة اخرى فانها النسبة التي تقيس كفاءه ادارة المنشأة في ادارة استثمار الاموال التي تحصل عليها من مصادر التمويل سواء داخليا ام خارجيا , وبذلك فانها تعد من المؤشرات المهمة لقياس ربحية المنشأة (مطر , 2003 : 46). كما عرف بانه المقياس الأساسي لكفاءة المنشأة التي تخصص وتدير مواردها. وهو يختلف عن العائد على حقوق الملكية في أنه يقيس الربح كنسبة مئوية من الأموال المقدمة من الملاك والدائنين مقابل فقط الأموال التي يقدمها أصحابها (Hingins , 2012:41). اما معدل العائد على الموجودات (ROA) فأنة يشير الى الارباح الناتجة عن كل دينار من الموجودات تبعا لقيمتها الدفترية , ويستخدم لقياس عائد العمليات التشغيلية قبل الفوائد والضرائب , وهو مايعرف ايضا بالقوة الايرادية للمنشأة (الشيخ , 2008 : 44). وتقرن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة فكلما ارتفعت هذه النسبة فهذا يعني ارتفاع كفاءة المنشأة في استعمال موجوداته والعكس صحيح (Brigham & Ehrhardt,2005:454) . ويمكن حساب معدل العائد على الاستثمار كما في المعادلة الرياضية الاتية :

$$ROA = \frac{\text{Net Income}}{\text{Total Asset}} \times 100 \dots\dots\dots (6)$$

(Ross et al, 2010 : 110)(Rosenbaum & Pearl , 2009:37)(Brigham & Houston , 2007: 114)

وان استخدام العائد على الاستثمار كمعيار يفيد المديرين في التركيز على النشاطات التي لها تاثير مباشر على ربحية العمليات مثل حجم المبيعات وتكاليف الانتاج ومصاريف الفوائد , ويعتبر هذا المعيار افضل من معيار حصة السوق لان زيادة الحصة السوقية لاتعني حتما الحصول على الارباح ربما قد تكون هناك خسارة وكذلك يفيد معيار العائد على الاستثمار لدفع المدراء لفحص كل اوجة نشاطات المنشأة من خلال دوران موجوداتها (الصيرفي , 2007 : 261).

كما ويحسب معدل العائد على الاستثمار بشكل غير مباشر وكما يأتي:

$$ROA = \text{Profit Margin} * \text{Assets Turnover} \dots\dots\dots (7)$$

.(Block&Hirt,2000,56)

اذ إن هذه الطريقة تأخذ بالحسبان معدل دوران الموجودات كما أنها لا تهمل موضوع نسبة الربحية, ولهذا فإن بعض المنشآت و لزيادة العائد على الاستثمار تعمل على زيادة معدل دوران الموجودات مع المحافظة على نسبة معينة من الربحية , مما يؤدي إلى تحقيق عائد على الاستثمار مشابه للمعدل أو أعلى من المعدل الذي تحققه الشركات الأخرى المنافسة , وهذا ما يساعدها على تخفيض سعر السلعة وزيادة قدرتها التنافسية.

2- معدل العائد على حق الملكية (ROE) *Rate of Return on Equity*

يقيس هذا النوع من العائد قدرة ادارة المنشأة في توظيف مواردها الداخلية بالشكل الذي ينعكس معه على توليد الارباح وتقليل حجم المخاطرة التي تصاحب عملية التوظيف اذ يبين الربحية لكل دينار واحد مستثمر من قبل المالكين (خلف , 2006 : 346). اذ يقيس العوائد المتحققة او المتولدة على الاموال المقدمة إلى الشركة من قبل مساهميها. ونتيجة لذلك، يتضمن العائد على حقوق المساهمين قياس صافي الأرباح من مصروفات الفوائد، مثل صافي الدخل، في البسط ومتوسط حقوق المساهمين في المقام (Rosenbaum & Pearl , 2009 : 36). ويعرف العائد على حق الملكية بأنه المبلغ الذي يعبر عنه بنسبة مئوية وتحصل عليه المنشأة من الاستثمار في الأسهم العادية خلال مدة معينة (Hitchner , 2003 : 16). و يختلف هذا النوع من العائد عن النوع السابق في كون مقام المعادلة يشمل أموال المالكين فقط، ولا تدخل فيه الأموال المقترضة أو الديون المترتبة على الشركة . لذلك فان هذا النوع من العائد يطلق عليه أيضا العائد على صافي الثروة (Rtern on Net Worth) أو العائد على أموال أصحاب الشركة (Higgins,2012:4). ويعتبر معدل العائد على حق الملكية من المعايير المهمة لقياس الربحية, لان حصول الشركة على معدل عائد على حق الملكية اعلى من معدل الصناعة فهذا يدل على إن المساهمين يحصلون على مكافأة أعلى من نظرائهم في الصناعة (Block & Hirt,2000: 56).

ويحسب معدل العائد على حق الملكية وفق المعادلة الآتية :

$$ROE = \frac{\text{Net Income}}{\text{Equity}} \times 100 \dots\dots\dots (8)$$

.(Mcmillan, 2003 : 111) (Brigham&Houston , 2009 :97)

وهناك تصنيف اخر للعائد هو (Dufera , 2010 : 29):

3- **معدل العائد على الودائع :** اذ يعد معدل العائد على الودائع لمعظم المحللين الماليين واحد من أفضل مقاييس أداء ربحية المصارف , وتعكس هذه النسبة قدرة إدارة المصرف على الاستفادة من ودايع العملاء من أجل تحقيق الأرباح. وتقاس هذه النسبة وفق الصيغة الآتية :

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100 \dots\dots\dots (9)$$

(الدليمي , 2016 : 146)

4- العوامل المؤثرة بالعائد المصرفي :

يتأثر عائد المصرف المتمثل بالدخل الصافي بعدد من العوامل التي يمكن تصنيفها الى مجموعتين، هما: المجموعة الاولى هي العوامل غير الخاضعة للسيطرة (أو العوامل الخارجية)، التي تؤثر في أداء المصارف ، فتضم مستوى أسعار الفائدة، والظروف الاقتصادية العامة، والبيئة التنافسية التي يعيشها المصرف. وعلى الرغم من أن المصارف لا تستطيع السيطرة على هذه العوامل، ولكن يمكن أن تجعل خططها مرنة بحيث تستجيب لها، وذلك في إطار التخطيط الاستراتيجي وصياغة السيناريوهات المتناسبة مع الظروف المستقبلية المتغيرة (Rose,1999:470). اما المجموعة الثانية فهي العوامل الخاضعة للسيطرة من إدارة المصارف ،و التي تستطيع إدارة المنشأة التأثير بها، وتشتمل على مجموعة الأعمال (مثل التوجه نحو العمل بالجملة أو بالتجزئة)، وتحقيق الدخل (الهامش الصافي للفائدة، ورسوم الخدمات المصرفية، والأرباح من التداول بالأوراق المالية) وتحديد جودة القروض، والسيطرة على بعض المصروفات (الطراد & عبد الله , 2006 : 109).

ثانياً : المخاطرة Risk

1- مفهوم المخاطرة :

لقد تم تعريف المخاطرة في اختصاصات متعددة ومختلفة ففي اللغة فإن الخطر مستوحى من كلمة لاتينية هي RESCARE اي RISQUE والتي تدل على الارتفاع في التوازن و حدوث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منتظرا و الانحراف عن المتوقع. اما مصطلحا هو ذلك الالتزام الذي يحل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون الضرر إما تدهورا أو خسارة.(فرج , 2014 : 59).

وفي قاموس (Webster) تعرف بانها المجازفة او الخطر او التعرض للخسارة او الاصابة بشئ غير مرغوب به او بعبارة اخرى فان المخاطرة تشير إلى شئ غير محبب لدى المستثمر(بريكهام&ايرهارت, 2009:227) اما قاموس (Gastineau, G.L., & Kiritzman) لادارة المخاطر المالية (*The dictionary of financial Risk management*) فيعرف الخطر المالي على أنه:الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة (Gastineau & Kiritzman,1996:141).

بينما في قاموس الخطر فقد عرفت بانها التعرض للخسارة او الضرر او تعرف المخاطرة بانها نتائج القرارات المالية والاقتصادية التي هي دائما تكاد تكون غير معروفة في الوقت الذي يتم اتخاذ القرارات (Cecchetti & Schoenholtz,2015:105).

كما يختلف تعريف المخاطرة من مجال لآخر ففي مجال الإدارة المالية يتم تعريف المخاطرة بأنها "الاختلاف في التدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة" (Home & Wachowice,1995:247)، بينما يتم تعريفها في المجال المصرفي بأنها " احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق أهداف المصرف (9: 2004: Keegan).

واختلف الباحثون والكتاب في اعطاء تعاريف للمخاطرة وتركز بعض التعريفات على احتمال وقوع الحدث، والبعض الآخر يشير إلى عدم التيقن من نتائج، إيجابية أو سلبية، وغيرها من المخاطر الجزئية التي يمكن قياسها كميًا، وتعرف المخاطرة على انها عشوائية عوائد الاستثمار ، بما في ذلك النتائج الإيجابية والسلبية على حد سواء. ووفق هذا الرأي، فان قدر كبير من العائد المتوقع يرتبط مع تقلب أكبر من النتائج، او تشير المخاطرة لعدم التيقن من النتائج والعواقب السلبية التي قد تترتب او تتعرض إليها المنشأة (Bessis , 2015 : 1-2).

ومن ناحية اخرى فالمخاطرة تعني الخسارة الناتجة عن استثمار محدد , او تعني حدوث حدث غير محبب او غير مرغوب به او تعني التقلب في عوائد الاسهم بالارتفاع والانخفاض خلال مدة زمنية معينة وايضا تعرف بانها حالة عدم التاكيد من ان الاستثمار سوف يحقق معدل عائد متوقع منة او يكون معدل العائد الفعلي اقل من معدل العائد المتوقع (الدوري, 2010 : 66). وكذلك تعرف المخاطرة على انها احتمال سلبي لانتهاؤ الامر في اي استثمار, اذ تكون فيه العائدات المتحققة اقل من العائدات المتوقعه (Malz, 2011:50). وايضا تعرف بانها الاثار المترتبة على نتيجة الانحراف الفعلي عن النتائج المتوقعه والتي تقود الى مايسمى بالخطر , وهي تؤثر على الشركات او الافراد من الناحية المالية وتنطوي على بعض العواقب السلبية الاخرى (Moles , 2013: 16). او تعرف بانها مقياس نسبي لتقلب

العائد الذي سيتم الحصول عليه في المستقبل. كذلك عرفت المخاطرة بانها عدم اليقين من العائدات مستقبلية التي يتوقع المستثمر الحصول عليها (Chance & Brooks , 2010: 7). ويتفق مع هذا التعريف كل من (Mishkin, 2004: 86)، (Manganell & Engle, 2001: 6) اذ عرفوا المخاطرة بصورة عامة على انها درجة من عدم اليقين من قبل المستثمر حول العائدات المستقبلية التي يمكن الحصول عليها من قبل المستثمر من خلال الاستثمار في اصل معين. ايضا عرفت المخاطرة على انها الحالة التي يوجد فيها احتمال الانحراف عن النتائج المرجوة التي يتوقع أو يأمل بالحصول عليها (Gallati, 2003 : 8). كذلك تعرف المخاطرة بانها عدم اليقين أو احتمال وقوع حدث سلبي. في الناحية المالية، الحدث السلبي هو الخسارة بينما بالنسبة للشركات، المخاطرة هي أساسا تتعلق بأنواع مخاطر التأمين (كسر الماكنة ، كارثة بيئية) اما المخاطر المالية فتتعلق بالخسائر المحتملة من المنتجات المالية (Gestel & Baesens , 2009: 23). وعرفت المخاطرة بانها التعرض للعوامل المحددة التي تشكل تهديدا لتحقيق النتائج المتوقعة من المشروع. او احتمال مرجح تأثير هذا الحدث على المشروع بشكل سلبي وعادة ما تقاس المخاطرة بالمبالغ او الوقت , او تعرف بانها الاختلاف في توزيع الاحتمالات المتوقعة (Bannerman , 2008 : 2119). بينما عرفتها (Kristina, 2010: 31) بأنها " وجود احتمال بان تكون النتائج الفعلية مختلفة عن النتائج المتوقعة، وتخوف المستثمرين من ان تكون النتائج الفعلية اقل من النتائج المتوقعة.

وبعد استعراض المفاهيم السابقة يتضح للباحث بانها جميعها متفقة من حيث المضمون وان جميعها يدور حول ظاهرة الاحتمالية او عدم التأكد، من نتائج القرار الاستثماري ، وهو امر متعلق بتوافر المعلومات، وهنا نستطيع تصنيف القرار المالي من حيث توافر المعلومات إلى أحد التصنيفات الثلاثة التالية:

أ- حالة التأكد *Certainty*

في حالة التأكد فان اتخاذ القرار الاستثماري يؤدي الى نتيجة واحدة معروفة أي ان صاحب القرار الاستثماري يعرف النتيجة التي سينتهي اليها قراره الاستثماري (الراوي , 2000 : 78)

ب- حالة عدم التأكد *Uncertainty*

في هذه الحالة فإن اتخاذ القرار الاستثماري يؤدي إلى مجموعة من النتائج الممكنة لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة بالإضافة الى ان التقدير للاحتتمالات في هذه الحالة يكون غير ذي معنى وتوصف هذه الحالة بعدم معرفة بالمستقبل اذ قد يحدث الجيد او السيئ , كذلك تنشأ حالة عدم التأكد عن عدم توفر المعلومات وبالتالي اللجوء الى وضع تقديرات تخمينية حول القرار

الاستثماري (Gitman , 2000 : 238). او تعرف حالة عدم التاكيد بانها حالة ذهنية تنتج عن وعي المستثمر بعدم القدرة على معرفة النتائج (Lorenz et al , 2006 : 404). او بعبارة اخرى فانها تشير الى حالة ذاتية غير قابلة للقياس وتختلف من شخص الى اخر (Malz, 2011 : 34) .

ت- حالة المخاطرة :

وفي هذه الحالة فان نتائج القرار تكون متعددة وكذلك ممكنة الحدوث وبالتالي فان درجة تحقق واحدة من تلك النتائج تكون معقولة لاسيما وانها تعتمد على حجم معلومات اكبر من حالة عدم التأكد واقل منها في حالة التأكد (الراوي , 2000 : 79), (الحنوي , 2000 : 230). وتعتبر المخاطرة مفهوم موضوعي ويمكن قياسها وتحديد احتمالها (Malz , 2011 : 34).

2- انواع المخاطرة :

لقد اهتمت الادبيات المختلفة اهتمام كبير بالمخاطرة ، وتختلف التقسيمات بالنسبة لانواع المخاطرة من كاتب او باحث الى اخر حسب وجهة النظر التي ينظر اليها الكاتب او الباحث، كذلك فان انواع المخاطرة تختلف تبعا للتطورات التي تحصل في المنشآت التي تتعرض الى انواع مختلفة من المخاطرة، اذ ان التقسيمات العامة للمخاطرة التي اعتمد عليها عدد من الباحثين هي:

1- 1 المخاطرة النظامية :

ويمكن تعريف المخاطر النظامية أو ما تسمى مخاطرة السوق وهي المخاطر التي لا يمكن القضاء عليها ولا يمكن توقع وقت وقوع الحدث فيها . وبالتالي فإن هذا النوع من المخاطرة لا يمكن تخفيضها أو القضاء عليها عن طريق عملية التنويع (Hamzaee , 2011:90). كذلك عرفها (Jordan & Miller , 2009 : 383) بانها تلك المخاطرة التي تؤثر على معظم الأصول وتسمى المخاطر المنتظمة، اي ان هناك خطر منهجي واحد يؤثر على عدد كبير من الأصول، سواء كانت كبيرة أو صغيرة بنسب متفاوتة . وان المخاطر المنتظمة لها آثار واسعة في السوق، لذلك يطلق عليه في بعض الأحيان مخاطر السوق ويشتمل هذا النوع من المخاطرة بالضرور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لان المنشآت سوف تتأثر جميعها بهذه العوامل ولكن بدرجات متفاوتة (مطر , 2006 : 58). فمثلا المنشآت الصناعية التي تنتج سلع صناعية سوف تكون اكثر تأثرا من غيرها من المنشآت وكذلك فان المنشآت التي تتأثر بصورة كبيرة من المخاطرة المنتظمة هي المنشآت التي تتناقص او تزايد مبيعاتها او ارباحها وبالتالي اسعار اسهمها حسب مستويات التغير بالاقتصاد (شبيب , 2009 : 106). لذلك يجب على المستثمر أن يعرف مسبقاً مدى تأثير الاسهم التي يمتلكها بهذا النوع من المخاطر

والتي تتأثر بها جميع الأسهم بدرجات متفاوتة وتستخدم البيتا ($Beta$) في قياس هذه المخاطر (شقيري وابو عرابي , 2009 : 133). وتقاس المخاطرة النظامية وفق المعادلة الآتية :

$$\text{Systematic Risk} = B^2 \times \sigma^2 R_m \dots \dots \dots (10)$$

(العامري , 2013 : 286).

اذ ان :

$$B^2 = \text{مربع معامل بيتا}$$

$$\sigma^2 R_m = \text{تباين معدل العائد لمحفظه السوق}$$

وتتسم المخاطرة النظامية بالخصائص الآتية:- (الزبيدي، 2004: 536) (الجميل , 2012 : 275)

- أ- تنتج بسبب عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي بأكمله .
- ب- تؤثر بالمنشآت العاملة جميعها وبالتالي فإنها تصيب كل الاستثمارات .
- ت- لا يمكن تجنبها من خلال التنويع ولكن يمكن الحد من شدتها من خلال العائد المتوقع.
- ث- تقاس بمعامل بيتا.

1-2 مصادر المخاطرة النظامية : يمكن تصنيف او تحديد مصادر المخاطرة المنتظمة كالتالي :

أ- **مخاطر اسعار او معدلات الفائدة :**

هي حساسية التغير في قيمة الموجود للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. ويجب أن نتذكر أن معدلات الفائدة في السوق هي التي تحدد السعر الذي يجب علينا أن نستخدمه للخصم في القيمة المستقبلية إلى القيمة الحالية إذ إن قيمة أي استثمار تعتمد على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية (Fabozzi & Peterson, 2003 : 271). وبالتالي فإن التغير في سعر الفائدة يؤثر ارتفاعا او انخفاضاً على الاصول الاستثمارية المتاحة وتعرض للمخاطرة الناتجة عن الاختلاف بين العائد المتوقع ومعدلات العائد الفعلية نتيجة تأثير التغير في سعر الفائدة في السوق خلال مدة الاستثمار (الشبيب , 2009 : 113). وان اسعار الموجودات او الاوراق المالية وبالخصوص السندات فانها تتأثر بتغير اسعار الفائدة السوقية وبالعلاقة عكسية فكما ارتفعت اسعار الفائدة كلما قل سعر السند والعكس صحيح (مطر و تيم , 2005 : 43). وتتسأ مخاطرة اسعار الفائدة بسبب عدم معرفة المستثمرين بعائد فترة الانتظار وخاصة للسندات طويلة الاجل ومثلما سبق فعند تغير معدلات الفائدة سوف تتغير قيمة السندات (Cecchetti & Schoenholtz, 2015 : 155). والسبب في ذلك انه عند ارتفاع معدلات

الفائدة فان المستثمرون سوف يتجهون للاستثمار بالودائع المصرفية فينخفض الطلب على السند وتكون درجة المخاطرة التي يتعرض لها السند عالية (الشبيب , 2009 : 113).

وإن المقياس الأهم فيها هو نسبة الموجودات الحساسة لسعر الفائدة إلى المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة، إذ أن هذه النسبة تعكس المخاطر التي تتحملها المنشأة من خلال التنبؤ باتجاه أسعار الفائدة المستقبلية وبالأخص خلال التقلب الكبير لأسعار الفائدة فإذا أمتلكت المنشأة نسبة أعلى من (1.0) واحد عدد صحيح فإن أرباح المنشأة ستكون أقل إذا ما انخفضت أسعار الفائدة كما ستكون أعلى إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة ولسبب صعوبة التنبؤ بأسعار الفائدة. ومن هذا المنطلق فإن إدارات المنشأة توصلت إلى نتيجة بأنه يمكن أن تخفض مخاطر أسعار الفائدة بالحفاظ على نسبة الحساسية لأسعار الفائدة بقيمة قريبة من الواحد الصحيح ومثل هذه النسبة قد يصعب تحقيقها عند بعض المنشآت , ولكن في أحيان أخرى يمكن تخفيضها فقد يتحمل تكاليف إضافية ناتجة عن تخفيض العوائد على الموجودات بسبب الاعتماد على الأوراق المالية قصيرة الأجل أو القروض ذات أسعار الفائدة المتغيرة (يوسف , 2008 : 23).

ب- مخاطر انخفاض القوة الشرائية

ان السبب الرئيس لانخفاض القوة الشرائية هو معدلات التضخم التي قد يعاني منها بلد معين , وهذا يعني ان القوة الشرائية بالنسبة لراس المال المستثمر في الوقت الحالي تختلف عن قدرته بعد مرور سنة او اكثر على الاستثمار نتيجة ارتفاع معدلات التضخم (الشبيب , 2009 : 116). وان الاستثمارات التي تكون معدلات الفائدة فيها ثابتة مثل السندات تكون اكثر عرضة لهذا النوع من المخاطرة , فاذا ارتفع معدل التضخم فان معدل الخصم سوف يرتفع معه وبالتالي تنخفض القيمة الحقيقية للاستثمار بسبب انخفاض قيمته الحالية (مطر , 2009 : 62).

2 - 1 المخاطرة الغير نظامية :

هي المخاطرة التي تصيب شركة معينة او قطاع معين وتكون مستقلة عن النشاط الاقتصادي , وتمثل هذه العوامل بالاضراب العمالي في شركة محددة والاطفاء الادارية وبذلك يكون هذا النوع من المخاطرة مستقلة ليس لها علاقة بالسهم (Bark et al , 2012 : 335). كذلك تعرف بانها المخاطرة التي تؤثر على موجود واحد، أو ربما مجموعة صغيرة من الموجودات، لأن هذه المخاطر هي فريدة من نوعها للشركات الفردية أو الموجودات، ما يطلق عليه في بعض الأحيان مخاطر فريدة من نوعها أو الموجودات المحددة. إذ تستخدم هذه المصطلحات بالتبادل (Jordan & Miller, 2009: 383). وفي حالة حدوثها فان اثارها تكون كبيرة وان هذا النوع من المخاطرة تستطيع الادارة تجنبها (شبيب , 2009 : 107). وكذلك تسمى هذا النوع من المخاطرة بالمخاطرة اللاسوقية *unmarket Risk*

و ايضا تسمى (المخاطرة المنفردة) *Unguis Risk* والقابلة للتنوع *Diversifiable Risk* اي يمكن ازالتها او الحد منها من خلال استخدام استراتيجية التنوع في استثماراتها (العارضى, 2013: 167). ويقصد بالتنوع هو توزيع الاستثمارات على منشآت مختلفة وليس الاستثمار في أسهم منشأة معينة (السلطان, 2009: 5). والمنشأة التي تتصف بدرجة عالية من المخاطرة الغير نظامية هي المنشأة التي تنتج سلع استهلاكية اذ لاتعتمد مبيعات وارباح هذه المنشآت على النشاط الاقتصادي الكلي او حالة السوق للوراق المالية (مطر و تيم , 2005: 42). ويعتبر معامل التباين المقياس الاحصائي لقياس المخاطرة الغير نظامية وتقاس وفق المعادلة الآتية :

$$CVRj = \sigma Rj / \bar{R}j \dots\dots\dots(11)$$

(العامري , 2013 : 287).

إذ أن :

$$\begin{aligned} CVRj &= \text{معامل تباين المخاطرة الغير نظامية} \\ \sigma Rj &= \text{الانحراف المعياري لمعدل العائد} \\ \bar{R}j &= \text{متوسط معدل العائد} \end{aligned}$$

ومن خلال ماسبق فان المخاطرة الغير نظامية تتسم بالخصائص الآتية : (Gup , 1983 : 282)

- أ- يمكن تجنب المخاطرة الغير نظامية بالتنوع.
- ب- تنشأ المخاطرة الغير نظامية عن عوامل تفرد بها المنشأة ويقتصر تأثيرها على المنشأة نفسها فقط .
- ت- تقاس المخاطرة الغير نظامية بمعامل التباين.

2-2-2 مصادر المخاطرة الغير نظامية :

أ- مخاطر الادارة :

وهي المخاطرة التي تنشأ بسبب سوء تصرف ادارة المنشأة او هي مقدار الاخطاء التي ترتكبها الادارة التي تؤثر على العوائد المستقبلية للمنشأة بالرغم من قوة المركز المالي للمنشأة وجودة المنتجات او الخدمات التي تقدمها (العلي وقاسم , 2011 : 60). وفي بعض الاحيان فان الممارسات الخاطئة التي تقوم بها ادارة منشأة معينة قد تؤدي الى منع تداول اسهم هذه المنشأة في الاسواق المالية او ان أخطاء الإدارة تؤثر بشكل سلبي على نتائج أعمال المنشأة وبالتالي على العائد على الاستثمار، فاتخاذ قرارات خاطئة نتيجة معلومات غير كاملة أو غير دقيقة قد يؤثر على أرباح الشركة وهناك الكثير من المنشآت

المالية التي تعرضت للإفلاس بسبب الفشل في الوفاء بمتطلبات السيولة على الرغم من تحقيقها لأرباح جيدة. (مطر , 2009 : 64).

ب- مخاطر الصناعة :

تعرف مخاطر الصناعة بانها المخاطر التي تنتج نتيجة عوامل عديدة تؤثر على قطاع صناعي معين ويكون هذا التأثير واضح وملحوس دون ان تؤثر هذه المخاطرة على قطاع اخر بشكل هام (مطروتييم , 2005 : 48). ومن الامثلة على هذا النوع من المخاطر هو الاضراب في القطاع الصناعي مثلا سوف يؤثر على كافة المنشآت الصناعية فقط ولا تتاثر المنشأة الغير صناعية (الشبيب , 2009 : 120). او قد تنتج هذه المخاطرة نتيجة نقص بالمواد الأولية الخاصة بالصناعة (مطر , 2009 : 65).

ت- مخاطر الرفع التشغيلي :

تقاس مخاطر الرافعة التشغيلية من خلال قسمة التكاليف الثابتة للشركة على تكاليفها المتغيرة, فترتفع مخاطرة الرافعة التشغيلية كلما ارتفع الوزن النسبي للتكاليف الثابتة في راس مال المشروع , فمثلا معمل الصلب على سبيل المثال يكون لها استثمارات كبيرة في الأصول الثابتة حتى يتسنى لها العمل, و بذلك فإن الرافعة التشغيلية لها تكون أكبر من مصانع الألبسة التي تدير عملياتها بأصول أقل (الشبيب , 2009 : 121).

ث- مخاطر الرفع المالي :

تزيد مخاطر الرافعة المالية أي شركة مع زيادة استخدامها للتمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية, و تقاس الرافعة المالية عادة بنسبة الديون إلى حقوق الملكية أو النسبة بين الديون و إجمالي الأصول, و مع افتراض تثبيت كافة الأمور و الأشياء الأخرى فإن قابلية عوائد حملة الأسهم للتباين تزيد مع استخدام المنشأة للرافعة المالية, و هو ما يطلق عليه مخاطر الرافعة المالية. مع قيام المنشأة باستخدام المزيد من الرافعة المالية (الديون) ترتفع مصاريف الفائدة الثابتة بها, و هذه الزيادة تؤدي إلى رفع نقطة التعادل الخاصة بها (الشبيب , 2009 : 121). وتنقسم مخاطر الرفع المالي الى قسمين هما التمويل الداخلي او تمويل الملكية و التمويل الخارجي او تمويل الاقتراض.

3 – 1 المخاطرة الكلية :

وتعرف بانها التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية أو أي استثمار آخر (Archer et al, 1983:119). وتشمل هذه المخاطرة حاصل جمع كل من المخاطرة

النظامية والمخاطرة الغير نظامية لاي استثمار وتعرف على انها التباين الكلي للعائد المتوقع على الاستثمار (Gitman , 2000 :212)

وهناك تصنيفات متعددة ومختلفة للمخاطرة سوف نذكر بعض منها وبايجاز وكما يأتي :

اذ صنف (Hempel & Simonson,1999:91) المخاطرة الى:-

1- مخاطرة البيئة وتضم (المخاطرة التشريعية، والمخاطرة الاقتصادية، ومخاطرة التنافس، ومخاطرة التنظيم).

2- مخاطرة ادارة الموارد البشرية وتضم (مخاطرة الاختلاس، ومخاطرة المنظمة، ومخاطرة الاهلية أو القابلية، ومخاطرة التعويضات).

3- مخاطرة الخدمات المالية ومخاطرة التسليم وتضم (مخاطرة التشغيل، والمخاطرة التكنولوجية، ومخاطرة المنتج الجديد، ومخاطرة الاستراتيجية).

4- المخاطر المالية المتعلقة بالقوائم المالية وتضم (المخاطرة الائتمانية، ومخاطرة السيولة، ومخاطرة سعر الفائدة، ومخاطرة الرافعة ومخاطرة الدولية).

بينما صنف (Kytte & Ruggie, 2005 :5-6) المخاطرة الى ثلاثة أنواع عامة هي السياسية والاقتصادية والتكنولوجية

1- المخاطر الاقتصادية : تتمثل بالنمو الاقتصادي والتضخم وتقلبات السوق وهي من اختصاص الادارة المالية

2- المخاطر السياسية هي أيضا مصدر قلق استراتيجي للشركات، وخاصة تلك التي تعمل على المستوى العالمي. وتشمل المخاطر السياسية وإدارة التصور العام للشركات دوليا ، والعلاقات التنظيمية، وتشكيل البيئة القانونية العامة والعلاقات الحكومية والجغرافيا السياسية. عادة، الرئيس التنفيذي هو المسؤول عن إدارة المخاطر السياسية.

3- ومؤخرا، في أوائل عام 1990، بدأت الشركات تعمل على كيفية احتواء المخاطر التكنولوجية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وتشمل المخاطر التكنولوجية إدارة التهديدات إلى النظم الآلية، والنمو في قطاعات التكنولوجيا الجديدة التي تغيرت جذريا و دورات الإنتاج، أو ما يتصل بها من استخدام الطاقة والتكاليف.

يتضح من التصنيفات السابقة للمخاطرة إن هناك مخاطر مشتركة ما بين المؤسسات المالية وغير المالية تتمثل بالمخاطرة السوقية والمخاطرة التشغيلية أما المخاطر المهمة الأخرى لتي تواجه المؤسسات غير المالية والتي لها تأثير كبير ومنها مخاطرة الأعمال فإنها تتولد في بيئة الأعمال التنافسية التي تكون مقبولة وتصاحب هذه المخاطر المنشأة من جراء التدني في مبيعاتها خلال مدة الركود الاقتصادي أو

تفوق المنافسين على المنشأة (Arnold , 1998 : 555). وان جميع هذه المخاطر تدور في نفس الدائرة وهي حالة عدم اليقين او عدم التاكيد من النتائج او التعرض للخسارة.

3- طرق قياس المخاطرة :

هنالك مجموعة من الطرق والمقاييس الخاصة لقياس المخاطرة ومن بين هذه المقاييس ما يأتي :

أ- معامل بيتا:

تعتبر بيتا هي واحدة من مقاييس المخاطر النظامية وتعتبر من أهم الأدوات التي يعتمد عليها ، وتعتبر بيتا عن مقدار تذبذب سهم أي منشأة أو محفظة معينة مع تذبذب السوق بأكمله (المؤشر)، أي أنها تقيس التذبذب الذي بدوره يعبر عن المخاطرة، بمعنى أن بيتا تقيس مدى استجابة سهم أي منشأة عند ارتفاع أو انخفاض المؤشر، فإذا كانت بيتا السهم تساوي (1) فان ذلك مؤشر على أن سهم المنشأة سيتجه مع اتجاه السوق إما بالارتفاع أو بالانخفاض, (Ross et al , 2003 : 331).

فإذا كانت بيتا السهم تساوي (1.5) فيعني ذلك بان تذبذب السهم أكثر من تذبذب السوق (المؤشر) بمقدار (50%)، أما إذا كانت تساوي (0.5) فان تذبذب السهم اقل من تذبذب السوق (المؤشر) بمقدار 50%، وبما أن التذبذب يقيس خطورة السهم فان بيتا السهم التي تساوي (1.5) أكثر خطورة من السهم الذي تساوي البيتا له (0.5) (Jordan & Miller , 2009 : 180). وان ما يميز معامل بيتا عن معامل الاختلاف و الانحراف المعياري انه لا يقيس مجموع عدم التأكد في عوائد الاستثمار بل يقيس فقط ذلك الجزء من الانحراف أو المخاطرة التي لا يمكن تجنبه (المخلفي, 2004: 167). ويمكن حساب بيتا من خلال المعادلة الآتية :

$$\beta_i = \frac{Cov (R_i, R_m)}{\sigma^2 R_m} \dots \dots \dots (12)$$

(Jones, 2000: 179)

اذ ان :

β_i = معامل البيتا

$COV(R_i , R_m)$ = التباين المشترك بين عائد الموجود وعائد محفظة السوق .

$\sigma^2 R_m$ = تباين عائد محفظة السوق .

ب- التباين :

هو المقياس الإحصائي لتشتت نواتج القيمة المتوقعة، أو هو المجموع الموزون لمربع الانحرافات عن العائد المتوقع (164: 2011, Brealey & Myers). ويحسب التباين لاستثمار معين من خلال الخطوات المتتابعة والمتمثلة بحساب القيمة المتوقعة للاستثمار ويساوي العائد أو التدفق السنوي مضروب بدرجة احتمالته، ومن ثم طرحه من كل من العوائد المحتملة. ثم تربيع كل واحد من هذه النتائج، إن مجموع الانحرافات المربعة للقيم المحتملة مضروبة بدرجة احتمال الحدوث يسمى بالتباين وأخيرا استخراج ومعرفة النتائج (Cecchetti & Schoenholtz, 2015:110) ووفق المعادلة الآتية :

$$Sv = \sum (Xi - X^-)^2 \dots \dots \dots (13)$$

(Pike & Neale , 2006 : 202)

ت- الانحراف المعياري :

يعتبر الانحراف المعياري من المقاييس الاحصائية المناسبة لتقدير المخاطر التي تحيط بالاستثمارات عموما , ويعكس الانحراف المعياري كنموذج شكل التشتت في العوائد المتوقعه لاقتراح ما حول الوسط الحسابي للعائد المتوقع اذ يمثل الوسط الحسابي لذلك العائد المتوقع مدى اتساع منحني التوزيع الاحتمالي لمعدل العائد المتوقع (الزبيدي , 2004 : 527). وهو الجذر التربيعي للتباين (Cecchetti & Schoenholtz, 2015 : 111). وبما ان الانحراف المعياري هو الجذر التربيعي للتباين لذلك تكون المعادلة كالآتي:

$$\text{Standard deviation} = \sqrt{\text{Variance}} \dots \dots \dots (14)$$

(Brealy , 2011:164)

ويمكن مقارنة عدة استثمارات من حيث درجة المخاطرة بواسطة الانحراف المعياري بشرط أن يكون العائد المتوقع متساوي لكافة الاستثمارات (الحطاب , 2007 : 19) و تجدر الإشارة الى انه كلما زاد الانحراف المعياري فهذا يدل على زيادة درجة المخاطرة (الجميل , 2012 : 279).

ث- معامل الاختلاف :

واحد من المقاييس المستخدمة لقياس درجة التشتت هو معامل الاختلاف ، ويستخدم معامل الاختلاف عند المقارنة بين مجموعتين أو أكثر لها وحدات قياس مختلفة. اذ يمكن أن تظهر بعض المشاكل عند استخدام الانحراف المعياري كمقياس للخطر. فاذا يتساوى الانحراف المعياري لمشروعين والعائد

المتوقع لهما يكون غير متساوي، فطبقاً لمقياس الانحراف المعياري يتساوى المشروعان في درجة الخطورة. وبطبيعة الحال هذه النتيجة غير منطقية، إذ إن النسب المئوية لانحراف العوائد عن الوسط الحسابي للمشروعين مختلفة (الحناوي، 2000 : 241). و تختلف المشاريع من حيث الحجم، وبذلك تم العثور على المقارنة أكثر صحة من خلال تطبيق قريب لقياس المخاطر مثل معامل الاختلاف. وان انخفاض معامل الاختلاف ، يعني انخفاض درجة نسبية من المخاطر. وتحسب هذه النسبة بقسمة الانحراف المعياري من القيمة المتوقعة على التدفقات النقدية الصافية، كما في المعادلة الآتية :

$$CV = \frac{\sigma}{R} \dots\dots\dots (15)$$

(Pike & Neale : 2006 : 202).

اذ ان :

CV = معامل الاختلاف

σ = الانحراف المعياري

R = متوسط العائد

ويقيس هذا المعامل مقدار المخاطرة لكل وحدة من العائد ونختار الاستثمار الذي يكون معامل الاختلاف له اقل، وهذا يعني اختيارنا للاستثمار الذي نتحمل فيه مخاطرة اقل لكل وحدة عائد (حطاب , 2007 : 19).

4- انواع المخاطرة المصرفية :

أ- المخاطرة الائتمانية:

تعرف المخاطرة الائتمانية بانها عدم القدرة على السداد من الاطراف الاخرى المتعاملة مع المصرف لقاء التسهيلات المقدمة وهذه التسهيلات عادة ما تكون القروض والسلف كأن يكن المقترض قد اخذ القرض ومن ثم تخلف عن سداه (Dietrich, 2006:8). وغالبا ما ينشا هذا النوع من المخاطرة من خلال منح القروض لدعم التزامات العملاء وان نتائج المخاطرة الائتمانية في النشاط التجاري من احتمال ان الطرف الذي يتعامل مع المصرف لن يكون قادرا على الوفاء بالتزاماته التعاقدية في او قبل تاريخ التسوية (Young, 2001:2) . او احتمال ان بعض من الموجودات المصرفية ، وخاصة القروض ستخفض قيمتها لان المصارف تمتلك نسبة قليلة من رأس مال ممتلك بالنسبة لموجوداته وهي لا تمثل سوى نسبة قليلة من اجمالي القروض وبالتالي فان ذلك يدفع المصرف الى الفشل (Tsorhe et al., 2011:6).

ب- مخاطرة السيولة :

تعني هذه المخاطرة عدم قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات تجاه الآخرين في المواعيد المحددة فتقاس بكلفة الاقتراض بشروط متشددة وفرض معدل فائدة مرتفع من قبل الممولين واحتمال مواجهة المصرف مخاطر الإفلاس ويشير هذا النوع من المخاطرة إلى العلاقة بين متطلبات سيولة المصرف لمقابلة السحوبات من الودائع وزيادة القروض مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة سواء من حيث بيع موجود يمتلكه المصرف أو تصفيته أو الحصول على الأموال من الغير (الجرجري , 2016 : 46).

ت- مخاطرة رأس المال :

وتعني احتمال الخسارة الناتجة عن انخفاض القيمة السوقية للموجودات بالمقارنة بالالتزامات , أو العكس بمعنى ارتفاع القيمة السوقية للالتزامات بقدر أكبر من ارتفاع القيمة السوقية للموجودات , واستنادا للقاعدة العامة للتوازن المحاسبي فإن إجمالي الموجودات يساوي مجموع كل من رأس المال و المطلوبات , ولذلك فإن قيمة حق الملكية يساوي إجمالي الموجودات مطروحا منه المطلوبات . و وفقا لهذه القاعدة نجد إن خطر رأس المال ينشأ من مصدرين , الأول زيادة الالتزامات بمعدل أكبر من معدل زيادة حق الملكية , والثاني تحقيق خسائر سنوية مرحلة من عام لأخر (منسي , 2013 : 150) . ويمكن قياس مخاطرة رأس المال بمعرفة نسبة تغطية رأس المال للموجودات المرجحـه بأوزان المخاطرة (المخلافي , 2004 : 51).

ث- المخاطر السوقية :

عرف خطر السوق بأنه حالة عدم التأكد التي تصيب عائدات المنشأة المالية نتيجة التغيرات التي تحدث في السوق التي يكون مصدرها الظروف الاقتصادية والمالية (الجميل , 2012 : 273). او هي المخاطر التي ترافق وقوع احداث غير متوقعه وان حملة الاسهم العادين يكونون اكثر عرضة للمخاطرة من غيرهم من المستثمرين الاخرين (مطر وتيم , 2005 : 46). وتتمثل هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والسياسية في البلد او حتى مع بلدان اخرى ترتبط مع بعضها بأواصر اقتصادية متينة تؤثر بعضها على البعض الاخر وتنشأ هذه المخاطرة نتيجة الاتجاهات التي تطراء على سوق رأس المال والسوق المالي صعودا ونزولا لاسباب اقتصادية او سياسية او اجتماعية (الشبيب , 2009 : 118).

5- طرق قياس المخاطرة المصرفية :

أ- المخاطرة الائتمانية:

يمكن قياس المخاطرة الائتمانية بمجموعة من النسب وهي (Rose&Hudgins,2008:177) ،
(Rose,1999:171) ، (Hample&simonson,1999:67,93)

$$(16) \quad \text{نسبة القروض متوسطة الامد الى مجموع الموجودات} = \frac{\text{القروض متوسطة الامد}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$(17) \quad \text{نسبة القروض الى مجموع الموجودات} = \frac{\text{القروض}}{\text{مجموع الموجودات}}$$

$$(18) \quad \text{نسبة القروض الى الودائع} = \frac{\text{القروض}}{\text{مجموع الودائع}}$$

وتقاس ايضا مخاطرة الائتمان وفق النسب الاتية : (عباس , 2015 : 59) .

$$(19) \quad \text{نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي} = \frac{\text{القروض المتعثرة}}{\text{الائتمان النقدي}}$$

اذ يقصد بالقروض المتعثرة بانها القروض التي مضى على تاريخ استحقاقها 90 يوماً او أكثر ، وقد يتعدى السنة وأكثر أحيانا ، فهي القروض التي تصرح من قبل ادارة المصرف بوصفها قروضا قد تعذر تحصيلها كما أنها قروض قام أصحابها بتسديد فوائدها دون المبلغ الأصلي في تاريخ السداد ، والاتفاق على تسديدها في تاريخ لاحق بشروط جديدة أو فائدة جديدة.

$$(20) \quad \text{نسبة مخصصات خسائر القروض الى اجمالي الائتمان النقدي} = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{اجمالي الائتمان النقدي}}$$

إذ تبين هذه النسبة عن كيفية استعداد المصرف لمواجهة خسائر القروض من خلال بناء مخصصات خسائر القروض ، وتمثل مخصصات خسائر القروض بحساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في المصارف والذي يتم احتسابه حسب تعليمات البنك المركزي العراقي في اللوائح الصادرة بهذا الخصوص .

أ- مخاطرة السيولة : يمكن قياس مخاطرة السيولة وفق مجموعة من النسب وهي كالآتي:

(Koch & McDonald , 2000 :137)

$$(21) \quad \frac{\text{اجمالي النقد لدى المصرف}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}} = \frac{\text{نسبة اجمالي النقد لدى المصرف الى اجمالي الموجودات الكلية}}{-}$$

إذ إن ارتفاع هذه النسبة هو دليل على انخفاض مخاطرة السيولة لان ذلك يعني قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات اتجاه الغير بسبب توافر النقد لديه في الصندوق او لدى المصارف الاخرى.

$$(22) \quad \frac{\text{الاستثمارات قصيرة الاجل}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}} = \frac{\text{نسبة الاستثمارات قصيرة الاجل الى اجمالي الموجودات الكلية}}{-}$$

$$(23) \quad \frac{\text{اجمالي النقدية + الاستثمارات}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}} = \frac{\text{نسبة اجمالي النقدية والاستثمارات الى اجمالي الموجودات}}{-}$$

اذ تشير ارتفاع هذه النسبة الى انخفاض مخاطرة السيولة , لان ذلك يعكس زيادة الموجودات النقدية والاستثمارات التي يواجه بها المصرف التزاماته المختلفة .

$$(24) \quad \frac{\text{اجمالي الائتمان النقدي}}{\text{اجمالي الموجودات الكلية}} = \frac{\text{نسبة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الموجودات}}{-}$$

اذ تشير ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع مخاطرة السيولة لأن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعدر تصفيتها بسهولة او وقت حاجة المصرف الى السيولة.

ب- مخاطرة رأس المال : يمكن قياس مخاطرة رأس المال وفق مجموعة من النسب وهي كالاتي :

(الشبخلي : 2010 , 63 – 64) (المخلافي,2004: 144)

$$(25) \quad \frac{\text{راس المال}}{\text{مجموع الموجودات}} = \text{نسبة راس المال الى مجموع الموجودات} \dots\dots\dots$$

$$(26) \quad \frac{\text{راس المال}}{\text{الموجودات ذات الخطر}} = \text{نسبة راس المال الى الموجودات ذات المخاطر} \dots\dots\dots$$

$$(27) \quad \frac{\text{راس المال}}{\text{اجمالي القروض}} = \text{نسبة راس المال الى اجمالي القروض} \dots\dots\dots$$

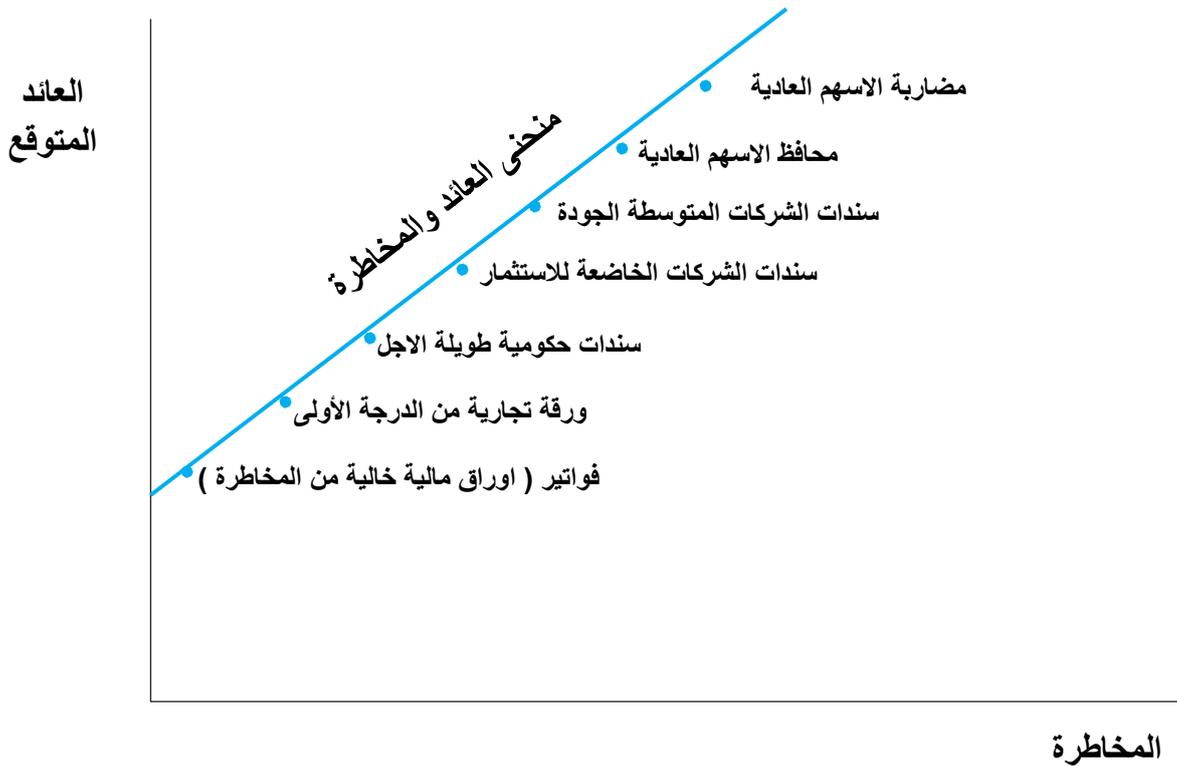
$$(28) \quad \frac{\text{راس المال}}{\text{اجمالي الودائع}} = \text{نسبة القروض الى اجمالي الودائع} \dots\dots\dots$$

ث- **المخاطرة السوقية**: يمكن قياس المخاطرة السوقية وفق مجموعة من النسب وهي: (Rose & Hudgins, 2008: 179)

- القيمة الدفترية لموجودات المصرف / القيمة السوقية للموجودات.
- القيمة الدفترية لراس المال / القيمة السوقية لراس المال .

ثالثا : المبادلة بين العائد والمخاطرة :

من المهم أن ندرك أن العملية التي يتم من خلالها تخصيص الادخار في الاقتصاد لا يحدث فقط بالاستناد الى العائد المتوقع ولكن على أساس المخاطر أيضا. والأدوات المالية المختلفة لها درجات مختلفة من المخاطر. لتمكن المستثمرين من التنافس على الأموال، وأن هذه الأدوات توفر عوائد متوقعة مختلفة ويوضح الشكل (2) فكرة "المبادلة" التي فرضها السوق بين المخاطر والعوائد للأوراق المالية (Horne & Wachowicz, 2009: 32).



الشكل (2): المبادلة بين العائد والمخاطرة في الاوراق المالية

Source: Horne, James C. Van & Wachowicz, John M "Fundamentals of Financial Management". 13th, ed. Edinburgh Pearson Education Limited, 2009, P:32

وان العلاقة بين العائد والمخاطرة تتبين من خلال رغبة الشخص سواء اكان مؤسسة او فرد في الحصول على عائد يكون مناسب مع درجة المخاطرة الناتجة عن عملية

الاستثمار (الدوري , 2010 : 55). اذ يتوقع المستثمر انه عندما يقبل درجة عالية من المخاطرة بانه سوف يحصل على عائد اعلى (Gitman , 2000:66). وتعد العلاقة بين العائد والمخاطرة ذات أهمية خاصة عند تحديد تشكيلة الاستثمار، حيث يرتبط العائد والمخاطر معا في علاقة طردية، بمعنى أنه كلما ارتفع طموح المستثمر لتحقيق عائد على استثماراته يجب عليه أن يعد نفسه لتحمل درجة أعلى من المخاطر والعكس صحيح (Mollik & Bepari, 2015: 71).

وبطبيعة الحال، إذا كان هناك حالة من التساوي بين العائد والمخاطرة، فإن المستثمرين يفضلون الاستثمار ذو العائد المتوقع الاعلى، ومع ذلك فان اغلب الاستثمارات تكون ذات تفاوت او اختلاف بين العائد والمخاطرة فاذا كان المستثمر يطلب عائد اعلى يجب عليه تحمل مخاطرة اعلى اذ لا يمكن تحقيق عوائد عالية دون تحمل مخاطر اضافية. بمعنى أن تكون هناك مبادلة بين العائد والمخاطرة في أسواق الأوراق المالية (Bodie et al , 2014 : 10).

وتقوم هذه المبادلة على الأسس التالية : (العامري, 2010 : 28)

- 1- ان من الاهداف المهمة التي تسعى اليها ادارة محفظة الاستثمار هو الحصول على معدل العائد الأعلى مقابل معدل محدد من المخاطر أو المخاطر الأقل عند معدل عائد المخاطر.
- 2- تعتبر المخاطرة هي المحدد الاساسي للعوائد المتوقعة وبذلك فإن العوائد تزداد بازدياد المخاطر إلى حد معين تبدأ بعدها بالانخفاض اذا وصلت مستوى المخاطر إلى حدود لا يمكن التحكم بها.
- 3- كل المستثمرين بطبيعة الحال هم كارهون للمخاطرة
- 4- تختلف كراهية المستثمرين للمخاطرة من مستثمر الى اخر

الفصل الثاني (اساسيات العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار والاداء المالي)

المبحث الثاني (قرار الاستثمار)

اولا : مفهوم قرار الاستثمار

أ- مفهوم القرار

يعرف القرار على انه عملية اختيار بديل معين من بين مجموعة من البدائل لمشكلة معينة لتحقيق هدف يراد الوصول اليه وان عملية صنع القرار تتكون من خطوات متتابعة او متوالية والهدف منها هو اختيار بديل افضل من بين البدائل المتاحة وتتضمن هذه الخطوات دراسة كل بديل من البدائل وتحليل النتائج التي يمكن ان يحققها كل بديل وقياس مدى تأثير هذه النتائج على الاهداف المراد تحقيقها ومن ثم اختيار البديل الافضل وبعدها يتم اصدار امر بالتنفيذ, ولا يقتصر الحد لهذه المرحلة بل تمتد لتستمر الى عملية متابعة هذا القرار للتأكد من صحته وفاعلية في التطبيق (حسين , 2010 : 130). وايضا عرف القرار على انه عملية ذات طابع عقلائي تتركز في الاختيار من بين مجموعة من البدائل ذات المواصفات التي تتناسب مع الامكانيات المتاحة والاهداف المطلوبة (الصيرفي , 2008 : 243). وان صانع القرار يواجه في تعامله مع خطوات صنع القرار بعض القيود بسبب عدم امتلاكه للمعلومات التي يحتاج إليها مما يجعل القرارات أحيانا تتخذ في حالة عدم تأكد وحالة مخاطرة (الشعباني , 2009 : 149).

وان اتخاذ القرار هي لحظة اختيار بديل معين من بين مجموعة من البدائل المتاحة يتم تقييمها على اساس تخمينات معينة لمتخذ القرار , وفي ضوء ذلك فان عملية اتخاذ القرار هي عملية اختيار بديل من بين بديلين او اكثر وان المفاضلة بين هذه البدائل يتطلب توفير مجموعة من المعايير الموضوعية التي يعتمد عليها متخذ القرار لاجراء المقارنة بين البدائل واختيار البديل الامثل(الحيالي وجعفر, 2015 : 19).

ب- مفهوم الاستثمار

عندما نقول ثمر يتبادر الى الذهن ثمر الشجر وهذا يعني ان الشجرة التي كانت اصلها ثمرة واحدة نمت وكبرت وطرحت ثماراً كثيرة وان كلمة استثمار الشيء تعني استولده وجعله يتكاثر اي ان استثمار ماله يعني جعله يزداد ويتكاثر , فكلمة الاستثمار اصلها الثلاثي ثمر وهي بذلك تأخذ معاني كثيرة عند استخدامها بين الناس (الشواورة , 2008 : 29). وقد وردت كلمة (أثمر، ثمرة، ثمر، ثمرات) أربعاً وعشرين مرة في القرآن الكريم كقوله تعالى: "انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ" (سورة الأنعام : الآية 99) وقوله تعالى:- "وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَّعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ

حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ " (سورة الانعام : الآية 141). اذ اظهرت العديد من النصوص القرآنية وجوب الاهتمام بالمال واستثماره وتقويته حتى تكون الامه قادره على البناء والمعرفة والتقدم والتطور كقوله تعالى: "وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا " (سورة النساء : الآية 5) .

وقبل البدء بمناقشة مفهوم الاستثمار , لابد من التعرض لهذا المفهوم من الناحية اللغوية اذ يعرف الاستثمار من الناحية اللغوية بأنه " طلب الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به" (عبد الغفار, 2002 : 13). وكثيرا ما يستخدم المختصين في مجال الاقتصاد والمحاسبة والادارة والمالية مصطلح الاستثمار ، وأيا كان المجال الذي يستخدم فيه فانه كمفهوم لا يخرج عن كونه الاضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو الاضافة إلى رأس المال (كداوي،2008،13). واختلفت وجهات النظر للعديد من الكتاب حول مفهوم الاستثمار فال بعض منهم يتوسع في المفهوم ليشمل كل الأنشطة ، بينما يستخدمه البعض الآخر بحيث يكون مقتصر على نشاط معين أو مال معين, وفيما يلي نماذج من هذه المفاهيم :

1- مفهوم الاستثمار في الفكر الاقتصادي

يستمد الاستثمار اصوله العلمية من علم الاقتصاد , وذلك لان المعنى الحقيقي او مضمون الاستثمار هو التخصيص الكفوء للموارد المتاحة وتقييمها (التميمي وسلام, 2004 : 17). ويعد من ابرز الفعاليات الاقتصادية الرئيسية بجانب كل من الإنتاج والادخار والاستهلاك والاقتراض، التي تساعد على دوران الحياة الاقتصادية كونها المحرك الدافع والمحفز للعملية الاقتصادية (يسلم ،1997 : 4).و كذلك فانه يعد من العوامل الرئيسية المسؤولة عن تحديد التقلبات في كل من حجم الدخل القومي والاستخدام والإنتاج لكونه من أكثر العناصر عرضة للتقلب وعدم الاستقرار، ولذلك فإن مفهوم الاستثمار احتل موقعا مهما في الفكر الاقتصادي القديم والمعاصر لما له من دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وعرف على انه تيار من الإنفاق لشراء السلع الراس مالية الجديدة مثل المصانع والآلات أو المنازل أو الاضافة الى المخزون "المواد الأولية والسلع الوسيطة أو السلع النهائية " خلال مدة زمنية معينة او هو عمل اقتصادي إيجابي يترتب عليه زيادة الطاقة الإنتاجية أو القدرة الإنتاجية في مجتمع معين(علي و احمد ,2016 : 198) او ان الاستثمار يعني شراء رأس المال المادي، مثل شراء مصانع جديدة، أو آلات، او المنازل (Ball , 2012 : 356) . وذهب رأي اخر بالاستثمار بأنه عملية اقتصادية مدروسة من قبل جهة معينة قائمة على أساس علمي وعقلاني يجري بموجبها توجيه الموجودات بأنواعها المختلفة مادية كانت أو مالية أو تكنولوجية أو بشرية، نحو تحقيق العوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية المستقبلية وبشكل دائم ومستمر بقيمة تزيد عن القيمة الحالية للموجودات الرأسمالية (معروف، 2003 : 17). ا ويشير الاستثمار إلى تلك الصفقات التي تحقق تراكماً رأسمالياً وتحقق زيادة في الإنتاج الممكن، ومثال ذلك: شراء الآلات والمعدات، والقيام بمشاريع جديدة،

وشراء الأبنية (أو تحسين القديمة منها) وكذلك التغير في المخزون (De long, 2002: 165). وكذلك يعرف الاستثمار بأنه تخصيص راس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية (عبد الغفار , 2002 : 13). كذلك عرف الاستثمار بأنه صافي الاضافات على راس المال والتي تؤدي الى انتاج السلع والخدمات المتنوعة (Gangadhar & Babu, 2006:2). اذ يتم النظر الى الاستثمار على وفق النظرية الاقتصادية بوصفه يمثل نموذجاً اقتصادياً كنموذج السوق ويتكون من متغيرين هما: الطلب على الاستثمار وعرض الاستثمار (عوض الله، 1996:35).

2- مفهوم الاستثمار في الفكر المالي والاداري :

يرى بعض علماء الادارة والتمويل أن كلمة استثمار يقتصر استخدامها على شراء الأصول الرأسمالية التي تقدم خدمات ومنافع مثل : الآلات والمعدات والمصانع والخدمات فهي تُدرّ خدمات أو سلع إنتاجية حقيقية خلال الزمن ، بينما يُطلق على شراء الموجودات المالية المتمثلة بالأسهم والسندات كلمة "استثمار مالي" وتطلق كلمة ثروة "Wealth" لتعني الموجودات الحقيقية والموجودات المالية (التهامي , 1983 : 13). يتبين من هذا المفهوم أن كلمة "الاستثمار" تستخدم في الموجودات الحقيقية (الإنتاجية والخدمية) فقط أما الموجودات المالية فلا تندرج تحت مفهوم الاستثمار وإنما تدرج تحت مفهوم الاستثمار المالي , بينما يرى البعض الآخر بأن الاستثمار يمثل التضحية بالقيم الحالية المؤكدة بهدف الحصول على قيم غير مؤكدة في المستقبل (عبيد , 1996:41). فمن وجهة نظر الماليين فقد عرفت المنظمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا (ASEAN) الاستثمار بأنه يعني كل الموجودات التي تتضمن الأموال المنقولة، والرهنات العقارية، والتعهدات، والخطوط الإنتاجية، والحقوق النقدية أو عقود العمل ذات القيم، وكذلك الأسهم والسندات، وحقوق الملكية الفكرية والامتيازات التي تُمنح وفقاً للقانون، أو عقد مثل استغلال المصادر الطبيعية (الشكاكي، 2006:5).

ويمكن تعريف الاستثمار على انه مبلغ من الأموال تحصل عليه المنشأة من أرصدها النقدية أو من الاقتراض بهدف استثماره في مجالات عمل جديدة أو تطوير اعمالها الحالية (Walkins, 1999:55). ويعرف (Bodie et al, 2004:3-4) الاستثمار على انه توظيف الموارد الحالية والتزامها لغرض توقع الحصول على منافع في المستقبل أو تعظيمها. وايضا عرف الاستثمار على انه توظيف الأموال في موجود واحد أو أكثر ولمدة زمنية مستقبلية (Jones,2000:3). فيما عرفه (خريوش, 2013:7) بأنه حصيلة امتلاك المستثمر من أدوات ملكيه أو أدوات مديونية لتحقيق عائد في ظل مخاطر يمكن حسابها. وعرف (الهوري, 1979 : 43). الاستثمار بانه ارتباط مالي يهدف إلى تحقيق ارباح يتوقع الحصول عليها في اجال طويلة الامد في المستقبل. ايضا يعرف الاستثمار بأنه عملية تخصيص أو توزيع أموال المنشأة بين الموجودات المتداولة (استثمارات قصيرة الأجل) والموجودات

الثابتة (استثمارات طويلة الأجل) (العامري،2001:10). ايضا عرفه (Kevin , 2007 ; 11) بانه التزام الفرد بدفع الاموال للحصول على دخل مستقبلي على اشكال مختلفة كان تكون فائده , مقسوم , منافع تقاعديه او زيادة في قيمة راس المال . وبذلك يتضح جليا ان الاستثمار من وجهة النظر المالية مفهوم قائم على مبدأ التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة بهدف الحصول على منافع مستقبلية(مطر، 2009:20). ويعد الاستثمار من الوظائف الرئيسية للإدارة المالية , وان قرارات الاستثمار مهمة حرجة سواء كانت للأفراد أو للمنشآت , ولها تأثير مباشر على ثروة الفرد أو المنشأة , لان هذه القرارات تهدف الى زيادة الثروة بواسطة الاستثمارات التي يتوقع لها عوائد أكثر من كلفتها (Mc.Menamin, 1999:158).

اما كلمة الاستثمار من الناحية المصرفية تستخدم لتشمل الأموال التي تخصص لشراء أسهم أو سندات لشركات خاصة لفترات زمنية طويلة بهدف تحقيق العائد (اللوزي وآخرون،1997:175).

3- مفهوم الاستثمار من وجهة نظر المحاسبين :

فيقصد بأنه التدفق الخارج من المال في فترة زمنية واحدة يتبعه سلسلة من التدفقات النقدية المكتسبة او الداخلة (سالم , 1998 : 177) او هو كافة النفقات التي تؤدي الى انتاج او خلق ايرادات في المستقبل ، اذ عرفه (طوطاح ، 2002 : 7) بأنه (مجموع النفقات والمصروفات المنتجة للإيرادات عبر مدة زمنية طويله مثل الدخول المتحققه والخاصه بأسترجاع النفقات) . وقد عرفت نقابة خبراء المحاسبين الفرنسيين سنة 1972 مفهوم الاستثمار على النحو التالي : " هناك استثمار عندما لا يكون هناك استهلاك للمادة او الخدمة في الوقت الحالي " (بوشامة , 2003 , 18).

ويلاحظ من التعريف اعلاه ان الاستثمار يشير الى مجموعة المنتجات المادية والخدمية التي يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية حسب المبادئ المحاسبية في المنشأة (نصر الدين , 2009 : 22). وبذلك يكون الاستثمار شاملا لمختلف الموجودات الموجهة للاستخدام وبشكل مستمر بهدف تلبية الاحتياجات المتمثلة في الموجودات المادية والمعنوية اضافة على ذلك الموجودات الموجهة نحو التوظيف او الاستثمار للجل الطويل من اجل تحقيق عائد منها خلال مدة اكثر من سنة واحدة (projet de systeme comptable financier ,2006:9).

وهناك تعاريف اخرى معطاة للاستثمار فمنهم من يعرف الاستثمار على انه عملية توظيف الأموال في موجودات مادية أو مالية أو بغية جني المنافع المستقبلية من خلال تحويل رأس المال من شكله النقدي أو الفكري إلى الشكل الإنتاجي أو الخدمي لغرض زيادة الإنتاج وتوليد الدخل ورفع المستوى المعاشي للفرد والقضاء على البطالة وتحقيق الرفاهية للمجتمع (محمود، 2010:10). او يعرف الاستثمار بأنه "عملية اقتصادية تشمل مختلف النشاطات التي يقوم بها شخص طبيعي أو معنوي من خلال استخدام

الموجودات المالية والحقيقية بهدف تحقيق عوائد اقتصادية، أو اجتماعية، أو تكنولوجية (كلاً أو بعضاً) ملموسة أو غير ملموسة في المستقبل، وفي ظروف تتسم بتوفر مناخ استثماري ملائم (القزاز , 2011: 9) . او هو الالتزام الحالي من الاموال أو الموارد الأخرى على ان يتوقع جني استحقاقات مالية مقبلة في وقت لاحق (Bodie et al, 2013: 2).

ومما سبق يمكن تعريف الاستثمار على انه عملية ادارية لأنها تتضمن عملية اتخاذ قرار واختيار بديل من بين مجموعة من البدائل و اقتصادية لانها تهتم بالاقتصاد العام للبلد والتنمية الاقتصادية و مالية , فانها تتعامل مع كافة الموجودات سواء كانت نقدية او غير نقدية وتهدف هذه العملية إلى ادارة موجودات المنشأة وتوجيهها الى شراء اصول مختلفة بغية الحصول على عوائد في المستقبل .

ت- مفهوم قرار الاستثمار :

يعد قرار الاستثمار احد اهم القرارات الرئيسية الثلاثة للادارة المالية في المنشأة (قرار التمويل , قرار الاستثمار , قرار المقسوم) والتي تسهم في بناء وخلق القيمة للمنشأة (Horn & Wachowicz , 2009 :2). ويمتاز قرار الاستثمار كونه اكثر القرارات خطورة بسبب ارتباطه المالي الكبير ويهدف قرار الاستثمار الى تحقيق عوائد خلال سنوات متتالية (محمود ودباش , 2016 : 90). ويعد قرار الاستثمار ايضا من أهم وظائف المدير المالي في المنشأة , اذ يجب على المدير المالي أن يوازن التكاليف والفوائد المترتبة على كل الاستثمارات والمشاريع التي يقرر ان تكون مؤهلة للاستخدامات الجيدة باعتبارها ان اموال المساهمين استثمرت في المنشأة , وبذلك فان مثل هذه القرارات الاستثمارية تشكل أساسا ما تقوم به المنشأة و عما إذا كان هذا القرار سيضيف قيمة لاصحابها او للمساهمين (Berk et al , 2012: 9).

ومن وجهة نظر (Jagaougo & Mutsweuju , 2014 : 92) فان قرار الاستثمار هو القرار الذي يتخذ من المستثمرين ومدراء الاستثمار من خلال اجراء تحليل الاستثمار بالاستفادة من التحليل الاساسي والتحليل الفني والاحكام وغالبا ما تدعم قرارات الاستثمار بادوات اتخاذ القرار. وكذلك عرف على انه عملية تقييم المشاريع الاستثمارية المقامة واختيار المشاريع الربحة وتحديد حجم الموازنة الراس مالية المثلى (العامري, 2007:355). فيما ترى(حوري, 2007: 13) ان قرار الاستثمار هو القرار الذي يقوم على مبدأ الرشادة الاقتصادية النابعة من التخصيص الامثل للموارد النادرة المتاحة من خلال استثمارها في المشاريع التي تدر افضل العوائد الممكنة مع الاخذ بالحسبان الفرص الضائعة . ايضا عرف قرار الاستثمار بانه القرار الاكثر خطورة لارتباطه المالي الكبير واعتباره من اهم القرارات المالية التي يمكن اتخاذها في المنشأة كون الهدف منه تحقيق عوائد في سنوات متعاقبه(محمود ودباش , 2016 : 90).

اما من الناحية المالية فقد عرف قرار الاستثمار بانه القرارا الذي يقوم على صرف الانفاق الفوري من اجل تحقيق ربح او فائده على سنوات او فترات متتابعه (9 : 2011 , Piget). فيما ذهب راي اخر الى تعريف قرار الاستثمار على انه الاختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين يقوم على اساس التدبير والحساب في الغاية والوسيله (ال شبيب , 2009 : 33) . اما (عوض, 2007: 242) فقد عرف قرار الاستثمار على انه توظيف موارد او اموال المنشأة في الموجودات المتنوعة المتمثلة بالموجودات الثابتة والموجودات المتدالة . او هو المجال الاكثر تطورا لراس المال المرجح بالمخاطرة والذي يقرر اختيار البديل او المشروع من عدمه بشكل مباشر او غير مباشر (Monika & Sharma , 2015 : 466).

ومما سبق يمكن تعريف قرار الاستثمار على انه القرار الذي يتخذ من قبل مدراء الاستثمار والذي بموجبه يتم الاستخدام الامثل للموارد المتاحة للمنشأة وتوزيعها بين الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة وبناء هيكل الاموال الذي يمكن المنشأة من خلاله الوصول الى تحقيق الاهداف المرسومة .

ويشمل قرار الاستثمار أيضا ادارة الأصول واتخاذ القرارات عند إيقاف او التخلص من الأصول إذا انخفضت الأرباح , وغالبا ما يشار إلى هذه القرارات الاستثمارية على أنها قرارات الميزانية الرأسمالية أو النفقات الرأسمالية (CAPEX) (Brealey et al ,2011: 2). وغالبا ماتدعم قرارات الاستثمار المالية بواسطة ادوات القرار المختلفة ومن المفترض ان تركيبة المعلومات الواردة من المصادر المختلفة والعوامل في الاسواق تؤثر بشكل منهجي في قرار الاستثمار المالي (Desai & Bulsara , 2016 : 346). وحسب رأي (Obamuyi , 2013 : 146)

فان العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار هي:

- (1) عوامل الخطر (المخاطرة)
- (2) العائد على الاستثمار
- (3) السيولة من الاستثمار
- (4) الضرائب المترتبة على الاستثمار
- (5) اوجة او مده الاستثمار .

اما راي Alquraan فان العوامل التي تؤثر على قرار الاستثمار هي:(Alquraan, 2016: 72)

- 1- النفور من الخسارة (العزوف):- تجنب الخسارة هو اكثر اهمية من الحصول على المكاسب
- 2- الثقة المفرطة :- المبالغة في معرفة المستثمرين او التقليل من شأن المخاطرة , والمبالغة في قدرتهم للسيطرة على الاحداث

3- ادراك المخاطرة :- تقييم الفرد للمخاطرة الكامنة في مشكلة ظرفيه معينة .

ويرى (Fuss & Vermeulen , 2008 : 2) ان حالة عدم اليقين تؤثر على قرارات الاستثمار وعند تحليل هذا التأثير سوف نرى انه هذه الحالة تؤثر باتجاهين الاول تؤثر على مستوى الاستثمار بشكل عام اما الاتجاه الثاني فانها تؤثر على توقيت قرار الاستثمار .

وينشأ قرار الاستثمار ابتداءً بوجود فائض في وحدات إنفاقية (*Surplus Spending Units*) تحصل على (ربح، فائدة، أجر، ربح) اكثر مما تنفق باعتبار أن الدخل يتوزع بين استهلاك لتلبية متطلبات الفرد إشباعاً لحاجاته المتعددة، وادخاراً موجهاً لتلبية دافع الاحتياط والاستثمار , يقابلها وحدات إنفاقية عجزية (*Deficit Spending units*) تحتاج إلى أنفاق أكثر مما تحصل عليه من دخل، بمعنى أنها تعجز في الاعتماد على قدرتها الذاتية في تمويل مشترياتها، لذا فهي تلجأ لمصادر التمويل الخارجي (عبود , 2016 : 9).

وان اتخاذ القرارات الاستثمارية تؤثر بشكل كبير على اداء المنشآت وذلك لان اداء المنشآت يستجيب بشكل ايجابي لافضل الاستثمارات والحصول على اكثر الارباح من الاستثمارات بالموجودات المتاحة للمنشأة (Ban & Tian , 2015 : 3).

ثانياً: اهمية القرار الاستثماري

ان مسؤوليه القرار الاستثماري تكونت من خلال التأكيد على تحقيق اهداف الخطط التنمويه للوصول الى معدل النمو الاقتصادي المطلوب والمرتبط بتحقيق اعلى كفاءة استثمارية ممكنة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتزداد اهمية قرار الاستثمار صعوبه عندما تكون هنالك فرص استثماريه متعددة ومتنوعة وبالأخص تلك الفرص التي ترتبط بالاستثمارات الماليه المتمثله بالمشتقات وغيرها الموجوده في الاسواق الماليه الكبيره (الشودو , 2013 : 4).

ويعد قرار الاستثمار في بورصه الأوراق الماليه بالنسبه للمستثمرين في هذه الاسواق من القرارات المهمه التي تعمل على توظيف مذكراتهم في الأدوات الماليه المناسبه بالشكل الذي يعمل على تحقيق التوازن مابين العائد المطلوب و المخاطرة المرافقه لهذا العائد , وبالتالي يتم تحديد ميول المستثمر من حيث كونه مغامر او متحفظ وفق تلك الموازنه , وهنا يتوقف نجاح او فشل اي مستثمر وفق امكانيته وقابليته الشخصيه لفهم قرار الاستثمار (حسين , 2010 : 313). فالمستثمرين في حاله اتخاذهم القرارات الاستثماريه فهم بحاجة الى النظر والاهتمام بأوضاع الوقوف من حيث مدى امكانيه تحملهم للمخاطره وماهو معدل المخاطرة في السوق وغيرها من المعايير الاخرى التي تحدد اهمية وطبيعة القرار الاستثماري (Abedeldaym, 2016 : 204).

ثالثاً :- انواع القرارات الاستثمارية

تصنف القرارات الاستثمارية بموجب التصنيف الشائع الى مائتي (الشذوذ , 2013 : 2) (العامري, 2013 : 393).

1- **قرار الاحلال :-** تعد هذه القرارات من القرارات البسيطة اذ يكون لدى المنشأة فكرة جدية عن التكاليف في حاله استبدالها او عدم استبدالها , فالمنشأة تتنبأ بقراراتها المستبدله بدرجة عاليه من الثقة , وتتخذ هذه القرارات عندما تتأكل وتتقادم موجودات المنشأة .

2- **قرار التوسع :-** تتخذ هذه القرارات درجة عالية من عدم التأكد كونها ترتبط بقرارات شراء موجودات اضافية والتي تحتاج الى الانسجام وفق الموجوجات المستخدمه في المنشأة , إلا ان المنشأة يمكن ان تقلل من حالة عدم التأكد من خلال تبني قراراتها الاستثمارية على اساس البيانات التاريخية عن الانتاج والمبيعات .

3- **قرارات التحديث :-** تتضمن هذه القرارات درجة عاليه من المخاطره وعدم التأكد كونها تبني على اساس تقديرات افتراضيه التي لايتوفر لدى المنشأة اي بيانات تقريبية عنها.

وفق هذه التصنيف فان (الكداوي) يربط هذه التصنيفات بالاستثمارات الطويله الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل والمتوسطه الأجل (الكداوي, 2008 : 22). و اشار الشيبب الى ان قرار الاحلال يتم اتخاذه في حاله التأكد والتي تكون منها الضروف مثاليه كون لدينا معرفه بالبدائل المتاحه والضروف المحيطة والنتائج والاهداف التي يشدها المستثمر , اما قرار التوسع فتتم في حاله عدم تظاكد وهنا تكون المعلومات غير متوفرة ويتم الأعتداع على التخمينات والتي بموجبها يتم تقدير العوائد المستقبليه , بينما قرارات التحديث تعتمد على حالات المخاطرة التي لا تتوفر بها بيانات لدى المنشأة (الشيبب, 2009 : 35).

بينما صنف (حوري , 2007 : 18) قرارات الاستثمار الى الانواع الآتية:-

1- **قرار قبول او رفض الاستثمار :-** وهذا يعني ان امام المستثمر بديل واحد فأما يقبل المشروع او يرفضه.

2- **قرار تحديد اولويات الاستثمار :-** وهذا يعني امام المستثمر مجموعه من البدائل التي تحقق نفس الأهداف وعلى المستثمر ان يختار واحده منها.

3- **قرار الاستثمار المنافعة تبادلاً :-** وهنا امام المستثمر مجموعه من البدائل لكنه لا يستطيع اتخاذه قرار واحد منها فقط بسبب عدم امكانية تنفيذ البدائل الأخرى.

4- **قرار الاستثمار في ظروف المخاطرة والتأكد وعدم التأكد :-** وهنا تكون القرارات التي يتم اتخاذهها في ظروف التأكد تنسم بالمخاطرة الضئيلة وتكون طبيعيه القرارات سهله وبسيطة كون تتوفر لديه

المعلومات الكافية اما القرارات التي يتم اتخاذها في ظروف المخاطرة فتكون طبيعته القرارات صعبة وتحتاج إلى دراسة علمية لتوفير اكبر قدر من المعلومات لكي تساعدنا في تدني المخاطرة واتخاذ قرارات مناسبة, اما القرارات التي يتم اتخاذها في حاله عدم التأكد فانها تتسم بدرجة عالية من المخاطرة اذ تحتاج هذه القرارات الى كفاءة وخبرة عالية في مجال اجراء الدراسة.

واضاف (نصر الدين, 2009 : 38) فقرة خامسه الى هذا التصنيف وهي :

5- القرارات الاستثمارية التي تعتمد على التحليل الرصين والتحليل الكمي :- وهنا تكون القرارات الاستثمارية التي يتم اتخاذها بناءً على التحليلات الوصفية وتكون ضئيلة جداً وايضاً هنالك نوع اخر من القرارات يعتمد على التحليل الكمي فقط وايضاً تكون ضئيلة لكن الواقع العلمي يتم الاعتماد على التحليلين في أن واحد للوصول الى قرار سليم .

كذلك صنفت قرارات الاستثمار الى الأنواع الآتية :- (مطر وتيم, 2005 : 18)

1- قرار الشراء :- يلجأ المستثمر الى هذا القرار عندما تكون القيمة الماليه للتدفقات النقدية المتوقعه اعلى من القيمة السوقية , وبعبارة اخرى عندما يكون السعر السوقي اقل من قيمة الاداة الاستثمارية فان ذلك يشجع المستثمر على شراء الاداة الاستثمارية على توقع ارتفاع قيمتها مستقبل والحصول على ارباح راس مالية , كون ان قرار المستثمر يرتبط في الرغبه على حيازة اصل المال (العويسي , 2010 : 58)

2- قرار عدم التداول :- يترتب على الحالة السابقة، أن يواصل السعر بالارتفاع إلى تلك النقطة التي يتساوى فيها السعر السوقي مع القيمة ، ومن هنا يصبح السوق في حالة توازن، تحتم على من كان لديه حافز للبيع أو الشراء التوقف عن ذلك، فيكون القرار الاستثماري في هذه اللحظة هو عدم التداول، لان المستثمر عند هذه النقطة يكون في وضع تنتفي لديه الآمال لتحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية كما تنتفي لديه كذلك ولو مؤقتاً مخاطر من انخفاض في السعر بالمستقبل القريب إلا إذا تغيرت الظروف السائدة. وهنا يكون قرار المستثمر مرتبط بشكل مباشر بأصل المال(زيد , 2015 : 60)

3- قرار البيع :- يلجأ المستثمر الى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية لاصل المال اكبر من القيمة الماليه للتدفقات النقدية المتوقعه(حسين وآخرون , 2013 : 232).

وهناك تصنيف اخر لقرار الاستثمار والذي يعتمد على البعد الزمني للعوائد المتوقعة تحقيقها وهي :

1- قرارات الاستثمار قصيرة الأمد :- تتضمن هذه القرارات الاستثمار في الموجودات المتداولة التي تشكل الجزء المهم للاستثمارات الماليه الداخليه للمنشأة والتي تنحصر بالقرارات الرئيسية للموجودات المتداوله مثل النقد والاستثمارات المؤقتة والذمم المدينة والمخزون السلعي , لذلك فان القرار السليم في

القرارات الاستثمارية قصيرة الأجل هو الذي يضمن الحجم الاقتصادي الأمثل لحجم الاستثمار بالموجودات المتداولة (الزبيدي, 2004 : 70).

2- قرارات الاستثمار طويلة الأجل :- تتضمن هذه القرارات الاستثمار في الموجودات الثانية , اذ تعد هذه القرارات من اخطر واصعب القرارات الماليه وذلك لكون ان المبالغ المنفقة في هذه الاستثمارات تكون كبيرة جداً والعوائد المنتظرة من هذه الاستثمارات لفترة زمنية طويلة تتجاوز في بعض الاحيان سنوات عديدة(عبد الرحمن وسليمان, 2007:228).

رابعاً : أسس اتخاذ القرار الاستثماري :

يبني قرار الاستثمار على اعتبارات عديدة ، لكل منها أبعاده الخاصة وقد تكون هذه الاعتبارات متضاربة في بعض الأحيان، ولكن يبقى على المستثمر ولاتخاذ القرار المناسب الذي يكون عادة مبنياً على أسس عقلانية وبعيدة عن الارتجال أن يوفق بين جميع هذه الاعتبارات.

قد يقوم المستشير بتوجيه خياراته من اجل الاستثمار بالأصول المتوفرة لديه وذلك من اجل أهداف استثمارية معينة , وقرار الاستثمار هنا هو اختيار لاستثمار طويل الأجل التي تسوقه مخاطرة عالية ويقوم المستثمر بأجراء مقارنات للخيارات الاستثمارية المتاحة إمامه على أساس العائد المتوقع (شمس الدين, 2005:28). وان الاسس التي يقوم عليها القرار الاستثماري هي :

1- العائد المتوقع :- إن من سمات المستثمر الرشيد سعيه لتحقيق أقصى العوائد الممكنة وبأقل مخاطرة محتملة, ذلك إن الهدف من تضحيتة بأمواله هو تطلعه للحصول على عوائد في المستقبل وعدم تعرضه للخسارة (الشوارة, 2008 : 37). ويمكن تسميه هذا المفهوم بمفهوم , العائد المتوقع الاستثماري والذي يعرف على انه المكافأة التي يحصل عليها المستثمر جراء استهلاكه المالي او السيولة النقدية الفائضة (دلول, 2010 : 30).

2- المخاطرة : يحاول المستثمر قدر الإمكان تجنب المخاطرة أو الحد منها عند اتخاذ قراره الاستثماري وتجدر الإشارة إلى إن ألمخاطرة هي احتمالات تحقيق الخسارة أو بعبارة أخرى هي الاختلاف او التقلبات في العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة (التميمي وسلام, 2004 : 23).

3- العامل الزمني (التوقيت) :- يعد الوقت عاملاً مهماً في الاستثمار إذ يقوم المستثمر بتحديد المدة الزمنية التي سيحتفظ بها لامتلاكه الأصول وفقاً لأهداف الاستثمار عندما يقوم بشراء تلك الأصول , إذ يقوم المستثمر بتبني فتره زمنية مناسبة تتناسب مع العائد والمخاطرة (ابو الضيف, 2011: 29). وفي هذا الصدد يمكن الأشاره إلى أن المستثمر يفضل الاستثمارات ذات العائد السريع التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة وبسرعة والتي تحقق له الامان (زيد, 2015 : 61). كذلك قد يكون الاحتفاظ ضمن مدة

زمنه طويلة عندما يركز المستثمر على العائد السنوي أومدة قصيرة عندما يركز على الأرباح الرأسمالية (التميمي وسلام, 2004 : 4).

خامسا :- المبادئ التي يعتمد عليها القرار الاستثماري

ان اهم المبادئ التي يعتمد عليها القرار الاستثماري هي كالاتي:

1- مبدأ الاختيار :- وفق هذا المبدء فان المستثمر يبحث دائما عن فرص استثمارية متعددة كونه يمتلك موارد كبيرة فيقوم بأختيار الأفضل من بين هذه الفرص المتاحة بدلاً من توظيفها في فرصة واحدة وذلك من خلال المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الذي يتفق مع ستراتيجية الاستثمار (مطر وتيم , 2005 : 22).

2- مبدأ المقارنه :- وفق هذا المبدء فان المستثمر حين تتوفر له مجموعة من البدائل المختارة من حيث فترتها الزمنية وعوائدها وميزاتها فهنا يعمل على المقارنه بينهما على اساس العائد والمخاطرة.

3- مبدأ الملانمه : وفق هذا المبدء فان المستثمر يتميز بمجموعة من الخصائص التي تكون ذاتيه متمثلة بالعمر, الدخل, العباء منها يكون التفعيل لدى المستثمر حسب نوع المستثمر (حسين واخرون , 2013: 233).

4- مبدأ التوزيع :- وفق هذا المبدء يقوم المستثمر على توزيع في اصوله المالية المختلفة من حيث درجة العائد والمخاطرة التي تدرها وذلك من اجل الحد من المخاطرة و زيادة العائد (نصر الدين, 2009: 31)

5- مبدأ الموضوعيه :- وفق هذا المبدء تنتشرط الموضوعيه على ان تكون كافة المؤشرات المالية المستخدمه في المقارنه مابين الاستثمارات المتاحة ذات موضوعية وبدون تحيز اي بمعنى انه اذا تم استخدام مؤشر مالي من قبل عدد من المستثمرين لتوصلوا الى نفس النتيجة او نتائج مقاربه (العويسي , 2010 : 59).

6- مبدأ الخبرة والتأهيل :- وفق هذا المبدء فان اتخاذ القرار الاستثماري يتطلب توفير الخبرة والكفاءة عند اختيار ادوات الاستثمار المناسبه وذلك لارتفاع كلفه الاستثمارات وارتفاع درجة المخاطرة التي تتعرض لها تلك الاستثمارات فان كان المستثمر لايمتلك هذه الخبرة فان ذلك سيؤثر على مستقبل المستثمر ومدى تحقيقه للارباح والخسائر من الاموال المستثمرة (زيد 2015 : 63).

7- مبدأ حساب القيمة الحقيقية للعوائد الاستثماره :- يعتمد هذا المبدء على تحديد العائد المتوقع من الاستثمار بشكل دقيق اذ يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة من خلال اختيار معدل خصم معين بالأعتماد

على البيئه المحيطه بالاستثمار لكي يتم احتساب القيمة الماليه للتدفقات النقدية المتوقعه (نجم, 2014 : 71).

سادسا : معايير تقييم قرارات الاستثمار:

هناك عدد من المعايير الاساسية التي تستخدمها الشركات في اتخاذ قرارات الاستثمار ومن هذه القرارات هي (صافي القيمة الحالية , فترة الاسترداد , معدل العائد المحاسبي , مؤشر الربحية , ومعدل العائد الداخلي) وتسمى ايضا بطرق تقييم قرارات الاستثمار او اساليب تقييم قرارات الاستثمار.(العامري, 2013 : 399) وهي كالآتي:

1- صافي القيمة الحالية:

تعتبر من الطرق الحديثة لتقييم المشاريع المقترحة (Paramasivan&Subramanian, 2009: 128) وهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية لمشروع ناقص التدفقات النقدية الاولى للمشروع (Horne & Wachowicz, 2009 : 327). او هي طريقة لترتيب المقترحات الاستثمارية والتي تساوي القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة باستخدام كلفة رأس المال (Brigham & Houston, 2009 : 338). ويمكن التعبير عنها رياضيا بالمعادلة الآتية:

$$NPV = \sum \frac{Cft}{(1+r)^t} \dots\dots\dots (29)$$

(Ehrhard&Brigham,2011:384).

اذ ان :-

Cft = صافي التدفقات النقدية في الزمن (T).

N = عدد السنوات التي تمثل العمر الانتاجي المتوقع للاستثمار .

r = تكلفة رأس المال حسب مخاطر المشروع .

2- مدة الاسترداد:

يقوم هذا الاسلوب لتقييم مشاريع الاستثمار على حساب عدد السنوات اللازم لاسترداد الاموال التي جرى توظيفها في المشروع(العامري, 2007 : 382). ويقصد بمدة الاسترداد بانها المدة التي تسترجع فيها التكاليف الاستثمارية (علوان, 2009 : 83). او بعبارة اخرى فيقصد بانها العدد المتوقع من السنوات اللازمة لاستعادة الاستثمار الاصلي، وكلما كانت مدة الاسترجاع اقصر يكون المشروع افضل (Brigham&Houston,2008: 512). . ويمكن التعبير عنه رياضيا بالمعادلة الآتية:

$$\text{Pay-back period} = \frac{\text{Initial investment}}{\text{Annual cash inflows}} \dots\dots\dots(30)$$

(Paramasivan&Subramanian,2009: 123).

3- معدل العائد المحاسبي:

تعد هذه الطريقة هي واحدة من الطرق التقليدية القديمة المستخدمة في تقييم القرارات الاستثمارية المقترحة (Paramasivan&Subramanian,2009: 126). ويعرف العائد المحاسبي بانه متوسط صافي الدخل من الاستثمار مقسوما على متوسط قيمته الدفترية (Ross et al , 2010 : 271). من مزايا هذه الطريقة هي سهولة الحساب والفهم وتستند على المعلومات المحاسبية بدلا من التدفقات النقدية ولا تعتمد على القيمة الزمنية للنقود وتأخذ بعين الاعتبار مجموع الفوائد المرتبطة بالمشروع , اما عيوبها فانه تتجاهل القيمة الزمنية للنقود, وتتجاهل إمكانية إعادة استثمار المشروع وتستخدم أساليب مختلفة من أجل الربح المحاسبي لذلك ، فإنه يؤدي إلى بعض الصعوبات في حساب المشروع (Paramasiva&Subramanian,2009:126). وتقاس هذه النسبة وفق الصيغة الآتية :

$$\text{Accounting rate of return} = \frac{\text{Average profit After extinction and taxation}}{\text{The average book value of the investment}} \dots\dots\dots(31)$$

(العامري , 2013 : 411).

4- مؤشر الربحية:

يعد مؤشر الربحية من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في قرار الاستثمار او تقييم المشاريع الاستثمارية , وتسمى ايضا نسبة الفوائد و التكاليف وهي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية للاستثمار مقسومة على التكلفة الاولى. (Ross & Westerfield & Jordan, 2010 : 284). ويمكن التعبير عن مؤشر الربحية كالاتي :

$$\text{Profitability Index} = \frac{\text{NPV}}{\text{Initial investment}} \dots\dots\dots(32)$$

(العامري , 2013 : 413).

إذا كانت النتيجة اقل من الواحد الصحيح فيعني ذلك ان التدفقات النقدية الداخلية في عملية الأستثمار اقل من التدفقات النقدية الخارجة وبالتالي فإن الأستثمار غير مربح وإذا كانت النتيجة اكبر من

الواحد الصحيح فيعني ذلك ان التدفقات النقدية الداخلية اكبر من التدفقات النقدية الخارجية ويقبل الاستثمار بوصفه مربحا (الراوي و سعادة , 2000: 326).

5- معدل العائد الداخلي:

هو معدل العائد الذي سوف تكسبه المنشأة اذا كانت تستثمر في مشروع معين وتستقبل تدفقات نقدية معينة . (Gitman & Zutter, 2012 : 401). وهو من الاساليب المهمة التي تستخدم في المفاضلة بين المشاريع والبدائل المقترحة (Brigham&Houston,2008:431). ومن شأنه ان يجعل صافي القيمة الحالية تساوي صفر (Broyles,2003:19). وتصنف طريقة العائد على الاستثمار طبقا للوقت المطلوب لكل استثمار لاستعادة الارباح المساوية لكلفة الاستثمار (chase&etal,2006:761). ويستند معدل العائد الداخلي (IRR) حكمه على الاستثمار في هذه الفكرة: إذا كان متوسط العائد على فرصة استثمارية (أي IRR) أكبر من معدل العائد على بدائل أخرى في السوق مع خطر متساوي (أي تكلفة المشروع من رأس المال)، يجب أن توافق على هذه الفرصة الاستثمارية (Berk et al , 2013: 210). ويمكن حسابه حسب الصيغة الآتية:

$$I.R.R = Ii + \frac{PV(i2-i1)}{PV+NV} \dots\dots\dots (33)$$

(Hill,2009:20).

إذ إن :

I.R.R = معدل العائد الداخلي .

P.V = القيمة الحالية الصافية الموجبة عن معدل الخصم الأصغر (i1) .

N.V = القيمة الحالية الصافية السالبة عند معدل الخصم الأكبر (i2) مع إهمال الإشارة .

i1 = معدل الخصم الأصغر الذي تكون عنده صافي القيمة الحالية موجبة وقريبة من الصفر .

i2 = معدل الخصم الأكبر الذي تكون عنده صافي القيمة الحالية سالبة وقريبة من الصفر .

سابعا : قواعد صنع القرارات الاستثمارية:

توجد ثلاث قواعد رئيسة يمكن اعتمادها عند صنع القرارات هي وفق الآتي: (ألبنا،2007: 66)

أ- قياس أقصى صافي قيمة حالية: إذ تقترح هذه القاعدة انه يجب توجيه الموارد التي تمتلكها المنشأة للاستخدامات التي تعظم القيمة الحالية لصافي المنافع التي يمكن ان تحققها .

- ب- قياس نسبة المنافع إلى التكلفة: وفق هذه القاعدة فإن القرار سيتخذ أو النشاط سينفذ إذا كانت نسبة القيمة الحالية للمنافع إلى الكلف هي أكبر من واحد صحيح.
- ت- القياس الصافي الموجب للقيمة الحالية: بموجب هذه القاعدة فإن القرار سيتخذ إذا كانت القيمة الحالية لصافي المنافع أكبر من الصفر.

ومما سبق واستنادا على ماورد من مفاهيم لقرار الاستثمار من وجهة النظر المالية واتفاق الدراسة الحالية مع مفهوم قرار الاستثمار الذي يتضمن توزيع اموال المنشأة بين الموجودات المتداولة والموجودات الثابتة , فضلا عن تصنيف الباحثين لقرار الاستثمار إلى قرارات الاستثمار قصيرة الاجل المتضمنة الاستثمار بالموجودات المتداولة وقرارات طويلة الاجل المتضمنة الاستثمار بالموجودات الثابتة , وبالتالي يمكن اشتقاق النسب الآتية للحكم على كيفية الاستخدام الامثل للاموال في قرار الاستثمار وهي :

$$1- \text{نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100 \dots\dots\dots (34)$$

$$2- \text{نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{الموجودات الثابتة}} \times 100 \dots\dots\dots (35)$$

الفصل الثاني (اساسيات العائد والمخاطرة وقرار الاستثمار والاداء المالي)

المبحث الثالث (الاداء المالي ومؤشرات قياسه)

أولاً : مفهوم الأداء المالي:

ينظر الكتاب والباحثون في مختلف حقول المعرفة الادارية إلى الاداء على انه من المفاهيم الرئيسية والجوهرية بالنسبة لجميع منشآت الاعمال كما انه يشكل القاسم المشترك الذي يستند اليه اهتمام علماء الادارة بشكل عام . كما يعد الاداء البعد الاكثر اهمية بالنسبة لمختلف منشآت الاعمال ، اذ يتمحور حوله وجودها من عدمه ، وان الاختلاف بين الباحثين حول مفهوم الاداء ينبع بالاساس من المعايير والمقاييس التي اعتمدها هؤلاء في دراسة وتقييم الاداء (ادريس والغالبي، 2009: 22). وبالرغم من ذلك ، فان معظم الباحثين ينظرون الى الاداء في ضوء قدرة المنشأة على تحقيق اهدافها المنشودة . وعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء الا انه لم يتم التوصل إلى اتفاق محدد حول مفهومه ، وعلى الرغم من تعدد واتساع الابعاد والمنطلقات البحثية في ضمن موضوع الأداء واستمرار المنظمات بالاهتمام والتركيز على مختلف جوانبه يبقى الأداء مجالاً خصباً للبحث والدراسة لارتباطه الوثيق بمختلف المتغيرات وتشعب وتنوع تلك المتغيرات وتأثيرها المتبادل معه. كما ان الأداء يمثل اساس وجوهر نجاح المنشآت والذي تحكمه الجهود الفردية والتنظيمية الهادفة إلى تحقيق غايات منشودة (Mathis & Jackson ; 2009: 446).

واختلف الباحثون والكتاب في طرح مفهوم للاداء بسبب اختلاف الخلفيات الفكرية فيما بينهم فمنهم من يرى ان الاداء يمثل ناتج الانشطة التي من المتوقع ان تقابل الاهداف الموضوعية (David , 2001 :308). وعُرف ايضاً على انه التركيز على اهداف البقاء والتكيف والنمو وهي اهداف طويلة الامد بالنسبة للمنشأة (Wheelen & Hunger , 2000 :231). كذلك يعرف الاداء بانه العملية الموجهة نحو تحقيق الهدف والتي توضح ان العمليات التنظيمية تستخدم لتعظيم إنتاجية العاملين والفرق والمنشأة بشكل عام (Mondy ; 2008 , 244).

ومما سبق فيمكن تعريف الاداء على انه نشاط شامل وواسع تقوم به منشآت الاعمال الهدف منه استغلال الموارد المتاحة لديها من خلال استغلال نقاط القوة وتجنب نقاط الضعف داخل المنشأة وهو ما يعرف بالتحليل الداخلي واستغلال الفرص المتاحة لها ومواجهة التحديات في خارج المنشأة وهو ما يعرف بالتحليل الخارجي من اجل تحقيق اهداف المنشأة .

ويمكن قياس أداء المنشأة بناءً على مختلف العناصر المالية وغير المالية. إذ إن أدوات قياس الأداء يمكن أن تساعد في تقييم وتحديد الموارد المشاركة في العمليات من خلال تنظيمها وتوزيعها بشكل يناسب كل قناة داخل المنشأة (محمد وآخرون , 2016: 378).

إن من أقدم المقاييس وأكثرها خصوصية لقياس أداء منشآت الأعمال هو الأداء المالي، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويساهم في توجيه منشآت الأعمال نحو المسار الأفضل والصحيح (Eccles, 1991: 134). إذ يركز الأداء المالي على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى تحقيق الأهداف، إذ يعبر الأداء المالي عن أداء المنشأة، ويسهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المنشأة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (منصور وشحدة , 2003: 296). كما إن المفهوم الضيق لأداء الأعمال يتم من خلال الاهتمام بتحقيق المخرجات من الأهداف المالية، ويقاس بالمؤشرات المالية (حنضل وحاجم, 2014: 87).

ويعرف الأداء المالي بأنه توظيف قدرات المنشأة في تحديد الأهداف المالية بوضوح وقبل الشروع بانجاز الأنشطة وذلك من خلال رسم خطة تهتم بكفاءة التخصيص الامثل لمواردها المتاحة وهيكلية سياساتها التمويلية من اجل ضمان فاعلية المركز المالي والكشوفات المالية المستخدمة في المستقبل (الزرفي, 2013: 78). كما يمكن تعريف الأداء المالي على انه احد المجالات المهمة الخاصة بتقييم الأداء ويمثل نتاج هذا المنظور مقاييس موجهة نحو تحقيق الأهداف والوقوف على مستوى الأرباح المتحققة للمنشأة عبر العمل على تخفيض مستويات التكاليف مقارنةً مع المنشآت المنافسة الأخرى (المؤذن, 2014: 56). كذلك عُرف الأداء المالي على انه انعكاس للمركز المالي للمنشأة المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية، الذي يقيس الوضع المالي للمنشأة خلال مدة زمنية معينة لتحقيق الأهداف المرسومة (الحمداي , 2013 : 60). كما وعُرف الاداء المالي على انه بيان لاثر القرارات المالية المتخذة في منشآت الاعمال والتي تتعلق بمجالات التمويل والاستثمار ومقسوم الارباح والتي من خلالها يتم الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة من اجل تحقيق الاهداف المالية لمنشأة الاعمال بكفاءة وفاعلية (الموسوي, 2013 : 92). أو هو تعبير عن اداء الاعمال باستخدام مؤشرات مالية والمتمثلة بالربحية والنمو والتقييم وانه الساند الرئيس للاعمال المختلفة التي تمارسها المنشآت (Miller & Dess, 1996: 14). بينما يرى (الموسوي وآخرون, 2016: 208) بان الاداء المالي ماهو الا قدرة المنشأة على تحقيق اهدافها المالية باستخدام الوسائل المالية المتمثلة بمعدل نسب الربحية ومعدل نسبة المديونية ونسبة السيولة بكفاءة وفاعلية. كما يمكن تعريف الاداء المالي بانه آلية تُمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في المنشأة من خلال استغلال مواردها بصورة مثلى وهو ما يؤدي الى تحقيق الاهداف الموضوعية من قبل الادارة المتمثلة

بخفض التكاليف وزيادة العائد (مسعودي , 2015 : 23). وان الاداء المالي نشاط واسع تقوم به المنشآت من خلال التكيف مع البيئة المحيطة واستغلال الموارد المتاحة بكفاءة وفاعلية لغرض الوصول إلى تحقيق أهدافها في البقاء والنمو والربحية والسيولة والأمان (الجليحاوي , 2010 : 85). وترى (دزايت ومبروكة , 2014 : 13) بأن الاداء المالي الجيد وسيلة لتعظيم النتائج من خلال تحسين العائد ، و يتحقق ذلك بتخفيض التكاليف و تعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل ، بهدف تحقيق كل من التراكم في الثروة و الاستقرار في مستوى الأداء.او ان الاداء المالي يعني الاجراءات الصحيحة لاداء الادارة المالية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة(Bhunia et al , 2011 : 269).

ومما سبق يمكن تعريف الاداء المالي على انه احد الوسائل المهمة التي تستخدم في تقييم الاداء الكلي للمنشأة ويتم ذلك من خلال استخدام المؤشرات او النسب المالية مثل السيولة والربحية وكفاية راس المال من اجل تحقيق الامان للمنشأة وكذلك يمكن المدراء من تقييم المركز المالي للمنشأة من خلال استخدام القوائم المالية .

ثانيا : ابعاد الاداء

للاداء مجالات واستخدامات متعددة يمكن استخدامها في التقييم على مختلف الاصعدة في منشآت

الاعمال ويمكن اجمالها بالاتي :

1- المجال المالي :

يعد الاداء المالي من المقاييس المهمة لاداء كافة منشآت الاعمال باختلاف اعمالها، إذ يعد الاداء المالي من افضل الادوات لقياس اداء منشآت الاعمال. ويرتبط هذا المجال بالجانب المالي للمنشأة ومعتمدا على عملية التحليل المالي إذ يقوم على تحليل أنشطة المنشأة المالية ومقارنتها مع الأنشطة التي حققتها في السنوات الماضية وكذلك مع أداء المنشآت العاملة في نفس القطاع(الحميري،2006 : 18). ويعد أيضاً مجال الاداء المالي مفهوم ضيق للأداء، إذ يعتمد الباحثون في قياسهم للاداء المالي العديد من المؤشرات والمقاييس المالية مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط ونسب الرافعة وإدارة المديونية ونسب تقييم الأوراق المالية ونسب النمو وغيرها(Ross, 2001: 55) .

2- المجال المالي والتشغيلي:

يعد هذا المفهوم هو المفهوم الواسع للأداء لأنه يجمع بين الأداء المالي والتشغيلي. ويستخدم في قياس هذا المجال مؤشرات مالية بالإضافة الى مؤشرات تشغيلية مثل الحصة السوقية وجودة المنتج فضلا عن معايير معينة تهدف الى قياس متطلبات نوعية كفعالية التسويق والجودة وغيرها من المقاييس التي ترتبط بمستوى أداء عمليات المنشأة(Vankatrman & Ramanujam,1986:803).

وبعبارة أخرى فإن هذا المجال يتضمن مؤشرات ومقاييس الأداء المالي ويضاف إليه الأداء التشغيلي وبالتالي فإن هذا المجال يوفر مفهوم أوسع للأداء ويمثل جانب الكفاءة التي تقوم على اعتماد العقلانية كأساس في التوجه نحو تحقيق استخدام أفضل للموارد المتاحة فضلاً عن المؤشرات المالية ضمن الأداء المنظمي الواسع (عبيد ، 2000 : 50).

3- مجال الفاعلية التنظيمية :

يشير مضمون هذا المجال الى التأكيد على القدرة على العمل وتحقيق الاهداف , ويمكن قياس الاداء فيه من خلال معرفة النمو في صافي الربح وهامش الربح ومعدل العائد على الاستثمار ورضا العاملين واستيعاب المنشأة للتطور والابداع التقني وغيرها من المقاييس (الزبيدي, 2011: 94) . فالفاعلية التنظيمية معيار يمكن من خلاله قياس مدى تحقيق المنشأة لأهدافها انسجاماً مع البيئة الخارجية التي تعمل فيها عبر استغلال الموارد المتاحة وقدرة المنشأة على البقاء والتكيف والنمو بغض النظر عن تحقيق الأهداف التي تسعى إليها المنشأة , فالمنشأة التي تتسم بالفاعلية هي التي تستطيع ان تحقق أهدافها وقد انتشر استخدام هذا المفهوم بين عدد من الباحثين والمختصين والكتاب وتم اعتماده مؤشراً رئيساً في تقييم أداء المنشأة وقياس سبل فاعليتها(طالب و المشهداني , 2011: 67).

4- المجال الاجتماعي :

يشير هذا المجال للأداء الى مدى تحقيق الرضا عند افراد المنشأة على اختلاف مستوياتهم لأن مستوى رضا العاملين يعد مؤشراً على وفاء الافراد لمنشأتهم , وتتجلى أهمية ودور هذا الجانب في كون الأداء الكلي للمنشأة قد يتأثر سلباً على المدى البعيد اذا اقتصرت المنشأة على تحقيق الجانب الاقتصادي واهملت الجانب الاجتماعي لمواردها البشرية (الشيخ , 2009 : 219) .

ثالثاً : أهمية الاداء المالي

يحتل الأداء المالي للمنشآت مكانة مهمة في غالبية الاقتصاديات إذ ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث في العلوم المالية والإدارية والاقتصادية ، وذلك بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها المنشآت قياساً بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها التي تتنافس عليها تلك المنشآت ، ومن هذا المنطلق نجد أنه من الضروري تحقيق العوائد القصوى واستمرار المنشآت في التقدم والنمو لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال الاستخدام الأمثل لتلك الموارد، ولذا فإن الأداء المالي للمنشآت يعد احد العناصر الأساسية للعملية (الزبيدي ، 2011 : 94) . وتتبع أهمية الأداء المالي للمنشآت بشكل عام في كونه يهدف إلى تقويم أداء المنشأة من زوايا عديدة وبطريقة تخدم المدراء في المنشأة لتحديد جوانب القوة والضعف فيها ، وأشار البعض إلى أن أهمية قياس الأداء المالي للمنشأة تكمن في تمكين المستثمرين من

متابعة ومعرفة نشاطات المنشأة وطبيعتها ، وكما يساعد في متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة بالمنشأة ، من خلال إجراء عمليات التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية (الحمداي, 2013 : 60).

وان الأداء المالي الجيد يعد من أهم مؤشرات نجاح المنشآت , لذا تظهر أهمية الأداء المالي الجيد فيما يتعلق بالمنشآت على اختلاف أنواعها وطبيعتها عملها يمكن أن يعد الهدف الأساسي للمنشأة الذي يمكن من خلاله تحقيق الوصول الى الأهداف الاخرى (المؤذن, 2014: 68). وتبرز أهمية الاداء المالي من حاجة المدراء الى قياس الاداء لبيان مركز المنشأة بمرور الوقت والمساعدة في التنبؤ باستمرار (Bradfield et...al,2001:6). وان الأداء المالي الذي يعبر عنه بمقاييس الأداء يجب أن يحفز المدراء على صعيد كافة مستويات المنشأة على العمل نحو تحقيق الأهداف العامة للمنشأة (السعيري ومردان , 2012: 236).

بالاضافة الى ما سبق فإن (غزال, 2015: 16) قد حددت اهمية الاداء المالي بالآتي :

- أ- قدرة اكبر للوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يؤدي بدوره الى فرص استثمارية اكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة .
- ب- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جاذبية للمستثمرين والعملاء .
- ت- أداء تشغيلي أفضل ناتج عن تخصيص أفضل الموارد المتاحة .
- ث- إمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب المنشأة والتخفيف من حدتها.
- ج- . تقديم المعلومات المفيدة عبر التقارير بما يمكن الإدارة من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.
- ح- . تساعد على توجيه الإدارة العليا الى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة الى الإشراف والمراقبة (عصام, 2012: 56).

رابعاً : العوامل المؤثرة بالأداء المالي

ان الاداء المالي للمنشآت يتاثر بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية , فالعوامل الداخلية يمكن الحد من تأثيرها او تقليل حدتها كونها تقع تحت سيطرة الادارة اما العوامل الخارجية فلا يمكن تقليلها او السيطرة عليها كونها تقع خارج سيطرة الادارة , وفيما يلي بيان لتلك العوامل الداخلية والخارجية .

1- العوامل الداخلية : تتمثل العوامل الداخلية التي تؤثر على الاداء المالي بالرقابة على التكاليف وكذلك الرقابة على كفاءة استخدام الموارد المتاحة لدى المنشأة بصورة فاعلة والرقابة على مصادر التمويل التي تعتمد عليها المنشأة (غزال , 2015: 15).

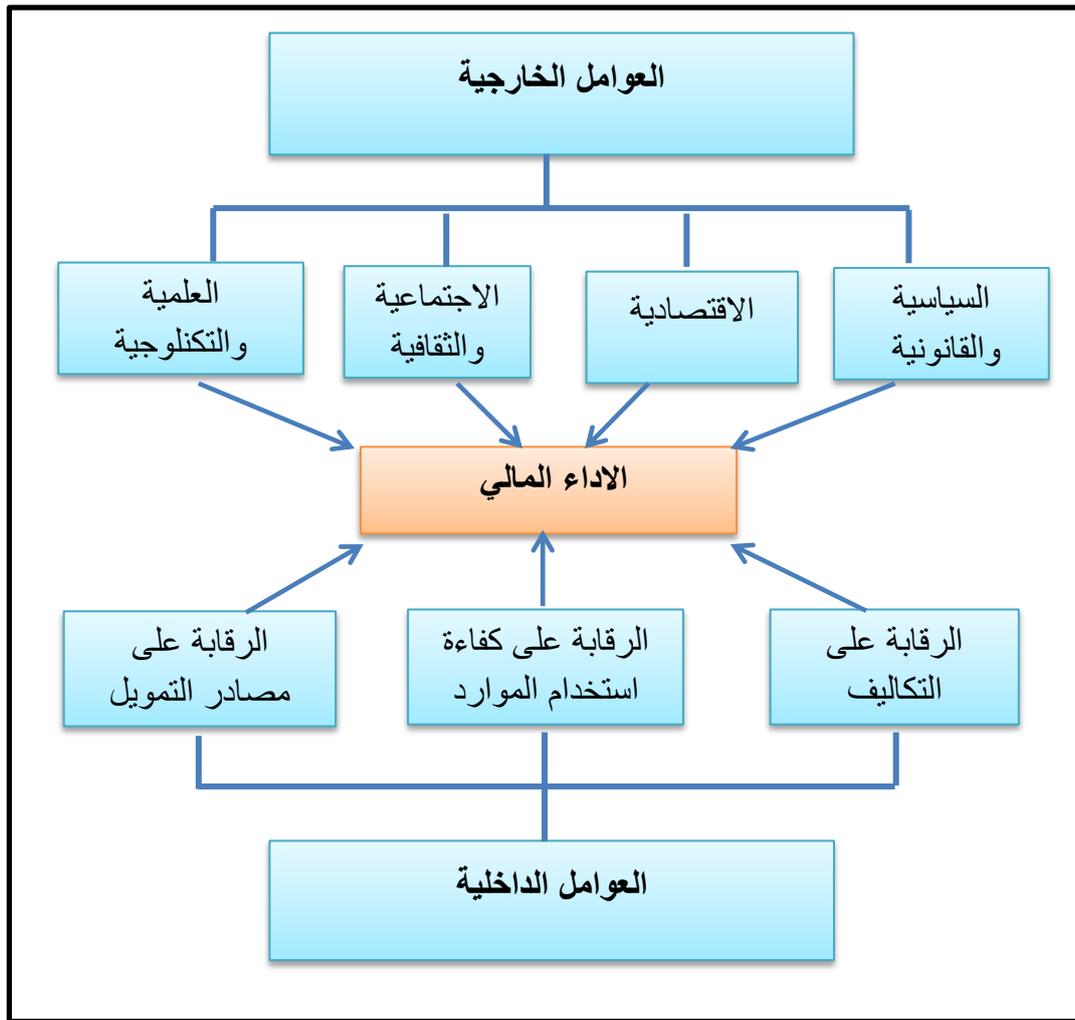
2- العوامل الخارجية : صنف العوامل الخارجية المؤثرة على الاداء المالي بالاتي (: Kotler , 2004) (66)

أ. العوامل القانونية والسياسية : أي الظروف السياسية للبلد الذي تقع فيه المنشأة ، والقوانين المنظمة للعمل في هذا البلد .

ب. العوامل الاقتصادية : وتشمل طبيعة النظام الاقتصادي السائد وانعكاساته على أنشطة المنشأة والموارد المتاحة في البلد ، وكذلك المناخ الاستثماري والفرص الاستثمارية المتوفرة

ج. العوامل الاجتماعية والثقافية : وهي العادات والتقاليد والمعتقدات التي يؤمن بها المجتمع ، ومستوى الوعي والثقافة التي تؤثر في قرارات المجتمع الخاصة بالتعامل مع طبيعة أنشطة المنشأة والخدمات التي تقدمها .

وقد اضاف (عصام, 2012 : 63) عامل اخر للعوامل الخارجية المؤثرة على الاداء المالي في المنشأة وهو عامل التغيرات العلمية والتكنولوجية التي تؤثر على الخدمات التي تقدمها المنشأة.



الشكل: 3 العوامل المؤثرة في الاداء المالي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ادبيات الفكر المالي

خامسا : تقييم الاداء المالي

تعد عملية تقييم الاداء احد المواضيع الرئيسية في الفكر الاداري اذ ان منشآت الاعمال في حالة تغير دائم بسبب بيئتها المتغيرة باستمرار , الامر الذي يحتم على الادارة التعديل المستمر لخططها وسياساتها وقراراتها وفقا لما تمارسه من عملية تقييم للاداء ونتائج ذلك التقييم (الموسوي , 2013 : 92). ولكي تقف أي إدارة على نقاط القوة والضعف وعلى الفرص المتاحة والتحديات التي يمكن أن تواجهها كان لا بد لها من تقييم أداءها وخاصة الأداء المالي باعتباره يزود للإدارة بمعلومات ومفاهيم تسمح باتخاذ القرارات الاستثمارية وعلى سد الثغرات والمعوقات التي قد تظهر مستقبلا (عبد الكاظم , 2015 : 53).

ومن وجهة نظر المنشأة فان ادارة الاداء الناجح هي المفتاح الرئيسي لتحقيق اهدافها , وان تقييم الاداء عنصر اساسي في ادارة الاداء وبالتالي فهو مهم للمنشأة, لان الغرض الرئيس من التقييم هو تحقيق اهداف المنشأة , ووفق وجهه النظر هذه فإن تقييم الاداء يعد ضروري لتلبية الاحتياجات التنظيمية ولجميع اصحاب المصلحة وايضا من اهداف التقييم التزام المنشأة اتجااة اصحاب المصلحة (Monney , 2009 : 22). كما تعد عملية تقييم الاداء وسيلة مهمة لمعرفة مدى تحقيق المنشأة لاهدافها ورسالتها (Tilleman & Bogt ,2010: 769). كما عُرف تقييم الاداء على انه عملية تحليل للنتائج المتحققة من الانشطة والفعاليات التي تؤديها المنشأة ومقارنتها بالخطط المعدة مسبقا وتشخيص الانحرافات وتحديد اسبابها واتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من تأثيرها او منع تكرار حدوثها في المستقبل (الحميري , 2014 : 99). ايضا عرف تقييم الأداء بانه العملية المتمثلة في قياس الأداء الذي يعرف بدوره بأنه عملية اكتشاف وتحسين الأنشطة التي تؤثر على ربحية المنشأة من خلال مجموعة من المؤشرات التي ترتبط بأداء المنشأة بهدف تقييم مدى قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها الموضوعه حاليا وتحديد الاتجاه السليم للأداء (الجليحاوي , 2010 : 90) .

اما عملية تقييم الاداء المالي فتعرف على انها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات ، الهدف منها معرفة المركز المالي و الاقتصادي للمنشأة في تاريخ معين , ويعد مفهوم تقييم الاداء المالي مفهوما ضيقا لانه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض انها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمنشأة (دزابت ومبروكه , 2014 : 13) أو هو دراسة العلاقة بين مجموعة من العناصر المكونة للقوائم المالية خلال فترات زمنية محددة وكذلك دراسة اتجاه هذه العلاقة في الفترات اللاحقة (سعيد و النافعي , 2016 : 40).

سادسا : خطوات تقييم الاداء المالي

هناك مجموعة من الخطوات المتتالية التي تستخدم في عملية تقييم الاداء المالي وهي كالآتي :

(محمد, 2013: 296)

- 1- الحصول على مجموعة من القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، ومن خطوات الاداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية التي تتعلق بأداء المنشآت خلال مدة زمنية محددة.
- 2- حساب مقاييس مختلفة لتقييم الاداء كنسب الربحية والسيولة والنشاط المالي وتتم بإعداد واختبار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الاداء المالي.
- 3- دراسة وتقييم النسب وبعد الوصول للنتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ونقاط الضعف في الاداء المالي الفعلي وذلك من خلال مقارنته بالاداء المتوقع أو مقارنته بأداء المنشآت العاملة في نفس القطاع.
- 4- وضع التوصيات الملائمة بالاعتماد على عملية تقييم الاداء المالي من خلال النسب ، بعد معرفة أسباب هذه الانحرافات واثرها على المنشأة للتعامل معها وايجاد الحلول لها.

سابعا : التحليل المالي

اصبح التحليل المالي في الوقت الراهن من اهم أدوات الإدارة المالية وهو يتألف من تقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي لكافة المنشآت سواء كانت تجارية, صناعية , مالية أو حتى الاقتصاد ككل, والتنبؤ بالوضع المستقبلي والأداء. وبعبارة أخرى, فهو وسيلة لدراسة المخاطرة والعائد المتوقع , قد تأتي البيانات للتحليل المالي من داخل المنشأة, مثل اقسام التسويق والإنتاج, او من البيانات المحاسبية الخاصة بالمنشأة , أو من خارج المنشأة مثلا الاصدارات الحكومية (5: Fabozzi & Peterson,2003). ويمكن الحصول على المعلومات المالية من خلال تحليل القوائم المالية بهدف الوقوف على مستوى الأداء المالي للمنشأة وتحديد نقاط الضعف في أدائها لغرض معالجتها ونقاط القوة التي تعد مصدرا مهما من مصادر الميزة التنافسية للمنشأة , وتهتم إدارات المنشآت بالتحليل المالي لأنه وسيلة مناسبة ومهمة في تحليل الاداء المالي للمنشأة, و يعد التحليل المالي دراسة معمقة وتحليلية انتقادية لكل عناصر القوائم المالية وسياسات وقرارات المنشأة كافة ولاسيما المتعلقة بجوانب الاستثمار والتمويل بهدف معرفة فاعلية هذه القرارات (عبد الكاظم , 2015 : 52).

ويتفق اغلب الباحثين على ان الاداء المالي كمفهوم يعتمد على عملية التحليل المالي والتي عرفها (Moyar et al , 1988:318) بانها سلسلة من الاساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد نقاط قوة المنشأة أو نقاط ضعفها، وتستخدم النسب المالية بشكل رئيسي في هذا التحليل من أجل مقارنة الاداء الماضي بالاداء الحالي والمتوقع ومعرفة جوانب الاختلاف. وعُرف التحليل المالي على انه عملية استخلاص المعلومات من القوائم المالية بهدف دراستها بشكل دقيق ومفصل وبما يمكن من تحليل تلك المعلومات باستخدام اساليب رياضية واحصائية لمعرفة مدى كفاءة الادارة المالية في استثمار اموالها

المتاحه وتوفير قاعدة بيانات تكون لها أهميتها في معالجة التحديات التي تعترض طريق الادارة المالية في ما تمارسه من أنشطة او اعمال وبما يحقق بالتالي الاهداف التي تسعى المنشأة الى تحقيقها(الداودي , 2005: 52) . ايضا عُرف التحليل المالي ايضاً على انه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المعروضة بالقوائم المالية الى كم أقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار . ومن أهم الادوات المستعملة في التحليل المالي هي تحليل النسب أو ما يسمى النسب المالية (المؤذن ، 2014: 67). كذلك عرف التحليل المالي على انه عملية اختيار , وتقييم وتكامل البيانات المالية مع المعلومات ذات الصلة لمساعدة متخذي القرار المالي والاستثمائي (D rake,2009:1) ويرى (كريم و ابراهيم,2014: 305) ان التحليل المالي هو عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة عن منشأة ما بهدف الحصول على معلومات تست,خدم في عملية اتخاذ القرار وتقييم اداء المنشأة في الماضي والحاضر وكذلك في تحديد اي مشكلة موجودة مالية او تشغيلية والتنبؤ بما سيؤول عليه الوضع في المستقبل. وان تحليل القوائم المالية يعرف بانه فن تحويل البيانات من القوائم المالية إلى معلومات مفيدة لاتخاذ قرار مستنير(Horne & Wachowicz, 2009 :128). او مصطلح "التحليل المالي"، يعرف أيضا باسم تحليل وتفسير البيانات المالية ويشير إلى عملية تحديد نقاط القوة والضعف للمنشأة من خلال إنشاء علاقة استراتيجية بين بنود الميزانية العمومية، بيان الدخل والبيانات الأخرى(Dufer, 2010: 18). كما وعرف تحليل الأداء المالي بانه عملية تحديد العمليات التشغيلية والمالية و الخصائص المميزة للمنشأة من البيانات المالية والمحاسبية, و الهدف من هذا التحليل هو تحديد كفاءة وأداء إدارة المنشأة ، كما وردت في السجلات والتقارير المالية(Bhunia et al , 2011: 269). وأن التحليل المالي دراسة مفصلة ، و اجراء للمعلومات، والبيانات، والحكم على القرارات الاستثمارية بالقبول، أو الرفض، ومعرفة نقاط القوة، والضعف في المنشأة (اللحم و عزريل , 2016: 304).

ومما سبق يمكن تعريف التحليل المالي على انه علم له قواعد ومعايير واسس وهو وسيلة تستخدم لتقييم الاداء المالي للمنشأة وذلك من خلال استخدام الكم الكبير من المعلومات المتوافرة في القوائم المالية السابقة والحالية واجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة وايجاد الربط والعلاقة فيما بينهما وتحويلها الى بيانات مفيدة تساعد متخذ القرار على تحديد المركز المالي للمنشأة بالإضافة الى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف.

ثامنا : اهمية التحليل المالي :

ان تحليل البيانات المالية يشمل مقارنة اداء منشأة الاعمال مع غيرها من المنشآت في نفس الصناعة وتقييم المركز المالي للمنشأة مع مرور الوقت, اذ ان المدراء يستخدمون التحليل المالي للحالات التي تحتاج الى اهتمام , المقرضين المحتملين يستخدمون التحليل المالي لتحديد ما اذا

كانت المنشأة ذات جدارة ائتمانية , والمساهمين يستخدمون التحليل المالي للمساعدة بالتنبؤ بالأرباح في المستقبل وارباح الاسهم والتدفق النقدي الحر, وهناك اوجه للتشابه والاختلاف بين هذه الاستخدامات (Ehrhardt & Brigham, 2011 : 88).

ولكي تكون نتائج التحليل المالي باستخدام النسب المالية ذات دلالة دقيقة ومفيدة يفضل الاعتماد على عدد كبير من النسب المالية المختلفة. ولعل استخدام التحليل المالي بالنسب والمؤشرات له مميزات هي: (الحداد , 2005 : 163)

1- سهولة احتساب النسبة المالية.

2- إمكانية استعمال النسب في المقارنة من وحدة إلى أخرى ومن سنة إلى أخرى.

3- كشف المعلومات التي قد لا تكشفها القوائم المالية .

ويرى (الزرفي , 2013 : 85) ان اهمية التحليل المالي تتجلى بالاتي :

1- يتضمن التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة , وبغض النظر عن طبيعة عملها , ليمد متخذي القرار بالمؤشرات المساعدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة .

2- يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإنشاء المشاريع , ولتقييم الأداء بعد إقامة المشاريع كما يساعد في التخطيط لأنشطة المشروع فضلا عن اخضاع ظروف عدم التأكد الى الرقابة .

3- توضيح العلاقة بين البيانات والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترة زمنية معينة فضلا عن بيان حجم التغير على أداء المشروع والهيكل المالي واتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الظروف المختلفة .

4- يعد التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة اذ انه أشبه مايكون بجهاز الإنذار المبكر للمنشأة.

5- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية مثل قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.

بينما يرى (الشيخ , 2008 : 3) ان اهمية التحليل المالي هي :

1- معرفة مدى كفاءة الادارة في كيفية الحصول على الاموال وكيفية توزيعها بين الاستثمارات المختلفة

2- الحصول على مؤشرات تساعد على معرفة سياسة المنشأة ومدى قدرتها على النمو والتوسع

3- معرفة مدى كفاءة الأنشطة التي تزاولها المنشأة

4- تساعد عملية التحليل المالي في عملية التخطيط المالي للمنشأة

5- يعد التحليل المالي من المؤشرات المهمة التي تدل على نجاح او فشل المنشأة في تحقيق اهدافها المنشودة

6- من خلال التحليل المالي يمكن معرفة المركز المالي للمنشأة

7- يعد اساس مهم وقاعده اساسية تستند عليها القرارات المناسبة .

تاسعا : اهداف التحليل المالي :

ان اهداف التحليل المالي تبين الحقائق الهامة المتعلقة باداء الادارة وكفاءة المنشأة بصفة عامة، ومن أهداف التحليل ايضا هي الحصول على المعلومات الواردة في البيانات المالية بهدف معرفة نقاط الضعف ونقاط القوة للمنشأة وتقديم توقعات حول الآفاق المستقبلية للمنشأة وبالتالي، تمكن المحللين من اتخاذ قرارات بشأن العملية، ومواصلة الاستثمار في المنشأة , فضلا عن (Dufera, 2010: 19):

- تقييم الربحية الحالية والكفاءة التشغيلية للمنشأة ككل فضلا عن الإدارات المختلفة وذلك للحكم على سلامة الوضع المالي للمنشأة .
- للتأكد من الأهمية النسبية للمكونات المالية المختلفة لموقف المنشأة .
- للتعرف على أسباب التغير في ربحية / المركز المالي للمنشأة.
- للحكم على قدرة المنشأة على سداد ديونها وتقييم وضعها على المدى القصير كذلك وضع السيولة على المدى الطويل للمنشأة .

عاشراً: خطوات التحليل المالي

يمكن ايجاز خطوات التحليل المالي بالاتي(عطالله, 2004 : 84)(ابراهيم ونايل , 2010: 285) :

1- **التصنيف:** وتعني القيام بوضع البيانات في مجموعات متناسقة ومتشابهة تساعد على إجراء

المقارنات سواء كانت في الموازنات التخطيطية أو الحسابات الختامية والميزانية العمومية أو

عند استخدام النسب المالية.

2- **المقارنة:** في هذه الخطوة يتم إنشاء علاقات بين البيانات المصنفة وفق نماذج موحدة ويمكن

الإشارة إلى ان عملية المقارنة تتم بين المجموعات الكلية والمجموعات الجزئية وبين فترات

زمنية متفاوتة سواء كان في المركز المالي او كشف الدخل أو في جداول الموازنات

التخطيطية

3- **الاستنتاج:** تتكون هذه الخطوة من تفسير العلاقات التي تم الحصول عليها في مرحلة

المقارنة من اجل التوصل إلى حكم صحيح حول السياسات المالية الحالية وحقيقة الأرباح أو

الخسائر للمنشأة وحقيقة مركزها المالي.

الحادي عشر: معايير التحليل المالي:

هنالك مجموعة من المعايير المستخدمة في التحليل المالي في منشآت الاعمال , وهي كالاتي (ياسين , 2011 : 43):

1- المعايير التاريخية :

وفق هذه المعايير فانه يتم مقارنة اداء المنشأة الحالي مع ادائها في السنوات , ولذلك فهو يجسد صورة الاداء السابق للمنشآت وخلال فتره زمنية محددة , وبالتأكيد فان هذه المعايير سوف تساعد في دراسة اتجاهات نسب السنة الحالية مع مثيلاتها من متوسطات السنوات السابقة مما يعطي القدرة على مقارنة اداء المنشأة مع نفسها وعلى مدار السنوات المتعاقب (الزبيدي, 2011:79). ومن مميزات هذه المعايير إنه معبر مادام كان الماضي معبراً عن المستقبل اما نقطة ضعفه فتكمن في طريقة احتسابه من حيث تقرير عدد السنوات الماضية الواجب استخدامها ومدى استمرار انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغير الظروف نتيجة تغيرات البيئة الخارجية والداخلية للمنشأة فضلا عن أن المقارنة مع الماضي لا توفر اساسا مطلقا للقياس (عشيش, 2010: 37).

2- المعايير القطاعية (الصناعية)

يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء ، إذ إن هذه المعايير تمثل أساساً جيداً لمقارنة أداء المنظمة ومتابعته دوريا خصوصا وان المنظمة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي يقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنظمات موضوع المقارنة في القطاع الواحد(الحسيني والدوري ، 2000 ، 238). وتتم الاستفادة بشكل كبير من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي , لأنها مستمدة من القطاع ذاته الذي تنتمي اليه المنشأة , إلا أنه يعاب عليه عدم الدقة بسبب التفاوت من حيث حجم المنشأة وطبيعة انشطتها خاصة وأن الكثير من المنشآت اخذت بمبدأ التنوع فهي تقديم الخدمة للتقليل من المخاطر المحتملة (طالب و المشهداني , 2011 : 74).

3- المعايير المستهدفة :

وهي تلك المعايير التي تضعها المنشأة المعنية وتخطط للوصول إليها في ضوء مواردها المادية والبشرية المتاحة، إذ يتوجب أن يكون تخطيط المنشأة سليماً ودقيقاً، حتى تكون عملية المقارنة مع النتائج المتحققة سليمة ودقيقة أيضاً، ومن أمثلة المعايير المستهدفة التي يمكن أن تخطط لها الوحدة الاقتصادية هي أساليب الموازنات والتكاليف المعيارية (143: 2006, helper). وتعتمد هذه المعايير على الخطط المستقبلية للمنشأة والبيانات التي ترد فيها ويمكن للمحلل أن يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلا لفترة زمنية ماضية ، ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدى تنفيذ الخطط الموضوعه مسبقا(ألنعيمي وآخرون ، 2009 : 102).

4- معايير الأداء المطلق:

هي مجموعة المعايير التي تم التوصل إليها عن طريق دراسة عدة قوائم مالية لعدة فترات زمنية ولعدد من المنشآت ، وبالتالي أدت إلى التوصل إلى نتائج (أرقام) مطلقة يمكن من خلالها الحكم على الوحدة الاقتصادية المعنية بالتحليل، ومن المعايير الشائعة لهذا المجال نسبة التداول والنسبة السريعة (عمار، 2011: 29). أوهي تلك المعايير التي يمكن من خلالها الحكم على أداء المنشأة وتحدد على أساس نظري، مثال ذلك في مجالات الجودة تقارب العيوب الصفرية أو معيار الخزين الصفري وهذه المعايير ربما لا يمكن تحقيقها واقعا لكنها تبقى معايير تسعى إلى تحقيقها الشركة لتحسين العمليات (Slack, et al., 2004: 641).

ومما سبق فإنه ليس بالضرورة استخدام معيار واحد يكون هو الدليل في تحليل البيانات المالية ، فمن الممكن استخدام كل المعايير السابقة في التعبير عن حالة تحليل معينة ويعتمد ذلك على مدى ملائمة الاساليب المستخدمة في التحليل والتغيرات الحاصلة في بيئة العمل.

الثاني عشر : المؤشرات او النسب المالية المستخدمة لقياس الاداء المالي

تحليل النسب المالية هي أداة تقيّد الإدارة من فهم النتائج المالية والاتجاهات مع مرور الوقت، وتوفير المؤشرات الرئيسية للأداء التنظيمي، ويستخدم مدراء تحليل النسب لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي يمكن من خلالها تشكيل الاستراتيجيات للمنشأة و، قد يستخدم الممولين تحليل النسب لقياس النتائج الخاصة بك ضد المنظمات الأخرى أو إصدار الأحكام بشأن فعالية الإدارة (Poznanski et al , 2013:1). تجدر الإشارة الى ان النسب المالية بحد ذاتها لاتقدم اي معلومات عن الوضع المالي الحقيقي للمنشأة الامن خلال استخدام المعايير انفة الذكر (نعمة، 2008: 94). ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء (Kieso, 2000,12) وتتضمن المؤشرات المالية مجموعة من النسب وهي :

1- مؤشرات الربحية

ان الهدف الرئيس عادةً لاي مشروع استثماري هو الربح ويمثل الربح الفرق بين العوائد المتحققة والتكاليف المنفقة من قبل المنشأة ، وتزداد الارباح كلما زادت العوائد المتحققة وانخفضت التكاليف ، وتعد هذه النسب من اهم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي فهي تقيس مدى كفاءة المنشأة في تحقيقها للارباح (الدليمي والكعبي، 2016: 150). لذلك فان المدير المالي يجتهد في عملية استثمار اموال المنشأة لتحقيق اكبر عائد ممكن وبأقل المخاطر (الخفاجي، 2008: 262).

وتعد نسب الربحية عموماً من النسب الأساسية من أجل تقييم أداء المنشأة من حيث الأرباح ، فإذا كانت نسبة ربحية المنشأة أعلى نسبياً بالمقارنة مع المنافسين في نفس القطاع فهذا يدل على كفاءة أداء المنشأة ، أو ان ربحية المنشأة هي أعلى من ربحية متوسط الصناعة أو النسب نفسها في السنوات السابقة في نفس المنشأة (Dufera, 2010: 27). وتعد معدلات العائد من مؤشرات قياس الاداء المالي والتي تعني قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح من خلال تنفيذ نشاطاتها(Sichigea et.al , 2011 : 173). وتتاح امام المحلل المالي للوصول الى غايته من تحليل الربحية وتقييم الاداء المالي وخصوصا في المصارف التجارية مجموعة من المؤشرات المالية المهمة والتي يمكن عرضها كالآتي(الموسوي , 2013 : 104):

أ- معدل العائد على الاستثمارات (الموجودات) :

يعد معدل العائد على الاستثمار واحد من أكثر اساليب التحليل المالي المستخدمة كمقياس لكفاءة الإدارة في توليد الأرباح من الأصول المتاحة (هندي, 200: 121). اذ يقيس قدرة الشركة على توفير الأرباح (أو العائد) لمقدمي رأس المال من خلال مقاييس الربحية (Rosenbaum & Pearl, 2013: 58). ويعرف (Poznanski et..al , 2013 : 1) على انه قدرة الموجودات على توليد الأرباح , ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الأكثر شيوعاً في مقارنة ارباح المنشأة في الصناعة. ويمكن قياسه كما في المعادلة رقم (6) الصفحة (32)

ب- معدل العائد على حق الملكية: *Return on Equity (ROE)*

ويعرف العائد على حق الملكية بأنه المبلغ الذي يعبر عنه بنسبة مئوية وتحصل عليه المنشأة من الاستثمار في الأسهم العادية خلال فترة معينة. (Hitchner , 2003 : 16). ويختلف هذا النوع من العائد عن النوع السابق في كون مقام المعادلة يشمل أموال المالكين فقط ، ولا تدخل فيه الأموال المقرضة أو الديون المترتبة على الشركة . لذلك فان هذا النوع من العائد يطلق عليه أيضاً العائد على القيمة المضافة (*Rtern on Net Worth*) أو العائد على أموال أصحاب الشركة (Robert & Higgins , 2012: 41). ويقاس وفق المعادلة رقم (8) الصفحة (34)

ت- معدل العائد على الودائع :

يعد معدل العائد على الودائع لمعظم المحللين الماليين واحد من أفضل مقاييس أداء ربحية المصارف , وتعكس هذه النسبة قدرة إدارة المصرف على الاستفادة من ودائع العملاء من أجل تحقيق الأرباح. (Dufera , 2010 : 29) . وتقاس هذه النسبة وفق المعادلة رقم (9) صفحة (34)

ث- معدل العائد على الاموال المتاحة :

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح من الأموال المتاحة والمتمثلة بحق الملكية والودائع. (أبو حمد, 2005: 325). وبعبارة اخرى فان هذه النسبة تشير الى فاعلية استثمار الاموال المتاحة للمصرف (سعيد, 2012: 147). ويقاس معدل العائد على الاموال المتاحة وفق الصيغة الآتية :

$$\text{معدل العائد على الاموال المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع+حق الملكية}} \times 100 \dots\dots\dots (36)$$

(ال علي, 2002: 300).

ج- معدل العائد على الموارد المتاحة :

يوضح هذا المؤشر نسبة صافي الارباح المتحققة الى مجموع المطلوبات ويعد من اهم مؤشرات تحليل وتقييم الاداء المالي قي المصارف التجارية . ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{معدل العائد على الموارد المتاحة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة و الفائدة}}{\text{مجموع المطلوبات}} \times 100 \dots\dots\dots (37)$$

(الموسوي, 2013: 107).

ح- معدل استخدام الموجودات :

يشير مؤشر استخدام الموجودات إلى مدى كفاءة إدارة المصرف في استغلال الموجودات المتاحة لديها من أموال عينية ونقدية في تحقيق الإيرادات خلال السنة المالية , إذ إن الإدارة الكفؤة والقادرة على اتخاذ القرار الاستثماري الذي يحقق عائد أفضل مقابل مخاطر أقل , هي الإدارة القادرة على استغلال موجوداتها في الاستثمار ويقاس وفق الصيغة الآتية :

$$\text{معدل استخدام الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح التشغيلي}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100 \dots\dots\dots (38)$$

(السويفي , 2012: 62).

خ- ربحية السهم :

تقيس هذه النسبة ربحية كل سهم من أسهم الملاك في المصرف , أي حصة السهم الواحد من الأرباح المتحققة , إذ ان ارتفاع هذه النسبة تعني زيادة ربحية السهم ويمكن قياسها وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{عدد الاسهم}} \times 100 \dots\dots\dots (39)$$

(Porter & Norton , 2008 : 634) (Megginson et al , 2010 : 46) .

د- هامش الربح الصافي :

وتقيس هذه النسبة المبلغ المتبقي من كل دينار من المبيعات (كنسبة مئوية) بعد دفع كافة التكاليف بما فيها الفوائد والضرائب وتعد هذه النسبة من المقاييس الشائعة والمهمة لقياس مدى نجاح ، المصرف في عملياته مع الاخذ بنظر الاعتبار العائد من المبيعات (احمد وحنظل,2012: 256) وتحتسب النسبة وفق الصيغ الآتية :

$$\text{هامش الربح الصافي} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100 \dots\dots\dots (40)$$

(Poznanski et..al ,2013: 3)

2- مؤشرات السيولة :

وهي نسبة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة, ان نسبة السيولة هي اختبار أكثر صرامة للسيولة من النسبة الحالية لأنه يلغي المخزون و النفقات المدفوعة مسبقا كجزء من الأصول الحالية. (Bhunia et al , 2011 : 270). ويقصد بالسيولة قدرة أو قابلية المنشأة على تسديد التزاماتها المستحقة في تاريخ الاستحقاق، بحيث لا يعرضها ذلك إلى حالة من العسر المالي عند التسديد. (محمود وحسين ,2012: 46). وان سيولة الموجودات تدرج ضمن القوائم المالية باسم الموجودات المتداولة وغالباً ما تشير الموجودات المتداولة الى راس المال العامل لانها تمثل الموارد المطلوبة لعمليات المنشأة اليومية على المدى الطويل , ان الاستثمار في راس العامل هو استخدام الموجودات المتداولة لمواجهة الالتزامات قصيرة الاجل (Drake,2010:3). وتستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني (رمو والوتار , 2010 : 18). وتتضمن نسب السيولة النسب الآتية :

أ- نسبة التداول :

تشير هذه النسبة الى المدى الذي تستطيع فيه المنشأة الوفاء بالتزاماتها تجاه مطلوباتها المتداولة من موجوداتها المتداولة في الاجل القصير وهذا يعني توفير السيولة اللازمة لديمومة نشاط المنشأة (نعمة , 2008: 98). وتقاس نسبة التداول وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100 \dots\dots\dots (41)$$

(اللحام وعزربيل , 2016 : 306).

ب- نسبة الرصيد النقدي :

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق, ولدى البنك المركزي, ولدى المصارف الأخرى, وأية أرصدة أخرى, على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة في ذمة المصرف والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة (هندي , 2004 : 74). وتقاس هذه النسبة وفق الصيغة الآتية :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{اجمالي الموجودات النقدية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100 \dots\dots\dots (43)$$

(الموسوي , 2013 : 111).

ت- نسبة الاحتياطي القانوني :

تحتفظ المصارف التجارية عادة برصيد نقدي بدون فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه بالاحتياطي القانوني ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من الودائع. وعادة ما يكون البنك المركزي هو المحدد لهذه النسبة بما يتلائم مع السياسات العامة بما يحقق المصلحة العامة (الموسوي , 2013 : 113). وتقاس هذا لنسبة وفق الصيغة الآتية :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{رصيد المصارف لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100 \dots\dots\dots (44)$$

(الداودي , 2005 : 56)

ث- صافي رأس المال العامل :

ويعد احد المؤشرات المهمة اذ يعبر عن مدى هامش الأمان المتاح للديون قصيرة الأجل أو على قدرة المشروع على تمويل عملياته الجارية ويمثل الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة خلال الفترة المالية، ويميل المحللون الماليون الى استخدام هذا المفهوم لرأس المال العامل بصورة أكبر إذ تتم الإفادة منه من خلال مقدرتهم على تحديد مدى قدرة المنشأة على تغطية التزاماتها القصيرة الأجل (الحداد , 2002 : 79). وكذلك يعبر هذا المؤشر على قدرة المنظمة على دفع التزاماتها تجاه الجهات الخارجية (الشرقطي , 2010 : 56). اذ يعد هذا المؤشر مفيد في اغراض الرقابة الداخلية في المنشأة وعند الحصول على دين طويل الاجل فغالباً ما تتضمن اتفاقية القرض حداً ادنى من صافي رأس المال العامل الذي يجب ان تحافظ عليه المنشأة وهذا الشرط يحمي الدائنون عن طريق الزام المنشأة بالاحتفاظ بسيولة جيدة ويقاس وفقاً للصيغة الآتية :

$$\text{صافي راس المال العامل} = \text{الموجودات المتداولة} - \text{المطلوبات المتداولة} \dots\dots\dots (45)$$

(احمد وحنظل , 2012 : 255).

خ- نسبة التوظيف :

تشير هذه النسبة الى مدى ملائمة توظيف الاموال المتاحة للمصرف والمتحصلة من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية من قروض وسلف , وأن ارتفاع هذه النسبة يعني قدرة المصرف على تلبية القروض , إلا إنها في الوقت ذاته تدل على انخفاض قدرته في تلبية طلبات سحبيات المودعين (عبد السادة وآخرون , 2008 : 124). وتقاس هذه النسبة وفق الصيغة الآتية :

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض و السلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100 \dots\dots\dots (46)$$

(Rose, 1991:141).

3- مؤشرات كفاية رأس المال :

يقصد بكفاية رأس المال قدرة المصرف على سداد الالتزامات النهائية والمتمثلة بحق المودعين والمالكين وحملة الأسهم (الموسوي , 2013: 114). وان هذا النوع من المؤشرات يعطي نسب دقيقة حول الوضع المالي للمصرف على المدى الطويل، كما يبين قدرة المصرف على تسديد ديونه والتزاماته الطويلة المدى وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال (غزال , 2015: 20). ويمكن تقييم الاداء المالي بتحليل كفاية رأس المال عبر الاعتماد على مجموعة من النسب التي يمكن عرض ابرزها هنا وكما يأتي :

أ- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات

تشير هذه النسبة الى مدى مساهمة رأس المال (حق الملكية) في تغطية الموجودات ، ويحاول المصرف الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدل ثابت ، وان ارتفاع هذه النسبة يعني ان الوضع المالي للمصرف بحالة جيدة (الحمداني , 2013: 84). وتقاس هذه النسبة وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100 \dots\dots\dots (47)$$

(العبيدي و الجميلي , 2014: 370).

ب- نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع :

تشير هذه النسبة الى مدى اعتماد المصرف التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل، ومدى قدرة المصرف على استرجاع الودائع من الأموال المملوكة له وارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين (غزال , 2015: 21). ويمكن قياس هذه النسبة من خلال الصيغة الآتية :

$$\text{نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100 \dots\dots\dots (48)$$

(الحمداني, 2013: 97).

ت- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع القروض:

تبين هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المتمثلة في عدم استرجاع جزء من الاموال التي تم استثمارها ، وتوضح هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض (ابو حمد , 2005: 153). وتقاس من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع القروض} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{القروض اجمالي}} \times 100 \dots\dots\dots (49)$$

(الزرفي , 2013 : 55).

ث- نسبة رأس المال الى الاستثمار بالاوراق المالية:

تعكس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على مواجهة حالة الانخفاض في القيمة السوقية للأوراق المالية (الموسوي , 2013 : 116). وتقاس هذه النسبة من خلال تطبيق الصيغة الآتية :

$$\text{نسبة رأس المال الى الاستثمار بالاوراق المالية} = \frac{\text{رأس المال الممتلك}}{\text{مجموع الاستثمار في الاوراق المالية}} \times 100 \dots\dots\dots (50)$$

(ابو حمد , 2005: 153).

4- مؤشرات السوق :

وتسمى ايضا نسب التقييم وتعتبر هذه النسب ذات اهمية بالنسبة للمستثمرين المحتملين في الاسهم ولمحلي الاوراق وكذلك الدائنين (العامري , 2013 : 89). وتستخدم لقياس القيمة السوقية للأداء المالي للمنشآت , وتتعلق هذه المجموعة من النسب بأسعار اسهم المنشأة الى الارباح , التدفقات النقدية و القيمة الدفترية لسعر السهم في السوق , وتقدم هذه النسب للإدارة مؤشر مهم لطبيعة تفكير المستثمرين عن الأداء الماضي والتوقعات المستقبلية للمنشأة (27 : 2006 , Jermanis). وهذه النسب هي :

أ- ربحية السهم الواحد

وتعد من مقاييس الاداء الكلي للمنشأة اذ تمثل حصه السهم العادي الواحد من الارباح المتحققه خلال فتره اعداد الارباح , كما تعد على انها دليل للمقسوم النقدي المتوقع اضع الى ذلك انها تدخل في احد النماذج الرياضية لتقييم السهم وتحسب هذه النسبة من خلال الصيغه الآتية :

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الاسهم العادية المصدره}} \times 100 \dots\dots\dots (57)$$

(العامري , 2013 : 90).

ب- نسبة السعر الى الارباح :

تعد واحدة من اكثر النسب المالية استخداما ,, وهذه النسبة تشير الى ما يدفعه المستثمرون لقاء الحصول على دولار واحد من الارباح المعلنة للأسهم العادية . وبالتالي فهي توفر تصور مهم عن ادراك المستثمرين لفرص النمو والربحية في المصرف , وتحسب هذه النسبة من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة السعر الى الارباح} = \frac{\text{السعر السوقي للسهم الواحد}}{\text{ارباح السهم الواحد}} \times 100 \dots\dots\dots (58)$$

(Baker & Powell,2005 :67).

ت- نسبة السعر الى التدفق النقدي:

في بعض الاحيان يرتبط سعر السهم بالتدفق النقدي بشكل اكثر وضوحا من الارتباط بصافي الدخل وبالتالي فإن اغلب المستثمرين يجدون هذه النسبة فيها بانها نسبة مهمه لتقييم المركز المالي للمصرف بشكل دقيق وفي النهاية تعتمد القيمة على التدفقات النقدية الحرة , لذلك اذا كانت هذه النسبة لا تتنبأ بالتدفق النقدي المستقبلي الحر فأنها يمكن أن تكون شي من التضليل للمستثمرين فيما يتعلق بتقييم الاتجاهات المستقبلية للمصرف , وتحسب هذه النسبة وفق الصيغة الآتية :

$$\text{نسبة السعر الى التدفق النقدي} = \frac{\text{سعر الحصة الواحد}}{\text{التدفق النقدي للحصة الواحد}} \times 100 \dots\dots\dots (59)$$

(Brigham & Houston, 2003 :102)

ث- النسبة السوقية الى النسبة الدفترية:

تعطي هذه النسبة نظرة للمستثمرين عن اداء المنشأة المالية . من خلال ربط القيمة السوقية للمصرف مع القيمة الدفترية,وتكون القيمة السوقية الى القيمة الدفترية مرتفعة في اسهم المصارف التي يتوقع فيها المستثمرون أن تؤدي أداء جيد في المستقبل من خلال تحسين الربحية و نمو الحصة السوقية وغيرها من متغيرات الأداء الجيد بالمقارنة مع المصارف الاقل جاذبية في رسم التنبؤات الجيدة والمصارف التي لها معدلات عائد مرتفعة نسبيا على حقوق الملكية تبيع بمضاعفات اعلى مقارنة مع تلك التي لديها معدلات عائد اقل(Brigham & Houston, 2009 : 99).وتحسب هذه النسبة من خلال الصيغة الآتية :

$$\text{النسبة السوقية الى النسبة الدفترية} = \frac{\text{القيمة السوقية للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}} \times 100 \dots\dots\dots (60)$$

(الشرحطي , 2010 : 61).

تجدر الإشارة الى ان قبل قياس النسبة اعلاة لابد من حساب القيمة الدفترية للسهم الواحد ووفق الصيغة الاتية :

$$\text{القيمة الدفترية للسهم الواحد} = \frac{\text{الاسهم العادية}}{\text{عدد الحصص القائمة للاسهم العادية}} \dots\dots\dots (61)$$

.(Brigham & Houston, 2009 : 99)

الفصل الثالث

الاطار التحليلي والعملي لمتغيرات الدراسة

المبحث الأول: توصيف عينة الدراسة ومتغيراتها ومؤشراتها

المبحث الثاني : التحليل المالي للمؤشرات المعتمدة في الدراسة

المبحث الثالث: تحليل العلاقات الرابطة بين المتغيرات

الفصل الثالث (الأطار التحليلي والعملي لمتغيرات الدراسة)

المبحث الاول(توصيف عينة الدراسة ومتغيراتها والمؤشرات المعتمدة فيها)

يتضمن هذا المبحث نبذة مختصرة عن مجتمع وعينة الدراسة التي أجريت فيها الدراسة فضلا عن بيان مختصر للمؤشرات والنسب التي تم اعتمادها لمتغيرات الدراسة المتمثلة بالعائد والمخاطرة وقرار الاستثمار والاداء المالي وكالاتي:

اولا : نبذة مختصرة عن عينة الدراسة

أن تطور الجهاز المصرفي وقدرته على جذب الموارد المالية وتخصيصها بكفاءة وفاعلية ومن ثم اعاده توظيفها في مجالات استثمارية مربحة في أي بلد يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات فيه ويساهم بشكل فاعل في تحقيق التطور والتنمية المستدامة في مختلف المجالات وعلى الاصعدة جميعها , و تؤدي المصارف التجارية دورا مهما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية , اذ تعد جزءا من الجهاز المصرفي في البلد , وتجدر الاشارة الى أنّ الجهاز المصرفي في أي بلد وكذلك في العراق يتكون من ثلاثة اعمدة رئيسة يمكن تمثيلها على شكل هرمي يكون البنك المركزي على راس هذا الهرم ويمثل الجهة الرقابية والتشريعية للنشاطات المالية داخل البلد , اما قاعدة الهرم فإنها تتكون من المصارف التجارية من جهة ومن جهة أخرى المؤسسات المالية بمختلف أنواعها مثل المصارف الحكومية وشركات التأمين وكذلك شركات الصيرفة وغيرها من المؤسسات المالية المختلفة.

وبالنسبة للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية عينة الدراسة التي تظهر تفاصيلها في الجدول (2) فإنها (10) مصارف تم اختيارها كعينة من ضمن المصارف التجارية البالغ عددها (23) مصرف في سوق العراق للاوراق المالية ، إذ إن نسبة العينة إلى المجتمع بلغت (43%)

الجدول (1)

المصارف التجارية العراقية لعينة الدراسة (المبالغ بالدينار)

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	راس المال التأسيسي
1	بغداد	1992	100000000
2	التجاري العراقي	1992	150000000
3	الشرق الاوسط	1993	400000000
4	الاستثمار العراقي	1993	100000000
5	الاهلي	1995	400000000
6	الائتمان	1998	200000000
7	دار السلام للاستثمار	1998	200000000
8	بابل	1999	500000000
9	الخليج التجاري	1999	600000000
10	سومر التجاري	1999	400000000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف التجارية عينة الدراسة

ثانيا : توصيف المؤشرات المعتمدة في الدراسة وترميزها

من اجل التحليل العملي لمتغيرات الدراسة (المتغير المستقل والمتغير المعتمد) تم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والنسب لكل متغير وتم اعطاء رمز لكل مؤشر من المؤشرات المعتمدة لكل متغير وكما يأتي :

الجدول (2)

معادلات المؤشرات المستخدمة في الدراسة وارقامها ورمزها

رمز المؤشر	رقم المعادلة	صيغة المعادلة	رمز المتغير	المتغير	المؤشر
X11	6	$100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{مجموع الموجودات}}$	X1	العائد	معدل العائد على الموجودات
X12	9	$100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الودائع}}$	X1	العائد	معدل العائد على الودائع
X21	17	$100 \times \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الموجودات}}$	X2	المخاطرة	نسبة القروض الى مجموع الموجودات
X22	18	$100 \times \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الودائع}}$	X2	المخاطرة	نسبة القروض الى مجموع الودائع
X31	34	$100 \times \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{مجموع الموجودات}}$	X3	قرار الاستثمار	نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات
X32	35	$100 \times \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{الموجودات الثابتة}}$	X3	قرار الاستثمار	نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة
Y1	8	$100 \times \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حق الملكية}}$	Y	الاداء المالي	معدل العائد على حق الملكية
Y2	36	$100 \times \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الودائع + حق الملكية}}$	Y	الاداء المالي	معدل العائد على الاموال المتاحة
Y3	43	$100 \times \frac{\text{اجمالي الموجودات النقدية}}{\text{الودائع وما في حكمها}}$	Y	الاداء المالي	نسبة الرصيد النقدي
Y4	41	$100 \times \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$	Y	الاداء المالي	نسبة التداول
Y5	47	$100 \times \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}}$	Y	الاداء المالي	نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات
Y6	48	$100 \times \frac{\text{حق الملكية}}{\text{اجمالي الودائع}}$	Y	الاداء المالي	نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع

الفصل الثالث (الأطار التحليلي والعملي لمتغيرات الدراسة)

المبحث الثاني (التحليل المالي للمؤشرات المعتمدة في الدراسة)

اولا: المؤشرات المتعلقة بالعائد (X1)

1- تحليل معدل العائد على الموجودات (X11) :

يبين الجدول (3) نتائج نسبة (X11) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشر الذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

وعند المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان مصرف الخليج هو أعلى المصارف تحقيقا لمعدل العائد على الموجودات (X11) إذ بلغ (4.09%) وهذا يعني ان مصرف الخليج هو افضل مصرف من حيث تحقيقه للعائد على الموجودات بين مصارف عينة الدراسة بينما مصرف دار السلام هو اقل المصارف تحقيقه لمعدل العائد على الموجودات (X11) إذ بلغ (1.34%) وهذا يعني ان مصرف دار السلام هو اقل المصارف تحقيقا للعائد .

و اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابة للعشر سنوات وللمصارف العشرة والذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (2.45%) , وعند مقارنة مع المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2007-2008 - 2012-2013) قد حققت معدل اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2006-2010 - 2011-2014 -2015) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري اما سنة 2009 فقد حققت معدل مساوي للمعدل المعياري والبالغ (2.45%).

وعند مقارنة المعدل العام او مايسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أن خمسة مصارف كانت اقل معدل من المعدل المعياري وهي (، المصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار ، والمصرف الاهلي العراقي، مصرف دار السلام للإستثمار ، مصرف سومر التجاري) بينما خمسة مصارف كانت اعلى من هذا المعدل وهي (مصرف بغداد ، المصرف التجاري ، مصرف الائتمان ، مصرف بابل، ومصرف الخليج).

الجدول (3)

معدل العائد على الموجودات (X11) (%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة / المصرف	بغداد	التجاري	الشرق الاوسط	الاستثمار	الاهلي	الانتمان	دار السلام	بابل	الخليج	سومر	المتوسط
2006	2.93	1.28	1.90	0.17	0.00	3.99	4022-	4.78	3.31	3.32	1.58
2007	6.19	1.13	3.98	2.38	3.62	6.12	0.71	5.73	3.49	3.42	3.68
2008	4.04	2.08	2.46	1.62	4.98	5.46	4.09	5.34	6.42	1.31	3.78
2009	2.32	2.06	2.19	0.97	0.74	2.46	2.64	2.56	3.10	5.44	2.45
2010	1.69	6.83	1.74	1.80	1.26	1.63	0.27	2.48	2.27	0.48	2.04
2011	2.39	2.90	2.76	1.48	1.35	3.54	1.37	1.78	3.29	0.15	2.10
2012	1.93	4.50	2.96	0.17	4.57	4.09	2.33	1.65	7.26	0.44	2.99
2013	1.82	2.65	2.70	3.46	2.56	1.91	2.30	1.08	6.07	0.43	2.50
2014	2.07	2.05	0.53	4.23	1.13	2.15	1.83	1.56	4.43	0.47	2.04
2015	0.30	1.75	0.80	3.17	0.43	1.88	2.11	1.00	1.22	0.98	1.36
المتوسط	2.57	2.72	2.20	1.95	1.89	3.32	1.34	2.80	4.09	1.64	2.45

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية

2- تحليل معدل العائد على الودائع (X12)

يبين الجدول (4) نتائج نسبة (X12) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على جانب للفترة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشر الذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فإذا ما اردنا المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان المصرف التجاري هو أعلى المصارف تحقيقا لمعدل العائد على الودائع (X12) إذ بلغ (7.76%) وهذا يعني ان مصرف الشرق الاوسط هو افضل مصرف من حيث تحقيقه للعائد على الودائع بين مصارف عينة الدراسة بينما مصرف دار السلام هو اقل المصارف تحقيقا لمعدل العائد على الودائع (X12) إذ بلغ (1.74%) وهذا يعني ان مصرف دار السلام هو اقل المصارف تحقيقا للعائد .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابه للعشر سنوات والمصارف العشرة والذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (4.49%) وعند مقارنة مع

المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2006-2007-2008-2009-2012) قد حققت معدل اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (-2010-2011-2014-2015) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري اما سنة 2013 فقد حققت معدل مساوي للمعدل المعياري والبالغ (4.49%).

وعند مقارنة المعدل العام او مايسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أن خمسة مصارف كانت اقل معدل من المعدل المعياري وهي (مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار ، مصرف دار السلام ، والمصرف الاهلي العراقي) بينما خمسة مصارف كانت اعلى من هذا المعدل وهي (المصرف التجاري ، مصرف الأتمان ، مصرف بابل، مصرف الخليج ، ومصرف سومر).

الجدول (4)

معدل العائد على الودائع (X12)(%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة / المصرف	بغداد	التجاري	الشرق الاوسط	الاستثمار	الاهلي	الائتمان	دار السلام	بابل	الخليج	سومر	المتوسط
2006	4.00	2.66	2.37	0.21	5.48-	4.67	0.00	9.94	5.02	9.40	2.77
2007	8.81	2.49	4.86	2.91	8.49	8.69	0.86	10.52	4.67	9.64	6.19
2008	5.43	4.77	3.25	2.14	9.36	8.75	4.79	8.24	9.30	4.53	6.06
2009	2.81	4.94	2.70	1.20	1.73	4.02	3.19	3.92	4.28	17.81	4.66
2010	2.01	17.36	2.17	2.26	2.61	2.25	0.32	3.66	3.24	1.49	3.74
2011	3.00	8.61	3.65	1.96	3.30	6.03	1.65	2.99	5.36	0.49	3.70
2012	2.40	11.79	3.94	0.22	9.96	6.47	3.03	2.66	11.83	1.14	5.34
2013	2.30	9.18	3.78	4.86	3.85	3.03	3.15	2.15	11.38	1.27	4.49
2014	2.54	7.61	1.01	8.06	2.06	4.31	2.64	4.31	7.94	1.45	4.19
2015	0.35	8.23	1.63	6.73	0.86	7.18	2.95	3.58	2.41	3.92	3.78
المتوسط	3.36	7.76	2.94	3.05	3.67	5.54	1.74	5.20	6.54	5.11	4.49

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية

ثانياً: المؤشرات المتعلقة بالمخاطرة (X2)

1- نسبة القروض الى مجموع الموجودات X21

يبين الجدول (5) نتائج نسبة (X21)(نسبة القروض الى مجموع الموجودات) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشر والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فاذا ما اردنا المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان مصرف الاستثمار هو أعلى المصارف تحقيقاً لنسبة (X21) اذ بلغت (26.95%) وهذا يعني ان مصرف الاستثمار هو اكثر المصارف عرضة للمخاطرة من بين مصارف عينة الدراسة لانه كلما زادت نسبة القروض إلى مجموع الموجودات زادت المخاطرة , بينما مصرف الائتمان هو اقل المصارف تحقيقاً لنسبة(X21) اذ بلغت (2.24%) وهذا يعني ان مصرف دار السلام هو اقل المصارف عرضة للمخاطرة .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابة للعشر سنوات والمصارف العشرة الذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (15.94%) وعند مقارنة مع المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2011- 2012- -2013- 2014 - 2015) قد حققت معدل اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2006-2007 - 2008 - 2009 -2010-) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري.

وعند مقارنة المعدل العام او مايسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أن ستة مصارف كانت اعلى معدل من المعدل المعياري وهي (مصرف الشرق الاوسط , مصرف الاستثمار ، المصرف الاهلي العراقي، مصرف بابل , مصرف الخليج , مصرف سومر التجاري) بينما اربعة مصارف كانت اقل من هذا المعدل وهي (مصرف بغداد ، المصرف التجاري ، مصرف الائتمان ، ومصرف دار السلام).

الجدول (5)

نسبة القروض الى مجموع الموجودات (X21)(%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة / المصرف	بغداد	التجاري	الشرق الاوسط	الاستثمار	الاهلي	الائتمان	دار السلام	بابل	الخليج	سومر	المتوسط
2006	13.07	15.29	6.68	25.42	15.99	6.40	7.14	30.96	17.38	4.56	14.29
2007	14.48	12.19	4.16	17.44	13.67	5.20	6.36	21.34	10.03	8.02	11.29
2008	8.39	4.94	2.72	0.00	13.36	1.42	2.24	6.24	7.43	7.42	5.42
2009	9.68	3.20	11.44	10.71	17.44	3.04	2.04	4.80	12.27	27.34	10.20
2010	18.81	0.18	24.54	30.79	33.14	2.20	2.49	5.35	12.96	28.24	15.87
2011	16.64	0.34	28.27	38.49	26.56	2.17	2.53	12.98	18.96	23.98	17.09
2012	10.55	0.79	24.10	47.74	20.01	1.30	1.57	10.48	39.41	21.48	17.74
2013	11.80	1.18	26.71	46.90	21.30	0.41	4.15	51.22	30.84	27.66	22.22
2014	12.40	1.59	27.50	29.62	26.87	0.20	20.23	51.83	30.07	30.01	23.03
2015	12.19	2.15	22.21	22.43	34.35	0.01	21.94	40.80	34.58	31.49	22.21
المتوسط	12.80	4.19	17.83	26.95	22.27	2.24	7.07	23.60	21.39	21.02	15.94

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2015-2006 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية

2- نسبة القروض الى مجموع الودائع (X22)

يبين الجدول (6) نتائج نسبة (X22) (نسبة القروض الى مجموع الودائع) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشرة والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فاذا ما اردنا المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان مصرف سومر هو أعلى المصارف تحقيقا لنسبة (X22) اذ بلغت (67.23%) وهذا يعني ان مصرف سومر هو اكثر المصارف عرضة للمخاطرة من بين مصارف عينة الدراسة لانه كلما زادت نسبة القروض الى مجموع الودائع زادت المخاطرة , بينما مصرف الائتمان هو اقل المصارف تحقيقا لنسبة (X22) اذ بلغت (3.20%) وهذا يعني ان مصرف الائتمان هو اقل المصارف عرضة للمخاطرة .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابه للعشر سنوات والمصارف العشرة الذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (32.20%) وعند مقارنة مع المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2011-2012-2013-2014-2015) قد حققت معدل اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2006-2007-2008-2009-2010) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري.

وعند مقارنة المعدل العام او مايسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أنّ خمسة مصارف كانت اعلى معدل من المعدل المعياري وهي (المصرف الاستثمار، المصرف الاهلي , مصرف بابل , مصرف الخليج , مصرف سومر التجاري) بينما خمسة مصارف كانت اقل من هذا المعدل وهي (مصرف بغداد ، المصرف التجاري ، مصرف الشرق الاوسط , مصرف الائتمان ، ومصرف دار السلام).

الجدول (6)

نسبة القروض الى مجموع الودائع (X22) (%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة / المصرف	بغداد	التجاري	الشرق الاوسط	الاستثمار	الاهلي	الائتمان	دار السلام	بابل	الخليج	سومر	المتوسط
2006	17.87	31.92	8.36	35.67	51.80	7.49	8.71	64.45	26.33	12.91	26.55
2007	20.61	24.11	5.08	30.00	32.08	7.40	7.71	39.13	13.41	22.58	20.21
2008	11.28	11.34	3.60	0.00	25.13	2.27	2.62	9.62	10.75	25.61	10.22
2009	11.73	7.66	14.10	17.25	40.68	4.98	2.47	7.36	16.92	89.47	21.26
2010	22.47	0.45	30.73	54.51	68.94	3.04	2.97	7.87	18.56	87.76	29.73
2011	20.83	0.99	37.39	67.37	64.78	3.69	3.06	21.78	30.95	77.86	32.87
2012	13.11	2.06	32.05	93.41	43.59	2.06	2.04	16.84	64.19	55.30	32.47
2013	14.94	4.09	37.47	86.19	32.06	0.65	5.69	101.54	57.78	81.63	42.20
2014	15.20	5.91	52.46	64.45	49.00	0.39	29.25	143.56	53.93	93.03	50.72
2015	13.99	10.13	45.20	47.57	68.76	0.04	30.71	146.44	68.54	126.18	55.76
المتوسط	16.20	9.87	26.64	49.64	47.68	3.20	9.52	55.86	36.14	67.23	32.20

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية

ثالثا : المؤشرات المتعلقة بقرار الاستثمار (X3)

1- نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X31)

يبين الجدول (7) نتائج نسبة(X31)(نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشر والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فاذا ما اردنا المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان مصرف الائتمان هو أعلى المصارف تحقيقا لنسبة (X31) إذ بلغ (99.54%) وهذا يعني ان مصرف الائتمان هو اقل المصارف عرضة للمخاطرة من بين مصارف عينة الدراسة لانه كلما زادت نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات انخفضت المخاطرة بسبب قدرة المصرف على تحويلها الى سيولة وبسرعة , بينما مصرف بابل هو اقل المصارف تحقيقا لنسبة (X31) إذ بلغ (89.23%) وهذا يعني ان مصرف بابل هو اكثر المصارف عرضة للمخاطرة بسبب توظيف اغلب موجوداته بالموجودات الثابتة والجدير بالذكر ان الموجودات الثابتة تكون اكثر خطورة عند تحويلها الى سيولة من الموجودات المتداولة .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين سنوات الدراسة العشر من حيث المعدل السنوي الذي تم تحقيقه لكل سنة من سنوات الدراسة بأخذ المعدل للمصارف عينة الدراسة لكل سنة منفردة نجد انّ سنة 2006 هي اكثر سنة تحقيقا لنسبة (X31) اذ بلغ (96.13%) وان سنة 2015 هي اقل سنة تحقيقا لنسبة (X31) بلغت (93.22%) , وهذا يعني ان سنة 2015 هي اكثر سنة تعرضت فيها المصارف التجارية الى المخاطرة من خلال نسبة (X31) اما سنة 2015 فهي اقل سنة تعرضت فيها المصارف التجارية الى المخاطرة من خلال نسبة (X31) . اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابه للعشر سنوات والمصارف العشرة والذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (95.35%) وعند مقارنة مع المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2006-2007-2008-2009-2010-2011-2012-2013) قد حققت معدل اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2014-2015) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري.

وعند مقارنة المعدل العام او ما يسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أنّ ستة مصارف كانت اعلى معدل من المعدل المعياري وهي (مصرف بغداد , المصرف التجاري , مصرف الاستثمار , المصرف الاهلي العراقي , مصرف الائتمان , مصرف دار السلام , مصرف الخليج , مصرف سومر التجاري) بينما اربعة مصارف حققت معدل اقل من هذا المعدل وه (مصرف الشرق الاوسط , مصرف بابل , مصرف الخليج , مصرف سومر).

الجدول (7)

نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات(X31)(%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة / المصرف	بغداد	التجاري	الشرق الاوسط	الاستثمار	الاهلي	الائتمان	دار السلام	بابل	الخليج	سومر	المتوسط
2006	98.67	98.16	93.02	96.79	98.02	99.38	97.25	96.77	91.74	91.50	96.13
2007	96.97	98.62	93.80	96.55	98.36	99.46	97.83	95.58	94.64	86.15	95.80
2008	97.82	97.02	93.61	96.04	96.86	99.45	98.79	93.58	95.65	91.41	96.02
2009	98.19	98.64	91.57	95.88	96.73	99.52	98.68	91.48	93.68	92.37	95.67
2010	96.85	99.25	89.84	96.67	96.41	99.78	99.06	90.36	92.82	93.71	95.48
2011	96.11	99.37	90.05	95.85	97.84	99.73	99.14	90.15	94.32	94.57	95.71
2012	96.67	99.39	91.17	95.87	98.30	99.48	99.00	90.33	94.55	93.78	95.85
2013	96.78	99.52	88.70	97.10	98.41	99.52	99.27	87.29	94.65	94.60	95.58
2014	96.86	99.68	86.26	96.89	97.56	99.54	97.40	77.55	93.59	95.08	94.04
2015	94.62	99.77	85.63	96.99	95.81	99.54	94.04	79.25	93.84	92.67	93.22
المتوسط	96.95	98.94	90.37	96.46	97.43	99.54	98.05	89.23	93.95	92.58	95.35

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام

مخرجات الحاسبة الالكترونية

2- نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (X32)

يبين الجدول (8) نتائج نسبة (X32) (نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشرة والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فاذا ما اردنا المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان مصرف الائتمان هو أعلى المصارف تحقيقا لنسبة (X32) إذ بلغت (23844.69%) وهذا يعني ان مصرف الائتمان هو اقل المصارف عرضة للمخاطرة من بين مصارف عينة الدراسة لانه كلما زادت نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات انخفضت المخاطرة بسبب قدرة المصرف على تحويلها الى سيولة وبسرعة ، بينما مصرف الشرق الاوسط هو اقل المصارف تحقيقا لنسبة (X32) إذ بلغت (1022.72%) وهذا يعني ان مصرف الشرق الاوسط هو اكثر المصارف عرضة للمخاطرة بسبب توظيف اغلب موجوداته بالموجودات الثابتة والجدير بالذكر ان الموجودات الثابتة تكون اكثر خطورة عند تحويلها الى سيولة من الموجودات المتداولة .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابه للعشر سنوات والمصارف العشرة والذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (6361.11%) وعند مقارنة مع المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2010 - 2011 - 2013 - 2014 - 2015) قد حققت معدل اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2006 - 2007 - 2008 - 2009 - 2012) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري.

وعند مقارنة المعدل العام او ما يسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أن ثلاثة مصارف كانت اعلى معدل من المعدل المعياري وهي (المصرف التجاري ، مصرف الائتمان ، مصرف دار السلام) بينما سبعة مصارف حققت معدلات اقل من هذا المعدل وهو (مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار ، المصرف الاهلي ، مصرف بابل ، مصرف الخليج ، مصرف سومر).

الجدول (8)

نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (X32)(%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط	سومر	الخليج	بابل	دار السلام	الانتمان	الاهلي	الاستثمار	الشرق الاوسط	التجاري	بغداد	السنة / المصرف
4681.92	1075.93	1110.08	2994.91	3533.73	16021.24	4960.65	3015.34	1332.97	5345.86	7428.50	2006
4813.02	622.26	1765.65	2164.86	4504.36	18424.09	6008.67	2800.01	1512.00	7129.99	3198.32	2007
4580.40	1064.53	2200.13	1456.85	8196.92	18180.24	3080.51	2424.51	1464.39	3258.97	4476.99	2008
5114.69	1210.88	1483.45	1073.50	7468.25	20829.82	2955.49	2329.74	1086.66	7280.00	5429.11	2009
8157.71	1490.98	1293.10	937.34	10543.92	44570.82	2682.43	2907.36	884.35	13190.22	3076.56	2010
7895.36	1742.89	1659.85	915.58	11546.36	37000.92	4530.94	2311.67	904.82	15867.23	2473.33	2011
6158.46	1507.81	1733.68	933.61	9913.50	19284.37	5779.06	2321.86	1033.09	16170.11	2907.49	2012
7269.89	1753.01	1770.20	686.80	13660.05	20640.38	6195.59	3346.96	785.16	20854.14	3006.63	2013
7144.04	1931.39	1460.00	345.50	3743.24	21715.07	4001.89	3119.55	627.95	31412.99	3082.83	2014
7795.62	1263.78	1522.53	381.86	1577.60	21779.93	2285.91	3227.62	595.77	43562.05	1759.11	2015
6361.11	1366.35	1599.87	1189.08	7468.79	23844.69	4248.11	2780.46	1022.72	16407.16	3683.89	المتوسط

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية

رابعاً: المؤشرات المتعلقة بالاداء المالي (Y)

1- معدل العائد على حق الملكية (Y1) :

يبين الجدول (9) نتائج نسبة (y1) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلاً عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشر الذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فاذا ما اردنا المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان مصرف بغداد هو أعلى المصارف تحقيقاً لمعدل العائد على حق الملكية إذ بلغ (15.31%) وهذا يعني ان مصرف بغداد هو افضل مصرف من حيث تحقيقه للعائد على حق الملكية بين مصارف عينة الدراسة بينما مصرف سومر هو اقل المصارف تحقيقاً لمعدل العائد على حق الملكية إذ بلغ (2.69%) وهذا يعني ان مصرف سومر هو اقل المصارف تحقيقاً للعائد .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابة للسنوات العشر والمصارف العشرة والذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (9.68%) , وعند مقارنة مع المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2007- 2008 – 2009- 2012) قد حققت معدلاً اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2006-2010 -2011-2013-2014-2015) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري.

وعند مقارنة المعدل العام او مايسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أن خمسة مصارف كانت اقل معدل من المعدل المعياري وهي (المصرف التجاري ، مصرف المصرف الاهلي العراقي , مصرف دار السلام , مصرف بابل , و مصرف سومر التجاري) بينما خمسة مصارف كانت اعلى من هذا المعدل وهي (مصرف بغداد , مصرف الشرق الاوسط , مصرف الاستثمار , المصرف الأتمان , ومصرف الخليج).

الجدول (9)

معدل العائد على حق الملكية (y1) (%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة / المصرف	بغداد	التجاري	الشرق الاوسط	الاستثمار	الاهلي	الانتمان	دار السلام	بابل	الخليج	سومر	المتوسط
2006	16.30	3.29	15.88	1.60	0.00	42.35	4.79-	10.03	11.22	5.59	7.78
2007	29.56	3.69	32.10	24.85	6.63	28.22	5.57	13.39	17.42	5.98	16.74
2008	23.51	6.36	21.97	19.57	11.30	19.84	33.90	16.50	37.54	2.05	19.25
2009	17.05	5.10	16.19	8.67	1.35	8.00	16.55	7.78	13.55	8.72	10.30
2010	13.65	14.74	11.98	11.83	2.55	7.16	1.87	8.36	9.70	0.76	8.26
2011	15.01	5.31	13.38	8.47	2.37	10.35	9.83	4.52	9.84	0.24	7.93
2012	12.11	9.23	12.93	1.17	9.97	13.07	12.74	4.49	20.70	0.75	9.72
2013	11.01	4.52	10.29	14.38	8.23	5.85	9.77	2.21	15.61	0.68	8.25
2014	12.95	3.24	1.17	10.18	2.64	4.63	6.42	2.55	10.45	0.76	5.50
2015	1.92	2.64	1.95	6.22	0.88	3.86	7.46	1.46	3.07	1.37	3.08
المتوسط	15.31	5.81	13.79	10.69	4.31	14.33	7.85	7.13	14.91	2.69	9.68

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام

مخرجات الحاسبة الالكترونية

2- معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2) :

يبين الجدول (10) نتائج نسبة (y2) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشر الذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فاذا ما اردنا المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث ولكن هذه المرة عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان مصرف الخليج هو أعلى المصارف تحقيقا لمعدل العائد على الاموال المتاحة (Y2) اذ بلغ (12.08%) وهذا يعني ان مصرف الخليج هو افضل مصرف من حيث تحقيقه للعائد على الاموال المتاحة بين مصارف عينة الدراسة بينما مصرف دار السلام هو اقل المصارف تحقيقا لمعدل العائد على الاموال المتاحة اذ بلغ (1.72%) وهذا يعني ان مصرف دار السلام هو اقل المصارف تحقيقا للعائد على الاموال المتاحة خلال فترة الدراسة .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابه للعشر سنوات والمصارف العشرة والذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (6.24%) ، وعند مقارنة مع

المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2007- 2008 – 2009- 2010- 2012) قد حققت معدل اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2006- 2011- 2013- 2014- 2015) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري.

وعند مقارنة المعدل العام او مايسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أن سبعة مصارف كانت اقل معدل من المعدل المعياري وهي (مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الإستثمار العراقي، والمصرف الاهلي العراقي، مصرف دار السلام للإستثمار ، مصرف بابل ، مصرف سومر التجاري) بينما ثلاثة مصارف كانت اعلى من هذا المعدل وهي (المصرف التجاري ، مصرف الأتمان ، ومصرف الخليج).

الجدول (10)

نسبة معدل العائد على الاموال المتاحة (y2)(%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة / المصرف	بغداد	التجاري	الشرق الاطوسط	الاستثمار	الاهلي	الانتمان	دار السلام	بابل	الخليج	سومر	المتوسط
2006	5.17	6.59	4.10	0.43	0.00	8.80	0.00	10.67	8.66	18.75	5.58
2007	13.9 8	6.13	9.29	9.71	4.70	13.10	0.78	10.67	9.82	9.18	8.74
2008	10.7 2	8.74	6.45	6.77	8.30	11.03	4.30	7.49	22.22	2.20	8.82
2009	3.90	18.51	3.44	3.51	1.33	5.58	2.76	3.36	13.83	23.45	7.96
2010	2.84	32.57	2.93	7.00	2.67	4.62	0.40	3.56	8.11	1.04	6.57
2011	4.58	6.59	4.99	6.36	2.27	8.04	1.99	3.27	12.03	0.40	5.05
2012	3.09	9.62	5.23	0.87	5.98	12.59	3.14	2.34	19.28	0.80	6.29
2013	3.16	4.63	4.95	11.58	3.62	5.86	3.16	3.94	12.86	0.72	5.45
2014	3.82	6.85	1.03	8.12	1.70	6.67	2.68	8.16	9.90	0.79	4.97
2015	0.56	5.05	1.67	4.84	0.74	3.94	2.75	4.67	4.03	1.76	3.00
المتوسط	5.18	10.53	4.41	5.92	2.87	8.02	1.72	5.81	12.08	5.91	6.24

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

3- نسبة الرصيد النقدي (Y3) :

يبين الجدول (11) نتائج نسبة (y3) (نسبة الرصيد النقدي) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشرة والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فاذا ما اردنا المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان المصرف الاهلي هو أعلى المصارف تحقيقا لنسبة (y3) اذ بلغت (126.92%) وهذا يعني ان المصرف الاهلي اكثر المصارف احتفاظا بالسيولة الامر الذي يؤدي الى تقليل المخاطرة والعائد بسبب احتفاظه بنسبة عالية من الرصيد النقدي. بينما مصرف الخليج هو اقل المصارف تحقيقا لنسبة (y3) اذ بلغت (50.41%) وهذا يعني ان مصرف الخليج هو اكثر من باقي المصارف عينة الدراسة عرضة للمخاطرة بسبب احتفاظه بنسبة سيولة منخفضة .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابة للعشر سنوات والمصارف العشرة والذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (82.54%) وعند مقارنة مع المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2008-2012 - 2013-2014) قد حققت معدل اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2006-2007 - 2009-2010-2011-2012-2015) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري.

وعند مقارنة المعدل العام او مايسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أن خمسة مصارف كانت اعلى معدل من المعدل المعياري وهي (مصرف الاستثمار , مصرف الاهلي العراقي، مصرف دار السلام , مصرف بابل , مصرف سومر التجاري) بينما خمسة مصارف كانت اقل من هذا المعدل وهي (مصرف بغداد ، المصرف التجاري ، مصرف الشرق الاوسط , مصرف الائتمان ، ومصرف الخليج) .

الجدول (11)

نسبة الرصيد النقدي (y3) (%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط	سومر	الخليج	بابل	دار السلام	الائتمان	الاهلي	الاستثمار	الشرق الاوسط	التجاري	بغداد	السنة / المصرف
73.95	43.69	54.20	85.46	107.02	50.14	161.60	84.18	52.58	31.60	69.00	2006
80.05	87.15	44.46	94.00	106.27	59.60	169.38	108.14	48.93	26.60	56.00	2007
83.82	166.73	34.86	105.40	109.45	68.34	107.13	122.42	42.99	35.40	45.50	2008
78.67	61.69	29.08	113.38	113.72	63.73	124.12	119.57	73.81	18.70	68.90	2009
74.87	125.38	36.42	99.28	78.27	45.54	92.76	94.81	69.33	39.00	67.90	2010
82.16	102.32	40.99	89.90	79.66	67.01	138.79	73.99	69.74	97.00	62.20	2011
88.31	133.18	58.06	112.18	90.88	47.22	141.11	61.16	73.49	91.50	74.30	2012
89.02	162.38	77.27	53.89	95.07	48.45	102.46	69.25	73.86	138.70	68.90	2013
92.19	154.98	77.62	48.78	95.37	60.20	116.46	129.30	93.02	81.60	64.60	2014
82.33	109.75	51.13	90.27	95.00	58.41	115.43	90.69	63.35	86.87	62.44	2015
82.54	114.73	50.41	89.25	97.07	56.86	126.92	95.35	66.11	64.70	63.97	المتوسط

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية

4- نسبة التداول (Y4) :

يبين الجدول (12) نتائج نسبة (y4) (نسبة التداول) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشرة والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فاذا ما اردنا المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان مصرف سومر هو أعلى المصارف تحقيقاً لنسبة (y4) إذ بلغت (241.63%) وهذا يعني ان مصرف سومر اقل المصارف عرضة للمخاطرة لامتلاكه سيولة عالية لكنة اقلهم تحقيقاً للعائد بسبب طبيعة العلاقة بين السيولة والعائد إذ كلما ارتفعت السيولة انخفض العائد، بينما مصرف بغداد هو اقل المصارف تحقيقاً لنسبة (y4) إذ بلغت (116.23%) وهذا يعني ان مصرف بغداد اكثر المصارف عرضة للمخاطرة لامتلاكه نسبة سيولة منخفضة مقارنة مع باقي المصارف .

اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابة للعشرة سنوات والمصارف العشرة والذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (158.41%) وعند مقارنة مع المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2011-2013-2014-2015) قد حققت معدلاً اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2006-2007-2008-2009-2010-2012) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري.

وعند مقارنة المعدل العام او مايسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أنّ ثلاثة مصارف كانت اعلى معدلاً من المعدل المعياري وهي (المصرف التجاري، المصرف الاهلي ، ومصرف سومر التجاري) بينما سبعة مصارف كانت اقل من هذا المعدل وهي (مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الاستثمار مصرف الائتمان ، ومصرف دار السلام ، مصرف بابل ، ومصرف الخليج) .

الجدول (12)

نسبة التداول (y4) للمصارف التجارية عينة الدراسة

السنة / المصرف	بغداد	التجاري	الشرق الاطوسط	الاستثمار	الاهلي	الانتمان	دار السلام	بابل	الخليج	سومر	المتوسط
2006	120.30	160.30	105.65	118.90	245.14	109.73	131.14	184.72	130.15	225.53	153.16
2007	122.60	142.20	107.08	137.36	216.61	126.98	90.96	167.21	118.36	201.53	143.09
2008	118.10	144.30	105.42	136.70	173.10	137.24	76.56	138.37	115.39	255.13	140.03
2009	113.70	165.50	105.93	142.34	215.17	143.71	159.86	136.23	122.17	245.53	155.01
2010	110.50	184.80	105.07	150.92	189.76	129.09	97.36	128.59	121.78	254.36	147.22
2011	114.40	219.00	113.47	149.15	227.99	151.61	181.99	148.79	142.30	256.01	170.47
2012	115.00	194.10	118.29	139.63	181.56	144.72	108.81	143.09	146.30	227.34	151.88
2013	115.90	241.00	120.18	151.24	142.77	147.84	85.37	171.29	155.34	257.40	158.83
2014	115.30	271.60	156.71	196.90	170.62	185.76	225.64	198.54	162.87	249.78	193.37
2015	116.50	278.11	146.00	144.77	122.36	139.23	225.98	159.77	133.63	243.71	171.01
المتوسط	116.23	200.09	118.38	146.79	188.51	141.59	138.37	157.66	134.83	241.63	158.41

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية

5- نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5)

يبين الجدول (13) نتائج نسبة (y5) (نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشرة والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فواذا ما اردنا المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان مصرف سومر هو أعلى المصارف تحقيقاً لنسبة (y5) إذ بلغت (62.47%) وهذا يعني ان مصرف سومر استخدم جزء كبير من رأس ماله في تمويل موجوداته دون الاعتماد على الديون، بينما مصرف بغداد هو اقل المصارف تحقيقاً لنسبة (y5) إذ بلغت (16.21%) وهذا يعني ان مصرف بغداد اعتمد على رأس ماله بنسبة اقل من باقي المصارف عينة الدراسة.

اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابه للعشر سنوات والمصارف العشرة والذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (35.61%) وعند مقارنة مع المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2011- 2013- 2014 - 2015) قد حققت معدل

اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2006-2007 - 2008 - 2009 - 2010-2012) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري.

وعند مقارنة المعدل العام او مايسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أن اربعة مصارف كانت اعلى معدل من المعدل المعياري وهي (المصرف التجاري , المصرف الاهلي العراقي، مصرف بابل , ومصرف سومر التجاري) بينما ستة مصارف كانت اقل من هذا المعدل وهي (مصرف بغداد ، مصرف الشرق الاوسط , مصرف الاستثمار مصرف الائتمان ، ومصرف دار السلام , مصرف الخليج).

الجدول (13)

نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y5)(%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط	سومر	الخليج	بابل	دار السلام	الانتماء ن	الاهلي	الاستثمار	الشرق الاوسط	التجاري	بغداد	السنة / المصرف
30.97	59.43	29.52	47.61	16.45	9.43	60.01	18.59	11.95	38.75	17.96	2006
30.64	57.25	20.04	42.84	12.76	21.67	54.59	29.71	12.40	34.19	20.92	2007
28.82	64.17	17.11	32.37	12.06	27.54	44.05	29.74	11.21	32.71	17.19	2008
32.01	62.38	22.89	32.85	15.94	30.75	55.05	32.64	13.55	40.40	13.61	2009
31.15	63.16	23.36	29.73	14.28	22.71	49.20	35.94	14.50	46.30	12.36	2010
36.80	63.06	33.38	39.41	13.90	34.22	57.09	35.73	20.64	54.63	15.95	2011
34.51	58.75	35.10	36.87	18.29	31.26	45.86	31.34	22.92	48.80	15.93	2012
37.57	63.25	38.90	49.04	23.52	32.68	31.07	35.80	26.19	58.71	16.50	2013
45.80	61.93	42.37	60.94	28.47	46.41	42.82	50.79	44.95	63.30	16.00	2014
47.87	71.33	39.66	68.23	28.20	48.80	48.60	50.98	41.17	66.09	15.69	2015
35.61	62.47	30.23	43.99	18.39	30.55	48.83	35.13	21.95	48.39	16.21	المتوسط

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

6- نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع (y6) :

يبين الجدول (14) نتائج نسبة (y6) (نسبة حق الملكية الى اجمالي الودائع) للمصارف عينة الدراسة وخلال المدة الزمنية المعتمدة وكذلك يبين المعدل لكل مصرف على حدة للمدة الزمنية التي تم دراستها والمعدل السنوي على حدة للمصارف عينة الدراسة فضلا عن المعدل العام لكل المصارف خلال السنوات العشرة والذي يمثل المعدل المعياري المعتمد لمقارنة النتائج الأخرى.

فاذا ما اردنا المقارنة بين المصارف التجارية عينة البحث عن طريق المتوسط لكل مصرف الذي تم احتسابه لكل سنوات الدراسة ، إذ كان مصرف سومر هو أعلى المصارف تحقيقا لنسبة (y6) اذ بلغت

(197.14%) وهذا يعني ان مصرف سومر استخدم جزء كبير من رأس ماله في تغطية الودائع دون الاعتماد على الديون, بينما مصرف بغداد هو اقل المصارف تحقيقا لنسبة (y6) اذ بلغت (20.70%) وهذا يعني ان مصرف بغداد اعتمد على رأس ماله بنسبة اقل من باقي المصارف عينة الدراسة لتغطية الودائع.

اما اذا ما اردنا المقارنة بين المعدلات السنوية والمعدل المعياري الذي تم حسابة للعشر سنوات والمصارف العشرة والذي يمثل معدل القطاع الاجرائي في الدراسة والبالغ (80.50%) وعند مقارنة مع المعدلات السنوية ولكل سنة منفردة نجد ان السنوات (2011- 2013- 2014 - 2015) قد حققت معدل اعلى من المعدل المعياري بينما السنوات (2006-2007 - 2008 - 2009 - 2010-2012) حققت معدلات اقل من المعدل المعياري.

وعند مقارنة المعدل العام او مايسمى بالمعدل المعياري بالمعدل لكل مصرف فنجد أن اربعة مصارف كانت اعلى معدل من المعدل المعياري وهي (المصرف التجاري , المصرف الاهلي العراقي، مصرف بابل , ومصرف سومر التجاري) بينما ستة مصارف كانت اقل من هذا المعدل وهي (مصرف بغداد , مصرف الشرق الاوسط , مصرف الاستثمار , مصرف الائتمان ، ومصرف دار السلام , ومصرف الخليج).

الجدول (14)

نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y6)(%) للمصارف التجارية عينة الدراسة

المتوسط	سومر	الخليج	بابل	دار السلام	الانتمان	الاهلي	الاستثمار	الشرق الاوسط	التجاري	بغداد	السنة / المصرف
68.38	168.06	44.73	99.12	20.05	11.03	194.36	26.09	14.95	80.87	24.55	2006
60.46	161.22	26.79	78.55	15.46	30.79	128.10	51.09	15.15	67.63	29.79	2007
59.72	221.34	24.77	49.93	14.13	44.11	82.84	47.13	14.81	75.06	23.09	2008
66.67	204.16	31.58	50.39	19.28	50.28	128.44	52.56	16.69	96.84	16.50	2009
63.85	196.26	33.44	43.75	17.03	31.42	102.33	63.63	18.15	117.76	14.76	2010
81.14	204.72	54.48	66.12	16.78	58.21	139.22	62.55	27.30	162.03	19.96	2011
68.02	151.24	57.17	59.27	23.78	49.46	99.89	61.33	30.49	127.77	19.80	2012
81.43	186.67	72.87	97.22	32.24	51.79	46.77	65.78	36.74	203.31	20.90	2013
109.99	191.98	76.00	168.79	41.17	93.08	78.08	110.52	85.75	234.91	19.60	2014
145.37	285.77	78.59	244.86	39.47	186.25	97.28	108.13	83.81	311.56	18.02	2015
80.50	197.14	50.04	95.80	23.94	60.64	109.73	64.88	34.38	147.77	20.70	المتوسط

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة للسنوات 2006-2015 باستخدام مخرجات الحاسبة الالكترونية.

الفصل الثالث (الأطار التحليلي والعملي لمتغيرات الدراسة)

المبحث الثالث (تحليل العلاقات الرابطة بين المتغيرات)

يتضمن هذا المبحث التحليل الإحصائي للعلاقات الرابطة بين متغيرات الدراسة ومؤشراتها فضلا عن اختبار فرضياتها وبيان مدى قبول هذه الفرضيات او رفضها , و كذلك يهدف هذا المبحث الى تحليل علاقة الارتباط والأثر لمؤشرات المتغير المستقل المتمثل بالعائد (X1) التي هي: العائد على الموجودات (X11), معدل العائد على الودائع (X12) و مؤشرات المتغير المستقل ايضا المخاطرة (X2) التي هي : نسبة القروض الى مجموع الموجودات (X21) , نسبة القروض الى مجموع الودائع (X22) , فضلا عن مؤشرات قرار الاستثمار والتي هي : نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X31) , نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (X32) في مؤشرات المتغير التابع والمتمثل بالاداء المالي (Y) التي هي: معدل العائد على حق الملكية (Y1), معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2) ونسبة الرصيد النقدي (Y3) , نسبة التداول (Y4) , نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5) , نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (Y6) وذلك عن طريق الاعتماد على عدد من المقاييس والأساليب الإحصائية التي تم ايجاد قيمها بواسطة البرامج المكتبية والإحصائية الخاصة بالحاسبة الالكترونية المتمثلة بالبرامج: (IBM SPSS Statistics v.22) و (Microsoft Excel 2013).

أولاً: التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط والأثر بين معدل العائد على الموجودات (X11) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

1- تحليل علاقة الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (x11) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

لاختبار الفرضية وتحليلها والتي تنص على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية بين العائد و الاداء المالي) تم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) كمقياس إحصائي لتحديد نوع العلاقة وقوتها بين نسبة (x11) ونسب (Y) كما تم استخدام اختبار (t) لمعرفة معنوية هذه العلاقة.

أ- علاقة الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (x11) ومعدل العائد على حق الملكية (y1):

من خلال الجدول (15) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x11) ونسبة (y1) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت جميع قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرف سومر أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.99) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي قوية جدا بين معدل العائد على الموجودات (x11) ومعدل العائد على حق الملكية (y1), فيما حقق مصرف دار

السلام معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.65) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي سومر ومصرف دار السلام .

ب- علاقة الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (x11) ومعدل العائد على الاموال المتاحة (y2): يظهر في الجدول (15) وجود علاقة ارتباط بين نسبيتي (x11) و (y2) تراوحت درجتها من قوية جدا الى متوسطة وكانت العلاقة طردية في المصارف جميعها وبالنسبة لقيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية, وقد حقق مصرف بغداد أقوى علاقة ارتباط بين النسبتين المتمثلة ب (x11) و (y2) وقد كانت هذه العلاقة طردية إذ بلغت درجتها (0.98) في حين ان ادنى علاقة ارتباط كانت في مصرف دار السلام الذي بلغت درجة الارتباط فيه (0.60) وهي علاقة طردية متوسطة.

ت- علاقة الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (x11) ونسبة الرصيد النقدي (y3): يظهر الجدول (15) ان علاقة الارتباط بين نسبيتي معدل العائد على الموجودات (x11) و نسبة الرصيد النقدي (y3) كانت تتراوح من قوية الى متوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف التجارية عينة الدراسة, واما قيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية لعلاقات الارتباط جميعها لكل المصارف التجارية عينة الدراسة, وقد حقق مصرف الشرق الاوسط اعلى درجة لعلاقة الارتباط إذ بلغت (0.77) وهي علاقة طردية قوية في حين حقق كل من مصرف الاستثمار ومصرف بابل لأقل معامل ارتباط إذ بلغ (0.54) وهي علاقة طردية متوسطة وتراوحت درجة الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين.

ث- علاقة الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (x11) ونسبة التداول (y4): من خلال الجدول (15) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x11) ونسبة (y4) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق المصرف الاهلي أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.87) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين معدل العائد على الموجودات (x11) ونسبة التداول (y4), فيما حقق مصرف الاستثمار معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.66) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي الاهلي والاستثمار .

ج- علاقة الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (x_{11}) ونسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y_5): من خلال الجدول (15) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x_{11}) ونسبة (y_5) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط، إذ حقق مصرف الاستثمار أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.88) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين معدل العائد على الموجودات (x_{11}) ونسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y_5)، فيما حقق المصرف التجاري معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.62) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين

ح- علاقة الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (x_{11}) ونسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y_6): من خلال الجدول (15) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x_{11}) ونسبة (y_6) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت جميع قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط، إذ حقق المصرف التجاري أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.86) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين معدل العائد على الموجودات (x_{11}) ونسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y_6)، فيما حقق مصرف الاهلي معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.56) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين المصرف التجاري والمصرف الاهلي.

الجدول (15)

علاقة الارتباط بين معدل العائد على الموجودات (x11) ومؤشرات الاداء المالي (y) واختبار T

Y6		Y5		Y4		Y3		Y2		Y1		المؤشر	ت
t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	المصرف/العلاقة	
4.589	0.84	3.291	0.74	2.924	0.70	2.038	0.56	14.407	0.98	11.386	0.97	بغداد	1
5.033	0.86	2.352	0.62	3.059	0.71	2.303	0.61	3.667	0.77	9.776	0.96	التجاري	2
3.233	0.73	2.760	0.68	2.908	0.70	3.632	0.77	8.266	0.94	4.721	0.84	الشرق الاوسط	3
2.309	0.61	5.476	0.88	2.650	0.66	1.930	0.54	5.920	0.89	8.936	0.95	الاستثمار	4
2.002	0.56	3.486	0.76	5.370	0.87	2.949	0.70	4.535	0.83	5.102	0.86	الاهلي	5
2.519	0.64	3.739	0.78	3.644	0.77	2.539	0.65	7.093	0.92	2.924	0.70	الائتمان	6
3.361	0.75	2.396	0.62	4.042	0.80	3.077	0.72	2.221	0.60	2.594	0.65	دار السلام	7
2.999	0.71	3.801	0.79	3.068	0.72	1.910	0.54	3.381	0.75	8.844	0.95	بابل	8
2.974	0.70	4.282	0.82	4.159	0.81	2.580	0.65	4.924	0.85	3.381	0.75	الخليج	9
2.539	0.65	2.957	0.70	5.294	0.87	3.371	0.75	9.546	0.95	47.363	0.99	سومر	10

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

ومن خلال الجدول (16) الذي يظهر فيه علاقة الارتباط واختبار t بين متوسط معدل العائد على الموجودات (Ax11) ومتوسط نسب الاداء المالي (AY) وهو يشير الى وجود علاقة ارتباط بينهما وان هذه العلاقة تتراوح بين علاقة قوية جدا الى علاقة متوسطة , وكانت هذه العلاقة طردية بين متوسط معدل العائد على الموجودات (Ax11) و معدل مؤشرات الاداء المالي التي هي (Ay1), (Ay2), و (Ay3), (Ay4), (AY5) , (AY6) , وان قيم t المحسوبة تحت مستوى معنوية (5%) كانت اكبر من قيم t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى معنوية علاقة الارتباط بين المعدلات.

الجدول (16)

علاقة الارتباط لمتوسط معدل العائد على الموجودات (AX11) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار T

ت	AY6		AY5		AY4		AY3		AY2		AY1		المؤشر
	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	المعدل/العلاقة
	3.620	0.77	4.841	0.85	2.708	0.67	2.636	0.66	3.739	0.78	4.144	0.81	AX11

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

2- تحليل علاقة الأثر بين معدل العائد على الموجودات (x11) و الاداء المالي (Y):

لتحليل واختبار الفرضية التي نصت على (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية معنوية للعائد في الاداء المالي) ولإثبات هذه الفرضية تم استخدام معامل الانحدار البسيط (b) واستخدام اختبار (F) لاختبار معنويته, وكذلك تم استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة ما تفسره نسبة معدل العائد على الموجودات من تغيرات تأثرت بها مؤشرات الاداء المالي وهذا ما يشير اليه الجدول رقم (17) والذي يتبين من خلاله حساب هذه المقاييس الإحصائية بين معدل العائد على الموجودات (x11) ومؤشرات الاداء المالي التي هي : معدل العائد على حق الملكية (Y1), معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2) , نسبة الرصيد النقدي (Y3) , نسبة التداول (Y4) , نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5) , نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (Y6), إذ ظهرت نتائج علاقة الأثر بين هذه المؤشرات وكذلك اختبار F المحسوبة التي كانت اكبر من (F) الجدولية التي بلغت (5.3177) بدرجة حرية (8/1) عند مستوى معنوية (5%) في أغلب اختبارات نتائج الأثر وهذا يدل على معنوية علاقة الأثر بين معدل العائد على الموجودات (X11) ونسب الاداء المالي (Y).

الجدول (17)

علاقة الأثر بين معدل العائد على الموجودات (X11) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار F ومعامل التحديد R^2

ت	المؤشر المصرف/العلاقة	Y6			Y5			Y4			Y3			Y2			Y1		
		F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b
1	بغداد	12.118	0.70	1.320	12.051	0.55	1.831	8.103	0.49	1.385	8.583	0.32	2.105	22.547	0.96	0.783	18.265	0.94	0.802
2	التجاري	12.620	0.74	1.254	12.357	0.38	2.627	8.102	0.51	1.324	8.260	0.37	1.793	9.182	0.60	1.252	16.045	0.91	0.821
3	الشرق الاوسط	11.131	0.54	1.722	12.042	0.46	2.182	8.104	0.48	1.393	8.126	0.59	1.119	14.032	0.88	0.849	9.941	0.71	1.053
4	الاستثمار	11.482	0.37	2.486	14.239	0.77	1.300	8.162	0.44	1.540	8.769	0.29	2.272	11.160	0.80	0.943	14.914	0.90	0.835
5	الاهلي	12.021	0.31	3.003	12.136	0.57	1.740	9.512	0.76	0.886	7.981	0.49	1.353	9.779	0.70	1.078	10.299	0.74	1.009
6	الانتمان	11.270	0.41	2.237	12.292	0.61	1.644	8.254	0.60	1.133	8.091	0.42	1.594	12.542	0.85	0.884	9.003	0.49	1.539
7	دار السلام	11.172	0.56	1.662	12.305	0.39	2.568	8.463	0.64	1.047	7.983	0.51	1.297	9.410	0.35	2.118	9.096	0.43	1.753
8	بابل	11.100	0.50	1.851	12.338	0.62	1.623	8.102	0.51	1.320	8.808	0.29	2.306	9.064	0.56	1.340	14.793	0.90	0.836
9	الخليج	11.100	0.50	1.866	12.768	0.67	1.491	8.536	0.66	1.026	8.071	0.43	1.564	10.128	0.73	1.028	9.064	0.56	1.340
10	سومر	11.255	0.42	2.217	12.001	0.49	2.029	9.442	0.76	0.892	8.034	0.56	1.192	15.733	0.91	0.824	71.330	1.00	0.753

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

الجدول (18)

علاقة الأثر بين متوسط معدل العائد على الموجودات (AX11) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار F ومعامل التحديد R^2

ت	المؤشر المعدل/العلاقة	Y6			Y5			Y4			Y3			Y2			Y1		
		F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b
1	AX11	11.297	0.59	1.342	13.400	0.72	1.004	8.143	0.45	1.995	8.047	0.44	1.060	9.219	0.61	1.14	9.474	0.66	1.044

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

وأما عند اجراء التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر واختبار (F) وتحليل (R^2) بين متوسط معدل العائد على الموجودات (Ax11) ومتوسط نسب الاداء المالي (AY) نرى ذلك من خلال الجدول رقم (18) الذي يظهر فيه وجود أثر لـ (Ax11) في (AY) للمصارف التجارية عينة الدراسة وهي ذات دلالة معنوية لان اختبار F المحسوبة كان اكبر من F الجدولية البالغة (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%) وهذا يشير الى معنوية علاقة الأثر بين المعدلات, وتظهر نتائج معامل التحديد (R^2) التي تشير الى ان التغيرات في متوسط مؤشرات الاداء المالي يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات الحاصلة في متوسط معدل العائد على الموجودات.

ثانياً: التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط والأثر بين معدل العائد على الودائع (x12) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

1- تحليل علاقة الارتباط بين معدل العائد على الودائع (x12) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

يمكن اختبار الفرضية التي نصت على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين العائد و الاداء المالي) وتحليلها باستخدام معامل الارتباط البسيط (r) لتحديد نوع العلاقة وقوتها بين نسبة (X12) ونسب (Y) كما تم استخدام اختبار t لمعرفة معنوية هذه العلاقة, وهذا ما تم عرضه في الجدول رقم (19) ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين معدل العائد على الودائع (X12) وكل نسبة من نسب الاداء المالي (Y) التي هي: معدل العائد على حق الملكية (Y1), معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2) ونسبة الرصيد النقدي (Y3), نسبة التداول (Y4), نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5), نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (Y6) وكالاتي:

أ- علاقة الارتباط بين معدل العائد على الودائع (X12) ونسبة معدل العائد على حق الملكية (y1): من خلال الجدول (19) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نسبة (X12) ونسبة (y1) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرفسومر أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.99) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف طردية قوية بين نسبة معدل العائد على الودائع (X12) ومعدل العائد على حق الملكية (y1), فيما حقق مصرف الخليج معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.59) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين هذين المصرفين.

ب- علاقة الارتباط بين معدل العائد على الودائع (x_{12}) ومعدل العائد على الاموال المتاحة (y_2):
 يظهر في الجدول (19) وجود علاقة ارتباط بين نسبيتي (x_{12}) و(y_2) تراوحت درجتها من قوية جدا الى متوسطة وكانت العلاقة طردية في المصارف جميعها وبالنسبة لقيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية, وقد حقق مصرف دار السلام أقوى علاقة ارتباط بين النسبتين المتمثلة ب (x_{12}) و (y_2) وقد كانت هذه العلاقة طردية إذ بلغت درجتها (0.99) في حين ان ادنى علاقة ارتباط كانت في مصرف الائتمان الذي بلغت درجة الارتباط فيه (0.67) وهي علاقة طردية متوسطة.

ت- علاقة الارتباط بين معدل العائد على الودائع (x_{12}) ونسبة الرصيد النقدي (y_3): يظهر الجدول (19) ان علاقة الارتباط بين نسبيتي معدل العائد على الودائع (x_{12}) ونسبة الرصيد النقدي (y_3) كانت تتراوح من قوية الى متوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف التجارية عينة الدراسة, واما قيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية لعلاقات الارتباط جميعها لكل المصارف التجارية عينة الدراسة, وقد حقق مصرف بابل اعلى درجة لعلاقة الارتباط إذ بلغت (0.85) وهي علاقة طردية قوية في حين حقق كل من مصرف الاستثمار ومصرف الخليج لأقل معامل ارتباط إذ بلغ (0.54) وهي علاقة طردية متوسطة وتراوحت درجة الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين.

ث- علاقة الارتباط بين معدل العائد على الودائع (x_{12}) ونسبة التداول (y_4): من خلال الجدول (19) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x_{12}) ونسبة (y_4) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرف سومر أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.89) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين معدل العائد على الودائع (x_{12}) ونسبة التداول (y_4), فيما حقق مصرف الشرق الاوسط معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.61) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي سومر والشرق الاوسط .

ج- علاقة الارتباط بين معدل العائد على الودائع (x_{12}) ونسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y_5): من خلال الجدول (19) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x_{12}) ونسبة (y_5) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرف الائتمان أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته)

(0.86) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين معدل العائد على الودائع (x12) ونسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y5). فيما حقق مصرف الشرق الاوسط معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.64) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين

ح-علاقة الارتباط بين معدل العائد على الودائع (x12) ونسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y6): من خلال الجدول (19) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x12) ونسبة (y6) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط. إذ حقق مصرف الائتمان أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.89) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين معدل العائد على الودائع (x12) ونسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y6). فيما حقق مصرف الشرق الاوسط معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.64) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرف الائتمان ومصرف الشرق الاوسط.

الجدول (19)

علاقة الارتباط بين معدل العائد على الودائع (X12) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار T

Y6		Y5		Y4		Y3		Y2		Y1		المؤشر	ت
t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	المصرف/العلاقة	
3.122	0.72	3.033	0.71	2.594	0.65	4.085	0.81	6.158	0.90	7.714	0.93	بغداد	1
4.251	0.82	2.352	0.62	3.086	0.72	4.347	0.82	2.999	0.71	8.420	0.94	التجاري	2
2.486	0.64	2.097	0.57	2.280	0.61	3.330	0.74	7.249	0.92	3.609	0.77	الشرق الاوسط	3
2.852	0.69	2.505	0.64	2.371	0.62	1.940	0.54	6.421	0.91	5.079	0.86	الاستثمار	4
4.740	0.85	4.430	0.83	4.100	0.81	3.131	0.72	6.758	0.91	5.033	0.86	الاهلي	5
5.732	0.89	5.033	0.86	4.861	0.85	1.965	0.55	2.700	0.67	3.204	0.73	الائتمان	6
3.025	0.71	3.077	0.72	2.358	0.62	2.291	0.61	3.420	0.99	5.056	0.86	دار السلام	7
3.176	0.73	3.776	0.78	3.530	0.76	4.820	0.85	6.343	0.90	4.000	0.80	بابل	8
4.330	0.82	4.663	0.84	4.144	0.81	1.915	0.54	3.214	0.73	2.198	0.59	الخليج	9
4.989	0.86	4.159	0.81	5.953	0.89	3.086	0.72	8.501	0.94	21.00	0.99	سومر	10

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

ومن خلال الجدول (20) الذي يظهر فيه علاقة الارتباط واختبار t بين متوسط معدل العائد على الودائع (Ax12) ومتوسطات نسب الاداء المالي (AY) نجد هناك علاقة ارتباط بينهما وتتراوح درجة هذه العلاقة من علاقة قوية جدا الى علاقة متوسطة , وكانت هذه العلاقة طردية بين (Ax12) وكل من (Ay1), (Ay2), (Ay3), (AY4), (AY5), (AY6) وان جميع قيم t المحسوبة تحت مستوى معنوية (5%) كانت اكبر من قيم t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى معنوية العلاقة بين المعدلات.

الجدول (20)

علاقة الارتباط لمتوسط معدل العائد على الودائع (AX12) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار T

ت	المؤشر		AY6		AY5		AY4		AY3		AY2		AY1	
	المعدل/العلاقة		t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r
	AX12		6.19	0.90	2.86	0.69	2.78	0.68	3.62	0.77	3.40	0.75	4.14	0.81

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

2- تحليل علاقة الأثر بين معدل العائد على الودائع (X12) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

لتحليل الفرضية التي نصت على (لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية للعائد في الاداء المالي) واختبارها وإثباتها تم استخدام معامل الانحدار البسيط (b) واستخدام اختبار (F) لاختبار معنويته, وكذلك تم استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة ما تفسره نسبة معدل العائد على الودائع من تغيرات تأثرت بها مؤشرات الاداء المالي وهذا ما يشير اليه الجدول رقم (21) والذي يمكن من خلاله حساب هذه المقاييس الإحصائية بين معدل العائد على الودائع (x12) ومؤشرات الاداء المالي (Y) المتمثلة بمعدل العائد على حق الملكية (Y1), معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2) , نسبة الرصيد النقدي (Y3) , نسبة التداول (Y4) , نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5) , نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (Y6) , إذ ظهرت نتائج علاقة الأثر بين هذه المؤشرات وكذلك اختبار F المحسوبة التي كانت اكبر من F الجدولية التي بلغت (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%) في كل اختبارات نتائج الأثر وهذا يدل على معنوية علاقة الأثر بين نسبة (x12) ونسب (Y).

الجدول (21)

علاقة الأثر بين معدل العائد على الودائع (X12) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار F ومعامل التحديد R^2

ت	المؤشر	Y6			Y5			Y4			Y3			Y2			Y1		
		F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b
1	بغداد	11.109	0.52	1.779	12.001	0.51	1.978	8.186	0.43	1.578	8.363	0.65	1.024	11.430	0.81	0.928	13.321	0.87	0.863
2	التجاري	11.781	0.67	1.386	12.357	0.38	2.627	8.103	0.51	1.313	8.535	0.68	0.982	9.000	0.50	1.500	14.234	0.89	0.845
3	الشرق الاوسط	11.297	0.41	2.272	12.777	0.33	3.046	8.407	0.37	1.844	8.024	0.55	1.205	12.736	0.85	0.878	9.154	0.59	1.268
4	الاستثمار	11.114	0.47	1.949	12.195	0.41	2.434	8.326	0.38	1.756	8.750	0.29	2.255	11.734	0.82	0.914	10.276	0.74	1.012
5	الاهلي	12.282	0.71	1.295	12.923	0.69	1.459	8.498	0.65	1.036	7.987	0.52	1.276	12.135	0.84	0.898	10.232	0.74	1.016
6	الانتمان	13.509	0.78	1.178	13.643	0.74	1.355	9.062	0.72	0.932	8.704	0.30	2.214	9.050	0.45	1.676	9.020	0.53	1.407
7	دار السلام	11.100	0.50	1.835	12.004	0.51	1.951	8.336	0.38	1.767	8.271	0.37	1.805	30.761	0.98	0.767	10.254	0.74	1.014
8	بابل	11.118	0.53	1.750	12.319	0.61	1.631	8.207	0.58	1.163	8.894	0.72	0.923	11.643	0.82	0.918	9.375	0.64	1.172
9	الخليج	11.856	0.68	1.369	13.187	0.71	1.414	8.526	0.66	1.029	8.798	0.29	2.298	9.021	0.53	1.404	9.439	0.35	2.147
10	سومر	12.567	0.73	1.259	12.646	0.66	1.520	10.077	0.80	0.846	7.983	0.51	1.294	14.339	0.89	0.843	27.370	0.97	0.771

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

الجدول (22)

علاقة الاثر بين متوسط معدل العائد على الودائع (AX12) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار F ومعامل التحديد R^2

ت	المؤشر	Y6			Y5			Y4			Y3			Y2			Y1		
		F	R2	b	F	R2	b	F	R2	b	F	R2	b	F	R2	b	F	R2	b
1	AX12	14.147	0.81	1.464	12.014	0.48	1.755	8.123	0.46	1.356	8.121	0.59	1.675	9.071	0.56	1.073	9.474	0.66	1.176

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

واما عند التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر واختبار F وتحليل (R^2) بين متوسط معدل العائد على الودائع (Ax12) ومعدل نسب الاداء المالي (AY) نرى ذلك من خلال الجدول (22) الذي يظهر فيه وجود أثر لمتوسط معدل العائد على الودائع في مؤشرات الاداء المالي وهي ذات دلالة معنوية لان قيمة اختبار F المحسوبة كانت اكبر من F الجدولية البالغة (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%)، وكذلك يظهر في الجدول (23) نتائج معامل التحديد (R^2) التي تشير الى ان التغيرات الحاصلة في متوسط مؤشرات الاداء المالي يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات الحاصلة في متوسط معدل العائد على الودائع وبناءً على ما تقدم تُرفض فرضيتي العدم وتُقبل الفرضيات البديلة ومفادها :

"توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين العائد والاداء المالي".

"يوجد اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية للعائد في الاداء المالي".

ثالثا: التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط والأثر بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات

(x21) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

1- تحليل علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x21) ومؤشرات الاداء

المالي (Y):

لاختبار الفرضية التي نصت على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين المخاطرة و الاداء المالي) وتحليلها تم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) كمقياس إحصائي لتحديد نوع العلاقة وقوتها بين نسبة (x21) ونسب (Y) كما تم استخدام اختبار t لمعرفة معنوية هذه العلاقة، وهذا ما تم عرضه في الجدول رقم (23) ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x21) وكل نسبة من نسب الاداء المالي (Y) التي هي : معدل العائد على حق الملكية (Y1)، معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2)، نسبة الرصيد النقدي (Y3)، نسبة التداول (Y4)، نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5) و نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (Y6) وكالاتي:

أ- علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x21) ومعدل العائد على حق الملكية

(y1): من خلال الجدول (23) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة

(x21) ونسبة (y1) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع

المصارف وكانت جميع قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت

درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط، إذ حقق المصرف التجاري أقوى معامل

ارتباط إذ بلغت درجته (0.92) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي قوية جدا بين

نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x21) ومعدل العائد على حق الملكية (y1)، فيما حقق

مصرف الشرق الاوسط معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.55) وتراوحت درجات

الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي التجاري والشرق الاوسط .

ب- علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x_{21}) ومعدل العائد على الاموال المتاحة (y_2): يظهر في الجدول (23) وجود علاقة ارتباط بين نسبي (x_{21}) و (y_2) تراوحت درجتها من قوية جدا الى متوسطة وكانت العلاقة طردية في المصارف جميعها وبالنسبة لقيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية, وقد حقق مصرف بغداد أقوى علاقة ارتباط بين النسبتين المتمثلة ب (x_{21}) و (y_2) وقد كانت هذه العلاقة طردية إذ بلغت درجتها (0.90) في حين ان ادنى علاقة ارتباط كانت في المصرف الاهلي الذي بلغت درجة الارتباط فيه (0.61) وهي علاقة طردية متوسطة وتراوحت النسب الاخرى بين هاتين النسبتين.

ت- علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x_{21}) ونسبة الرصيد النقدي (y_3): يظهر الجدول (23) ان علاقة الارتباط بين نسبي القروض الى مجموع الموجودات (x_{21}) ونسبة الرصيد النقدي (y_3) كانت تتراوح من قوية جدا الى متوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف التجارية عينة الدراسة, واما قيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية لعلاقات الارتباط جميعها لكل المصارف التجارية عينة الدراسة, وقد حقق مصرف بابل اعلى درجة لعلاقة الارتباط إذ بلغت (0.90) وهي علاقة طردية قوية جدا في حين حقق المصرف الاهلي لأقل معامل ارتباط إذ بلغ (0.52) وهي علاقة طردية متوسطة وتراوحت درجة الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين.

ث- علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x_{21}) ونسبة التداول (y_4): من خلال الجدول (23) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x_{21}) ونسبة (y_4) تراوحت بين القوية والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرف بابل أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.86) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x_{21}) ونسبة التداول (y_4), فيما حقق مصرف سومر معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.57) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي بابل وسومر .

ج- علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x_{21}) ونسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y_5): من خلال الجدول (23) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x_{21}) ونسبة (y_5) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرف الخليج أقوى

معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.89) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x21) ونسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y5), فيما حقق مصرف سومر معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.54) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين.

ح- علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x21) ونسبة حق الملكية الى مجموع الودائع(y6): من خلال الجدول (23) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x21) ونسبة (y6) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرف الشرق الاوسط أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.90) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x21) ونسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y6), فيما حقق مصرف بغداد معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.54) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرف الشرق الاوسط ومصرف بغداد .

الجدول (23)

علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (X21) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار T

Y6		Y5		Y4		Y3		Y2		Y1		المؤشر	ت
t	r	T	r	t	r	t	r	t	r	t	r	المصرف/العلاقة	
1.905	0.54	3.086	0.72	2.678	0.67	2.440	0.63	6.268	0.90	4.159	0.81	بغداد	1
3.113	0.72	3.597	0.77	3.059	0.71	2.643	0.66	3.186	0.73	7.144	0.92	التجاري	2
6.123	0.90	3.233	0.73	3.113	0.72	3.945	0.80	3.242	0.73	1.955	0.55	الشرق الاوسط	3
4.314	0.82	3.632	0.77	2.440	0.63	3.186	0.73	3.530	0.76	3.122	0.72	الاستثمار	4
4.924	0.85	3.176	0.73	3.541	0.76	1.836	0.52	2.334	0.61	2.125	0.58	الاهلي	5
2.546	0.65	4.946	0.86	3.059	0.71	3.530	0.76	2.982	0.71	5.422	0.88	الانتمان	6
4.499	0.83	4.396	0.83	3.541	0.76	4.042	0.80	4.701	0.84	2.957	0.70	دار السلام	7
3.381	0.75	5.396	0.87	4.967	0.86	6.158	0.90	3.752	0.78	2.108	0.58	بابل	8
5.644	0.88	5.953	0.89	3.814	0.79	3.122	0.72	3.223	0.73	3.530	0.76	الخليج	9
3.086	0.72	1.910	0.54	2.065	0.57	3.959	0.80	3.330	0.74	4.000	0.80	سومر	10

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

ومن خلال الجدول (24) الذي يظهر فيه علاقة الارتباط واختبار t بين متوسط نسبة القروض الى مجموع الموجودات (Ax21) ومتوسطات نسب الاداء المالي (AY) نجد هناك علاقة ارتباط بينهما وكانت معظم درجات هذه العلاقة تتراوح بين القوية جدا والمتوسطة , وكانت هذه العلاقة طردية بين (Ax21) وكل من (Ay1), (Ay2), (Ay3), (Ay4), (AY5), (AY6) وان جميع قيم t المحسوبة تحت مستوى معنوية (5%) كانت اكبر من قيم t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى معنوية العلاقة بين المعدلات.

الجدول (24)

علاقة الارتباط لمتوسط نسبة القروض الى مجموع الموجودات (AX21) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار T

AY6		AY5		AY4		AY3		AY2		AY1		المؤشر	ت
t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	المعدل/العلاقة	
2.78	0.68	7.59	0.93	3.51	0.76	2.86	0.69	4.30	0.82	5.86	0.89	AX21	

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

2- تحليل علاقة الأثر بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (X21) ومؤشرات الاداء المالي

(Y):

لتحليل الفرضية التي نصت على (لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية للمخاطرة في الاداء المالي) واختبارها وإثباتها تم استخدام معامل الانحدار البسيط (b) واستخدام اختبار (F) لاختبار معنويته, وكذلك تم استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يقيس نسبة ما تفسره نسبة القروض الى مجموع الموجودات من تغيرات تأثرت بها مؤشرات الاداء المالي وهذا ما يشير اليه الجدول رقم (25) والذي يمكن من خلاله حساب هذه المقاييس الإحصائية بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (x21) ومؤشرات الاداء المالي (Y) المتمثلة بمعدل العائد على حق الملكية (Y1), معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2), نسبة الرصيد النقدي (Y3), نسبة التداول (Y4), نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5), نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (Y6), إذ ظهرت نتائج علاقة الأثر بين هذه المؤشرات وكذلك اختبار F المحسوبة التي كانت اكبر من F الجدولية التي بلغت (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%) في كل اختبارات نتائج الأثر وهذا يدل على معنوية علاقة الأثر بين نسبة (x21) ونسب (Y).

الجدول (25)

علاقة الأثر بين نسبة القروض الى مجموع الموجودات (X21) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار F ومعامل التحديد R^2

ت	المؤشر	Y6			Y5			Y4			Y3			Y2			Y1		
		F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b
1	بغداد	12.265	0.29	3.220	12.005	0.51	1.945	8.152	0.44	1.522	8.151	0.40	1.670	11.555	0.81	0.922	9.484	0.66	1.140
2	التجاري	11.108	0.52	1.784	12.198	0.59	1.695	8.102	0.51	1.324	15.836	0.07	9.762	9.016	0.53	1.415	12.605	0.85	0.882
3	الشرق الاوسط	14.047	0.81	1.147	12.034	0.54	1.861	8.105	0.52	1.302	8.281	0.63	1.050	9.027	0.54	1.392	9.838	0.30	2.516
4	الاستثمار	11.840	0.67	1.372	12.220	0.59	1.682	8.273	0.40	1.695	7.994	0.53	1.255	9.119	0.58	1.292	9.007	0.52	1.443
5	الاهلي	12.491	0.73	1.268	12.020	0.53	1.892	8.212	0.58	1.159	8.962	0.27	2.441	9.285	0.38	1.989	9.541	0.33	2.245
6	الانتمان	11.250	0.42	2.210	13.531	0.73	1.368	8.102	0.51	1.324	6.447	0.00	1.729	9.000	0.50	1.509	10.623	0.77	0.980
7	دار السلام	12.024	0.69	1.336	12.887	0.68	1.466	8.212	0.58	1.159	8.337	0.64	1.031	9.924	0.71	1.055	9.001	0.49	1.522
8	بابل	11.179	0.56	1.653	14.128	0.76	1.309	9.152	0.73	0.921	10.134	0.81	0.823	9.226	0.61	1.230	9.566	0.33	2.268
9	الخليج	13.391	0.78	1.186	14.929	0.80	1.254	8.335	0.62	1.093	7.986	0.52	1.279	9.023	0.54	1.400	9.119	0.58	1.292
10	سومر	11.104	0.51	1.799	13.245	0.29	3.468	8.671	0.32	2.100	8.289	0.64	1.047	9.049	0.55	1.359	9.375	0.64	1.172

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

الجدول (26)

علاقة الاثر بين متوسط نسبة القروض الى مجموع الموجودات (AX21) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار F ومعامل التحديد R^2

ت	المؤشر	Y6			Y5			Y4			Y3			Y2			Y1		
		F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b
1	AX21	11.132	0.46	1.877	17.553	0.86	1.566	8.199	0.58	1.656	7.989	0.48	0.789	9.588	0.67	1.353	11.089	0.79	1.996

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

و اما عند التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر واختبار F وتحليل (R2) بين متوسط نسبة القروض الى مجموع الموجودات (Ax21) ومتوسط نسب الاداء المالي (AY) نرى ذلك من خلال الجدول (26) الذي يظهر فيه وجود أثر لمتوسط نسبة القروض الى مجموع الموجودات في متوسط مؤشرات الاداء المالي وهي ذات دلالة معنوية لان قيمة اختبار F المحسوبة كان اكبر من F الجدولية البالغة (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%) , وكذلك يظهر في الجدول (26) نتائج معامل التحديد (R2) التي تشير الى ان التغيرات الحاصلة في متوسط مؤشرات الاداء المالي يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات الحاصلة في متوسط نسبة القروض الى مجموع الموجودات.

رابعاً: التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط والأثر بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

1- تحليل علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

لاختبار الفرضية التي نصت على (لاتوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين المخاطرة و الاداء المالي) وتحليلها تم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) كمقياس إحصائي لتحديد نوع العلاقة وقوتها بين نسبة (x22) ونسب (Y) كما تم استخدام اختبار t لمعرفة معنوية هذه العلاقة, وهذا ما تم عرضه في الجدول (27) ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) وكل نسبة من نسب الاداء المالي (Y) التي هي : معدل العائد على حق الملكية (Y1), معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2) , نسبة الرصيد النقدي (Y3) , نسبة التداول (Y4) , نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5) و نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (Y6) وكالاتي:

أ- **علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ومعدل العائد على حق الملكية (y1):** من خلال الجدول (27) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x22) ونسبة (y1) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرف بغداد أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.93) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي قوية جدا بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ومعدل العائد على حق الملكية (y1), فيما حقق مصرف

دار السلام معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.61) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي بغداد ودار السلام .

ب- علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ومعدل العائد على الاموال المتاحة (y2): يظهر في الجدول (27) وجود علاقة ارتباط بين نسبي (x22) و (y2) تراوحت درجتها من قوية جدا الى متوسطة وكانت العلاقة طردية في المصارف جميعها وبالنسبة لقيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية, وقد حقق مصرف بغداد أقوى علاقة ارتباط بين النسبتين المتمثلة ب (x22) و (y2) وقد كانت هذه العلاقة طردية إذ بلغت درجتها (0.91) في حين ان ادنى علاقة ارتباط كانت في مصرف بابل الذي بلغت درجة الارتباط فيه (0.62) وهي علاقة طردية متوسطة وتراوحت النسب الاخرى بين هاتين النسبتين.

ت- علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ونسبة الرصيد النقدي (y3): يظهر الجدول (27) ان علاقة الارتباط بين نسبي القروض الى مجموع الودائع (x22) ونسبة الرصيد النقدي (y3) كانت تتراوح من قوية الى متوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف التجارية عينة الدراسة, واما قيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية لعلاقات الارتباط جميعها لكل المصارف التجارية عينة الدراسة, وقد حقق مصرف بابل اعلى درجة لعلاقة الارتباط إذ بلغت (0.77) وهي علاقة طردية قوية في حين حقق مصرف الشرق الاوسط لأقل معامل ارتباط إذ بلغ (0.57) وهي علاقة طردية متوسطة وتراوحت درجة الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين.

ث- علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ونسبة التداول (y4): من خلال الجدول (27) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x22) ونسبة (y4) تراوحت بين القوية والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرف الخليج أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.78) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ونسبة التداول (y4), فيما حقق مصرف سومر معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.56) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي الخليج وسومر.

ج- علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ونسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y5): من خلال الجدول (27) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x22) ونسبة (y5) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط، إذ حقق مصرف بابل أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.97) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ونسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y5)، فيما حقق مصرف بغداد معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.51) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين

ح- علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ونسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y6): من خلال الجدول (27) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x22) ونسبة (y6) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط، إذ حقق مصرف الخليج أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.93) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ونسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y6)، فيما حقق مصرف الشرق الاوسط معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.56) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرف الشرق الاوسط ومصرف الخليج .

الجدول (27)

علاقة الارتباط بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (X22) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار T

Y6		Y5		Y4		Y3		Y2		Y1		المؤشر	ت
t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	المصرف/العلاقة	
2.415	0.63	1.755	0.51	2.868	0.69	3.519	0.76	6.627	0.91	7.472	0.93	بغداد	1
3.149	0.72	2.358	0.62	2.377	0.62	2.371	0.62	5.056	0.86	4.159	0.81	التجاري	2
2.002	0.56	1.905	0.54	3.223	0.73	2.054	0.57	4.314	0.82	2.377	0.62	الشرق الاوسط	3
5.056	0.86	5.920	0.89	3.423	0.75	3.077	0.72	3.679	0.78	2.396	0.62	الاستثمار	4
2.767	0.68	5.244	0.87	2.268	0.60	3.310	0.74	2.775	0.68	3.402	0.75	الاهلي	5
2.650	0.66	4.266	0.82	2.657	0.66	2.525	0.64	3.281	0.74	4.100	0.81	الائتمان	6
4.841	0.85	4.701	0.84	3.632	0.77	2.328	0.61	3.320	0.74	2.315	0.61	دار السلام	7
7.144	0.92	11.970	0.97	3.530	0.76	3.609	0.77	2.377	0.62	2.340	0.62	بابل	8
7.472	0.93	6.758	0.91	3.691	0.78	3.214	0.73	2.932	0.70	3.853	0.79	الخليج	9
2.421	0.63	3.051	0.71	2.002	0.56	3.104	0.72	2.957	0.70	2.559	0.65	سومر	10

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

ومن خلال الجدول (28) الذي يظهر فيه علاقة الارتباط واختبار t بين متوسط نسبة القروض الى مجموع الودائع (Ax22) ومتوسطات نسب الاداء المالي (AY) نجد هناك علاقة ارتباط بينهما وكانت معظم درجات هذه العلاقة تتراوح بين القوية جدا والمتوسطة , وكانت هذه العلاقة طردية بين (Ax22) وكل من (Ay1), (Ay2), (Ay3), (AY4), (AY5), (AY6) وان جميع قيم t المحسوبة تحت مستوى معنوية (5%) كانت اكبر من قيم t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى معنوية العلاقة بين المعدلات.

الجدول (28)

علاقة الارتباط لمتوسط نسبة القروض الى مجموع الودائع (AX22) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار T

ت	المؤشر		AY6		AY5		AY4		AY3		AY2		AY1		المعدل/العلاقة
	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	
	3.74	0.78	2.86	0.69	3.30	0.74	3.51	0.76	5.56	0.88	2.64	0.66	AX22		

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

2- تحليل علاقة الأثر بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (X22) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

لتحليل الفرضية التي نصت على (لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية للمخاطرة في الاداء المالي) واختبارها وإثباتها تم استخدام معامل الانحدار البسيط (b) واستخدام اختبار (F) لاختبار معنويته, وكذلك تم استخدام معامل التحديد (R2) الذي يقيس نسبة ما تفسره نسبة القروض الى مجموع الودائع من تغيرات تأثرت بها مؤشرات الاداء المالي وهذا ما يشير اليه الجدول (29) والذي يمكن من خلاله حساب هذه المقاييس الإحصائية بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (x22) ومؤشرات الاداء المالي (Y) المتمثلة بمعدل العائد على حق الملكية (Y1), معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2), نسبة الرصيد النقدي (Y3), نسبة التداول (Y4), نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5), نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (Y6), إذ ظهرت نتائج علاقة الأثر بين هذه المؤشرات وكذلك اختبار F المحسوبة التي كانت اكبر من F الجدولية التي بلغت (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%) في كل اختبارات نتائج الأثر وهذا يدل على معنوية علاقة الأثر بين نسبة (x22) ونسب (Y)

الجدول (29)

علاقة الأثر بين نسبة القروض الى مجموع الودائع (X22) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار F ومعامل التحديد R^2

ت	المؤشر المصرف/العلاقة	Y6			Y5			Y4			Y3			Y2			Y1		
		F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b
1	بغداد	11.363	0.39	2.353	13.765	0.26	3.921	8.108	0.48	1.414	8.082	0.58	1.148	11.978	0.83	0.904	13.015	0.86	0.871
2	التجاري	11.113	0.52	1.765	12.349	0.38	2.618	8.321	0.39	1.750	8.202	0.38	1.730	10.254	0.74	1.014	9.484	0.66	1.140
3	الشرق الاوسط	12.021	0.31	3.003	13.260	0.29	3.481	8.121	0.54	1.260	8.559	0.32	2.083	9.600	0.67	1.113	9.245	0.39	1.945
4	الاستثمار	12.647	0.74	1.251	14.880	0.80	1.257	8.170	0.57	1.194	7.983	0.51	1.297	9.188	0.60	1.249	9.229	0.39	1.926
5	الاهلي	20.783	0.08	11.969	13.921	0.75	1.327	8.419	0.36	1.856	8.019	0.55	1.211	9.027	0.46	1.627	9.071	0.56	1.333
6	الانتمان	11.186	0.44	2.111	12.752	0.67	1.494	8.160	0.44	1.536	8.099	0.41	1.603	9.036	0.54	1.377	9.442	0.65	1.152
7	دار السلام	12.395	0.72	1.280	13.232	0.71	1.407	8.248	0.59	1.136	8.238	0.38	1.770	9.046	0.55	1.362	9.304	0.37	2.009
8	بابل	15.547	0.85	1.088	25.444	0.94	1.063	8.207	0.58	1.163	8.117	0.59	1.125	9.245	0.39	1.945	9.279	0.38	1.983
9	الخليج	16.052	0.86	1.074	16.180	0.84	1.197	8.275	0.60	1.121	7.999	0.53	1.244	9.002	0.49	1.535	9.283	0.62	1.205
10	سومر	11.356	0.39	2.345	12.002	0.51	1.967	8.772	0.31	2.191	7.985	0.52	1.286	9.001	0.49	1.522	9.114	0.42	1.781

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

الجدول (30)

علاقة الاثر بين متوسط نسبة القروض الى مجموع الودائع (AX22) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار F ومعامل التحديد R^2

ت	المؤشر المصرف/العلاقة	Y6			Y5			Y4			Y3			Y2			Y1		
		F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b
1	AX22	11.370	0.61	0.878	12.014	0.48	1.113	8.137	0.55	1.982	8.078	0.58	1.009	10.766	0.77	1.299	9.076	0.44	1.994

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

واما عند التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر واختبار F وتحليل (R2) بين متوسط نسبة القروض الى مجموع الودائع (Ax22) ومتوسط نسب الاداء المالي (AY) نرى ذلك من خلال الجدول (30) الذي يظهر فيه وجود أثر لمتوسط نسبة القروض الى مجموع الودائع في مؤشرات الاداء المالي وهي ذات دلالة معنوية لان قيمة اختبار F المحسوبة كان اكبر من F الجدولية البالغة (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%)، وكذلك يظهر في الجدول (31) نتائج معامل التحديد (R2) التي تشير الى ان التغيرات الحاصلة في متوسط مؤشرات الاداء المالي يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات الحاصلة في متوسط نسبة القروض الى مجموع الودائع.

وبناءً على ما تقدم تُرفض فرضيتي العدم وتُقبل الفرضيات البديلة ومفادها :

"توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين المخاطرة والاداء المالي".

"يوجد اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية للمخاطرة في الاداء المالي".

خامسا: التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط والأثر بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x31) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

1- تحليل علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x31)

ومؤشرات الاداء المالي (Y):

لاختبار الفرضية التي نصت على (لاتوجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين قرار الاستثمار و الاداء المالي) وتحليلها تم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) كمقياس إحصائي لتحديد نوع العلاقة وقوتها بين نسبة (x31) ونسب (Y) كما تم استخدام اختبار t لمعرفة معنوية هذه العلاقة، وهذا ما تم عرضه في الجدول (31) ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x31) وكل نسبة من نسب الاداء المالي (Y) التي هي : معدل العائد على حق الملكية (Y1)، معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2)، نسبة الرصيد النقدي (Y3)، نسبة التداول (Y4)، نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5) و نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (Y6) وكالاتي:

أ- علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x31) ومعدل العائد على

حق الملكية (y1): من خلال الجدول (31) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية

بين نسبة (x31) ونسبة (y1) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في

جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833)

تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط، إذ حقق المصرف بغداد أقوى معامل

ارتباط إذ بلغت درجته (0.91) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي قوية جدا بين

نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x_{31}) ومعدل العائد على حق الملكية (y_1)، فيما حقق مصرف سومر معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.62) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي بغداد وسومر .

ب- علاقة الارتباط بين الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x_{31}) ومعدل العائد على الاموال المتاحة (y_2): يظهر في الجدول (31) وجود علاقة ارتباط بين نسبي (x_{31}) و (y_2) تراوحت درجتها من قوية جدا الى متوسطة وكانت العلاقة طردية في المصارف جميعها وبالنسبة لقيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية، وقد حقق مصرف بغداد أقوى علاقة ارتباط بين النسبتين المتمثلة ب (x_{31}) و (y_2) وقد كانت هذه العلاقة طردية إذ بلغت درجتها (0.82) في حين ان ادنى علاقة ارتباط كانت في مصرف سومر الذي بلغت درجة الارتباط فيه (0.61) وهي علاقة طردية متوسطة وتراوحت النسب الاخرى بين هاتين النسبتين.

ت- علاقة الارتباط بين الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x_{31}) ونسبة الرصيد النقدي (y_3): يظهر الجدول (31) ان علاقة الارتباط بين نسبي الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x_{31}) و نسبة الرصيد النقدي (y_3) كانت تتراوح من قوية جدا الى متوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف التجارية عينة الدراسة، واما قيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية لعلاقات الارتباط جميعها لكل المصارف التجارية عينة الدراسة، وقد حقق مصرف الائتمان اعلى درجة لعلاقة الارتباط إذ بلغت (0.89) وهي علاقة طردية قوية جدا في حين حقق مصرف الشرق الاوسط لأقل معامل ارتباط إذ بلغ (0.56) وهي علاقة طردية متوسطة وتراوحت درجة الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين.

ث- علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x_{31}) ونسبة التداول (y_4): من خلال الجدول (31) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x_{31}) ونسبة (y_4) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط، إذ حقق مصرف الاستثمار أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.87) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية جدا بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x_{31}) ونسبة التداول (y_4)، فيما حقق مصرف بغداد معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.55) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي الاستثمار وبغداد .

ج- علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x31) ونسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y5): من خلال الجدول (31) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x31) ونسبة (y5) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق المصرف التجاري أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.81) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية جدا بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x31) ونسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y5), فيما حقق مصرف دار السلام معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.59) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين

ح- علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x31) ونسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y6): من خلال الجدول (31) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x31) ونسبة (y6) تراوحت بين القوية والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرف سومر أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.79) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x31) ونسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y6), فيما حقق مصرف دار السلام معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.58) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي سومر ودار السلام .

الجدول (31)

علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X31) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار T

Y6		Y5		Y4		Y3		Y2		Y1		المؤشر	ت
t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	المصرف/العلاقة	
2.377	0.62	2.322	0.61	1.986	0.55	2.499	0.64	4.330	0.82	6.421	0.91	بغداد	1
2.650	0.66	4.174	0.81	2.377	0.62	4.159	0.81	3.632	0.77	3.042	0.71	التجاري	2
3.042	0.71	2.377	0.62	3.051	0.71	2.033	0.56	3.214	0.73	5.102	0.86	الشرق الاوسط	3
2.250	0.60	2.580	0.65	5.172	0.87	4.085	0.81	2.949	0.70	3.727	0.78	الاستثمار	4
2.280	0.61	4.000	0.80	3.655	0.77	2.070	0.57	3.131	0.72	3.476	0.76	الاهلي	5
2.297	0.61	3.402	0.75	2.525	0.64	5.856	0.89	3.840	0.79	2.916	0.70	الانتمان	6
2.136	0.58	2.198	0.59	2.421	0.63	3.476	0.76	3.113	0.72	3.104	0.72	دار السلام	7
3.715	0.78	3.330	0.74	3.558	0.76	2.552	0.65	3.575	0.77	3.519	0.76	بابل	8
3.620	0.77	3.423	0.75	2.322	0.61	2.532	0.65	2.492	0.64	2.580	0.65	الخليج	9
3.814	0.79	3.620	0.77	3.918	0.79	2.358	0.62	2.285	0.61	2.383	0.62	سومر	10

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

ومن خلال الجدول (32) الذي يظهر فيه علاقة الارتباط واختبار t بين متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (Ax31) ومتوسطات نسب الاداء المالي (AY) نجد هناك علاقة ارتباط بينهما وكانت معظم درجات هذه العلاقة تتراوح بين القوية جدا والمتوسطة , وكانت هذه العلاقة طردية بين (Ax31) وكل من (Ay1), (Ay2), (Ay3), (Ay4), (AY5), (AY6) وان جميع قيم t المحسوبة تحت مستوى معنوية (5%) كانت اكبر من قيم t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى معنوية العلاقة بين المعدلات.

الجدول (32)

علاقة الارتباط لمتوسط نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (AX31) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار T

ت	المؤشر		AY6		AY5		AY4		AY3		AY2		AY1	
	المعدل/العلاقة		t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r
	AX31		4.464	0.83	6.585	0.91	3.402	0.75	2.708	0.67	3.113	0.72	5.856	0.89

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

2- تحليل علاقة الأثر بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X31) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

لتحليل الفرضية التي نصت على (لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لقرار الاستثمار في الاداء المالي) واختبارها وإثباتها تم استخدام معامل الانحدار البسيط (b) واستخدام اختبار (F) لاختبار معنويته, وكذلك تم استخدام معامل التحديد (R2) الذي يقيس نسبة ما تفسره نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات من تغيرات تأثرت بها مؤشرات الاداء المالي وهذا ما يشير اليه الجدول (33) والذي يمكن من خلاله حساب هذه المقاييس الإحصائية بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (x31) ومؤشرات الاداء المالي (Y) المتمثلة بمعدل العائد على حق الملكية (Y1), معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2), نسبة الرصيد النقدي (Y3), نسبة التداول (Y4), نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5), نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (Y6), إذ ظهرت نتائج علاقة الأثر بين هذه المؤشرات وكذلك اختبار F المحسوبة التي كانت اكبر من F الجدولية التي بلغت (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%) في كل اختبارات نتائج الأثر وهذا يدل على معنوية علاقة الأثر بين نسبة (x31) ونسب (Y).

الجدول (33)

علاقة الأثر بين نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (X31) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار F ومعامل التحديد R²

ت	المؤشر المصرف/العلاقة	Y6			Y5			Y4			Y3			Y2			Y1		
		F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b
1	بغداد	11.402	0.39	2.399	12.397	0.37	2.670	8.799	0.30	2.215	8.114	0.41	1.624	9.613	0.68	1.110	11.734	0.82	0.914
2	التجاري	11.186	0.44	2.111	12.660	0.66	1.517	8.321	0.39	1.750	8.409	0.66	1.011	9.165	0.59	1.262	9.001	0.51	1.479
3	الشرق الاوسط	11.101	0.51	1.825	12.327	0.39	2.593	8.101	0.51	1.328	8.592	0.31	2.113	9.021	0.53	1.404	10.299	0.74	1.009
4	الاستثمار	11.563	0.36	2.569	12.137	0.43	2.352	9.331	0.75	0.902	8.363	0.65	1.024	9.001	0.49	1.526	9.213	0.61	1.236
5	الاهلي	11.497	0.37	2.502	12.500	0.64	1.563	8.259	0.60	1.130	8.535	0.32	2.061	9.008	0.52	1.439	9.098	0.57	1.309
6	الانتمان	11.497	0.37	2.502	12.095	0.56	1.778	8.220	0.41	1.628	9.832	0.79	0.840	9.275	0.62	1.208	9.004	0.49	1.544
7	دار السلام	11.747	0.34	2.750	12.585	0.35	2.863	8.287	0.39	1.712	8.067	0.57	1.160	9.006	0.52	1.447	9.005	0.52	1.451
8	بابل	11.355	0.61	1.528	12.066	0.55	1.811	8.218	0.58	1.155	8.084	0.42	1.584	9.139	0.59	1.278	9.115	0.58	1.295
9	الخليج	11.297	0.59	1.560	12.104	0.57	1.768	8.368	0.37	1.802	8.095	0.42	1.598	9.155	0.41	1.837	9.103	0.43	1.764
10	سومر	11.421	0.62	1.497	12.213	0.59	1.687	8.391	0.63	1.071	8.212	0.38	1.741	9.335	0.37	2.042	9.240	0.39	1.939

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

الجدول (34)

علاقة الاثر بين متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (AX31) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار F ومعامل التحديد R²

ت	المؤشر المعدل/العلاقة	Y6			Y5			Y4			Y3			Y2			Y1		
		F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b
1	AX31	11.989	0.69	2.111	15.903	0.83	2.098	8.164	0.56	1.094	8.022	0.45	1.467	9.006	0.52	1.021	11.089	0.79	1.222

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

واما عند التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر واختبار F وتحليل (R2) بين متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات (Ax31) ومتوسط نسب الاداء المالي (AY) نرى ذلك من خلال الجدول(34) الذي يظهر فيه وجود أثر لمتوسط نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات في مؤشرات الاداء المالي وهي ذات دلالة معنوية لان قيمة اختبار F المحسوبة كان اكبر من F الجدولية البالغة (5.3177) بدرجة حرية (1 / 8) تحت مستوى معنوية (5%) , وكذلك يظهر في الجدول رقم (34) نتائج معامل التحديد (R2) التي تشير الى ان التغيرات الحاصلة في متوسط مؤشرات الاداء المالي يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات الحاصلة في متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى مجموع الموجودات.

سادسا: التحليل الإحصائي لعلاقة الارتباط والأثر بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (x32) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

1- تحليل علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (x32) ومؤشرات الاداء المالي (Y):

لاختبار الفرضية التي نصت على (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين قرار الاستثمار و الاداء المالي) وتحليلها تم استخدام معامل الارتباط البسيط (r) كمقياس إحصائي لتحديد نوع العلاقة وقوتها بين نسبة (x32) ونسب (Y) كما تم استخدام اختبار t لمعرفة معنوية هذه العلاقة, وهذا ما تم عرضه في الجدول (35) ويمكن تحليل علاقة الارتباط بين الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (x32) وكل نسبة من نسب الاداء المالي (Y) التي هي : معدل العائد على حق الملكية (Y1), معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2) , نسبة الرصيد النقدي (Y3) , نسبة التداول (Y4) , نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5) و نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (Y6) وكالاتي:

أ- **علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (x32) ومعدل العائد على حق الملكية (y1):** من خلال الجدول(35) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x32) ونسبة (y1) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق المصرف بغداد أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.80) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي قوية جدا بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (x32) ومعدل العائد على حق الملكية (y1),

فيما حقق المصرف التجاري معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.60) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي بغداد والتجاري .

ب- علاقة الارتباط بين الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابته (x32) ومعدل العائد على

الاموال المتاحة (y2): يظهر في الجدول(35) وجود علاقة ارتباط بين نسبتي (x32) و(y2) تراوحت درجتها من قوية جدا الى متوسطة وكانت العلاقة طردية في المصارف جميعها وبالنسبة لقيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية, وقد حقق المصرف التجاري أقوى علاقة ارتباط بين النسبتين المتمثلة ب (x32) و (y2) وقد كانت هذه العلاقة طردية إذ بلغت درجتها (0.81) في حين ان ادنى علاقة ارتباط كانت في مصرف الاستثمار الذي بلغت درجة الارتباط فيه (0.61) وهي علاقة طردية متوسطة وتراوحت النسب الاخرى بين هاتين النسبتين.

ت- علاقة الارتباط بين الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابته (x32) ونسبة الرصيد

النقدي (y3): يظهر الجدول(35) ان علاقة الارتباط بين نسبتي الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابته (x32) و نسبة الرصيد النقدي (y3) كانت تتراوح من قوية جدا الى متوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف التجارية عينة الدراسة, واما قيم t المحسوبة تحت درجة معنوية (5%) فقد كانت جميعها اكبر من قيمة t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى ان علاقة الارتباط معنوية لعلاقات الارتباط جميعها لكل المصارف التجارية عينة الدراسة, وقد حقق المصرف التجاري اعلى درجة لعلاقة الارتباط إذ بلغت (0.83) وهي علاقة طردية قوية جدا في حين حقق مصرف الائتمان لأقل معامل ارتباط إذ بلغ (0.53) وهي علاقة طردية متوسطة وتراوحت درجة الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين.

ث- علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابته (x32) ونسبة التداول

(y4): من خلال الجدول (35) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x32) ونسبة (y4) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرف الاستثمار أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.88) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية جدا بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابته (x32) ونسبة التداول (y4), فيما حقق مصرف دار السلام معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.55) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي الاستثمار ودار السلام .

ج- علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابته (x32) ونسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y5): من خلال الجدول(35) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x32) ونسبة (y5) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرف سومر أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.93) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية جدا بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابته (x32) ونسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (y5), فيما حقق المصرف التجاري معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.67) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين هاتين النسبتين

ح- علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابته (x32) ونسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y6): من خلال الجدول(35) يظهر وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين نسبة (x32) ونسبة (y6) تراوحت بين القوية جدا والمتوسطة وكانت هذه العلاقة طردية في جميع المصارف وكانت أغلب قيم اختبار t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية التي بلغت (1.833) تحت درجة معنوية (5%) مما يشير الى معنوية علاقة الارتباط, إذ حقق مصرف الخليج أقوى معامل ارتباط إذ بلغت درجته (0.88) وهذا يعني ان علاقة الارتباط في هذا المصرف هي طردية قوية بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابته (x32) ونسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (y6), فيما حقق مصرف بغداد معامل ارتباط طردي متوسط إذ بلغت درجته (0.56) وتراوحت درجات الارتباط لباقي المصارف بين مصرفي الخليج وبغداد .

الجدول (35)

علاقة الارتباط بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (X32) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار T

Y6		Y5		Y4		Y3		Y2		Y1		المؤشر	ت
t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	المصرف/العلاقة	
2.033	0.56	4.174	0.81	3.764	0.78	2.650	0.66	2.686	0.67	4.028	0.80	بغداد	1
2.108	0.58	2.686	0.67	2.033	0.56	4.499	0.83	4.174	0.81	2.256	0.60	التجاري	2
3.340	0.74	3.530	0.76	2.752	0.68	2.147	0.58	2.466	0.64	3.519	0.76	الشرق الاوسط	3
3.195	0.73	3.727	0.78	5.503	0.88	3.214	0.73	2.280	0.61	3.402	0.75	الاستثمار	4
2.415	0.63	3.703	0.78	3.214	0.73	1.965	0.55	3.033	0.71	2.821	0.69	الاهلي	5
2.580	0.65	3.252	0.74	3.486	0.76	1.855	0.53	2.396	0.62	2.346	0.62	الانتمان	6
3.271	0.74	3.281	0.74	1.981	0.55	2.552	0.65	2.600	0.66	3.563	0.77	دار السلام	7
3.476	0.76	5.503	0.88	3.444	0.75	2.600	0.66	2.892	0.69	2.860	0.69	بابل	8
5.449	0.88	3.541	0.76	3.051	0.71	2.209	0.59	3.086	0.72	3.764	0.78	الخليج	9
3.423	0.75	7.531	0.93	2.957	0.70	2.932	0.70	3.095	0.72	2.805	0.68	سومر	10

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

ومن خلال الجدول (36) الذي يظهر فيه علاقة الارتباط واختبار t بين متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (AX32) ومتوسطات نسب الاداء المالي (AY) نجد هناك علاقة ارتباط بينهما وكانت معظم درجات هذه العلاقة تتراوح بين القوية جدا والقوية , وكانت هذه العلاقة طردية بين (AX32) وكل من (AY1), (AY2), (AY3), (AY4), (AY5), (AY6) وان جميع قيم t المحسوبة تحت مستوى معنوية (5%) كانت اكبر من قيم t الجدولية البالغة (1.833) وهذا يشير الى معنوية العلاقة بين المعدلات.

الجدول (36)

علاقة الارتباط لمتوسط نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (AX32) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار T

ت	المؤشر		AY6		AY5		AY4		AY3		AY2		AY1	
	المعدل/العلاقة		t	r	t	r	t	r	t	r	t	r	t	r
	AX32		3.620	0.77	4.464	0.83	4.144	0.81	3.866	0.79	3.508	0.76	5.558	0.88

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

2- تحليل علاقة الأثر بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (X32) ومؤشرات

الاداء المالي (Y):

لتحليل الفرضية التي نصت على (لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لقرار الاستثمار في الاداء المالي) واختبارها وإثباتها تم استخدام معامل الانحدار البسيط (b) واستخدام اختبار (F) لاختبار معنويته, وكذلك تم استخدام معامل التحديد (R2) الذي يقيس نسبة ما تفسره نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة من تغيرات تأثرت بها مؤشرات الاداء المالي وهذا ما يشير اليه الجدول (37) والذي يمكن من خلاله حساب هذه المقاييس الإحصائية بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (x32) ومؤشرات الاداء المالي (Y) المتمثلة بمعدل العائد على حق الملكية (Y1), معدل العائد على الاموال المتاحة (Y2), نسبة الرصيد النقدي (Y3), نسبة التداول (Y4), نسبة حق الملكية الى مجموع الموجودات (Y5), نسبة حق الملكية الى مجموع الودائع (Y6), إذ ظهرت نتائج علاقة الأثر بين هذه المؤشرات وكذلك اختبار F المحسوبة التي كانت اكبر من F الجدولية التي بلغت (5.3177) بدرجة حرية (8/1) تحت مستوى معنوية (5%) في كل اختبارات نتائج الأثر وهذا يدل على معنوية علاقة الأثر بين نسبة (x32) ونسب (Y).

الجدول (37)

علاقة الأثر بين نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (X32) في مؤشرات الاداء المالي (Y) واختبار F ومعامل التحديد R²

Y6			Y5			Y4			Y3			Y2			Y1			المؤشر	ت
F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	المصرف/العلاقة	
11.951	0.31	2.939	12.660	0.66	1.517	8.309	0.61	1.104	8.042	0.44	1.517	9.055	0.44	1.686	9.394	0.64	1.166	بغداد	1
12.733	0.26	3.627	12.074	0.44	2.248	8.721	0.31	2.145	8.644	0.69	0.961	9.495	0.66	1.137	9.368	0.36	2.076	التجاري	2
11.164	0.55	1.671	12.159	0.58	1.722	8.130	0.46	1.477	9.448	0.23	2.862	9.173	0.40	1.860	17.860	0.07	11.010	الشرق الاوسط	3
11.122	0.53	1.741	12.284	0.61	1.648	9.637	0.77	0.876	7.999	0.53	1.244	9.342	0.37	2.049	9.071	0.56	1.333	الاستثمار	4
11.363	0.39	2.353	12.267	0.60	1.656	8.119	0.53	1.263	8.704	0.30	2.214	9.001	0.51	1.484	9.017	0.47	1.598	الاهلي	5
11.227	0.43	2.176	12.039	0.54	1.851	8.192	0.57	1.175	8.919	0.28	2.404	9.229	0.39	1.926	9.274	0.38	1.977	الانتمان	6
11.142	0.54	1.703	12.048	0.54	1.836	9.107	0.27	2.487	8.084	0.42	1.584	9.092	0.43	1.748	9.134	0.59	1.282	دار السلام	7
11.220	0.57	1.614	14.277	0.77	1.297	8.177	0.57	1.187	8.062	0.43	1.550	9.006	0.48	1.557	9.010	0.48	1.575	بابل	8
13.136	0.77	1.205	12.165	0.58	1.718	8.101	0.51	1.328	8.356	0.35	1.891	9.004	0.51	1.459	9.233	0.61	1.226	الخليج	9
11.196	0.57	1.636	17.452	0.86	1.159	8.101	0.49	1.370	7.982	0.49	1.361	9.004	0.52	1.455	9.020	0.47	1.608	سومر	10

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

الجدول (38)

علاقة الأثر بين متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (AX32) في متوسط مؤشرات الاداء المالي (AY) واختبار F ومعامل التحديد R²

Y6			Y5			Y4			Y3			Y2			Y1			المؤشر	ت
F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	F	R ²	b	المصرف/العلاقة	
11.297	0.59	2.443	12.961	0.69	1.198	8.526	0.66	1.044	8.238	0.62	1.009	9.110	0.58	1.887	10.766	0.77	0.481	AX32	1

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (IBM SPSS Statistics v.22).

واما عند التحليل الإحصائي لعلاقة الأثر واختبار F وتحليل (R2) بين متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة (Ax32) ومتوسط نسب الاداء المالي (AY) نرى ذلك من خلال الجدول (38) الذي يظهر فيه وجود أثر لمتوسط نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة في مؤشرات الاداء المالي وهي ذات دلالة معنوية لان قيمة اختبار F المحسوبة كان اكبر من F الجدولية البالغة (5.3177) بدرجة حرية (8 / 1) تحت مستوى معنوية (5%)، وكذلك يظهر في الجدول رقم (39) نتائج معامل التحديد (R2) التي تشير الى ان التغيرات الحاصلة في متوسط مؤشرات الاداء المالي يمكن تفسيرها عن طريق التغيرات الحاصلة في متوسط نسبة الموجودات المتداولة الى الموجودات الثابتة.

وبناءً على ما تقدم تُرفض فرضيتي العدم وتُقبل الفرضيات البديلة ومفادها :

"توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية ومعنوية بين قرار الاستثمار والاداء المالي".

"يوجد اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لقرار الاستثمار في الاداء المالي".

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول: الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

الفصل الرابع (الأستنتاجات والتوصيات)

المبحث الاول (الأستنتاجات)

يتضمن هذا المبحث الاستنتاجات التي توصل إليها الدراسة ، وفي ضوء نتائج عملية تحليل البيانات والمعلومات التي تمت على وفق الأساليب المالية و الإحصائية المعتمدة للتأكد من صحة نتائجها إذ تُوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- 1- إن المصارف التجارية عينة الدراسة تتفاوت في تحقيق معدلات العائد من مصرف الى اخر ومن سنة الى اخرى وكذلك تختلف عن المعدل العام صعودا ونزولا وبالتالي امكانية استخدام المؤشرات المعتمدة في الدراسة للحكم على مستويات العائد في المصارف التجارية .
- 2- ان المصارف عينة الدراسة تمتلك مخاطرة عالية من خلال القروض التي تمنحها بالنسبة لموجوداتها وكذلك بالنسبة للودائع وبالتالي فإنها تتحمل مخاطرة عالية على امل الحصول على عائد اعلى .
- 3- ان المصارف عينة الدراسة تختلف في تحقيقها لنسب السيولة من سنة الى اخرى ومن مصرف إلى اخر وهذا يدل على اختلاف نسبة المخاطرة التي تتعرض اليها المصارف التجارية .
- 4- ان مصارف عينة الدراسة قد اعتمدت بشكل متوسط على راس المال الممتلك (حق الملكية) في تمويل موجوداتها و كذلك اعتمدت على الودائع التي تحتفظ بها لتمويل موجوداتها ايضا وهذا يعني انها تعتمد على كل من حق الملكية والمطلوبات في تمويل موجوداتها .
- 5- هناك علاقة ارتباط قوية جدا ذات دلالة احصائية ومعنوية بين معدل العائد على الموجودات و الاداء المالي في المصارف عينة الدراسة , اذ تفسر التغيرات الحاصلة في نسبة معدل العائد على الموجودات الكثير من التغيرات الحاصلة في الاداء المالي.
- 6- يرتبط معدل العائد على الودائع بعلاقات ارتباط طردية قوية ذات دلالة احصائية ومعنوية مع الاداء المالي المعتمدة في هذه الدراسة وان التغيرات التي تطرأ في معدل العائد على الودائع تفسر التغيرات التي تحصل في الاداء المالي.
- 7- بينت النتائج صحة الفرضية الاولى والتي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين العائد والاداء المالي .
- 8- اظهرت النتائج صحة الفرضية الثانية للدراسة والتي اشارت الى وجود علاقات ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين المخاطرة و الاداء المالي .
- 9- بينت النتائج صحة الفرضية الثالثة للدراسة التي اشارت إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية ومعنوية بين قرار الاستثمار والاداء المالي .

- 10- اثبتت الدراسة صحة فرضية الوجود للاثر ذو الدلالة الاحصائية والمعنوية للمتغير المستقل (العائد) في المتغير التابع (الاداء المالي).
- 11- أظهرت النتائج صحة فرضية الوجود لعلاقة الاثر ذات الدلالة الاحصائية والمعنوية للمتغير المستقل (المخاطرة) في المتغير التابع (الاداء المالي) .
- 12- بينت النتائج صحة الفرضية السادسة التي نصت على (وجود اثر ذو دلالة احصائية ومعنوية لقرار الاستثمار في الاداء المالي).
- 13- ان المبادلة بين العائد والمخاطرة في قرار الاستثمار يمكن ان تسهم في ترشيد تلك القرارات والوصول الى افضل اداء مالي في المصارف التجارية .
- 14- ان المصارف التجارية العراقية تعمل في بيئة اعمال مضطربة وغير مستقره مما يتطلب الاهتمام بالمتغيرات التي اعتمدها الدراسة وكيفية تحليلها والمؤشرات المعتمدة فيها .

الفصل الرابع (الاستنتاجات والتوصيات)

المبحث الثاني (التوصيات)

يتضمن هذا المبحث اهم التوصيات والمقترحات التي توصلت إليها الدراسة الحالية التي ينبغي على المصارف التجارية الاخذ بها ومراعاتها للارتقاء بأدائها وهي :

- 1- ضرورة الاهتمام بمؤشرات العائد في المصارف التجارية لما لها من اهمية كبيرة في التأثير بمستويات الاداء المالي وبالتالي التأثير على مستويات تحقيق الأهداف الاستراتيجية لتلك المصارف .
- 2- على المصارف التجارية الاهتمام بطريقة منح القروض و الاهتمام والاخذ بالحسبان عملية المبادلة ما بين العائد والمخاطرة عند منحها للقروض لضمان تناسب حجم المخاطرة التي تتعرض لها مع العائد المطلوب .
- 3- ضرورة دراسة قرارات الاستثمار من قبل الادارات العليا في المصارف التجارية وتبني الأفكار التي تكون لها من دور كبير في ترشيد هذه القرارات في المصارف التجارية عينة الدراسة في بيئة الأعمال العراقية وخصوصا في قطاع العمل المصرفي.
- 4- ضرورة اهتمام المصارف التجارية بالسيولة النقدية الكافية لمواجهة السحوبات الطارئة واستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة في بيئة الاعمال لمواجهة مخاطرة السيولة التي قد تتعرض لها هذه المصارف.
- 5- ينبغي على المصارف التجارية البحث عن مصادر تمويل مقترض طويل الأجل وتوفير القروض طويلة الأجل سواء كانت لعموم منشآت الأعمال الاستثمارية ام للمصارف التجارية فيما بينها نظرا لأهمية القروض طويلة الأجل كمصدر تمويل لاستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة .
- 6- ضرورة الاهتمام في تمويل الموجودات على الودائع مع الاخذ بالحسبان عملية السحب المفاجئ التي قد تحصل في اوقات متعددة وبالتالي لابد من الاحتفاظ بنسب سيولة معينة .
- 7- ينبغي على المصارف التجارية الاهتمام بالعلاقة بين العائد والاداء المالي لما لها من دور كبير في تحقيق اداء مالي جيد .
- 8- على المصارف التجارية مراعات الاهتمام لعلاقة الاثر لقرار الاستثمار في موجوداتها وما سيعكسه من اثر على الاداء المالي لنشاطاتها .
- 9- توصي الدراسة على ضرورة الاهتمام بقياس معدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على الاموال المتاحة لمعرفة الارباح التي تحققها المصارف فضلا عن اعتمادها كمؤشرات لقياس ادائها المالي .

- 10- ضرورة الأهتمام بالعلاقة بين المخاطرة والاداء المالي لمها لها من دور كبير ومؤثر على سير نشاط تلك المصارف
- 11- ينبغي الاهتمام بعلاقة الارتباط بين قرار الاستثمار والاداء المالي وبالتالي اختيار الاستثمارات التي من شأنها ان تحقق عوائد جيدة وبالنتيجة الحصول على اداء مالي جيد .
- 12- توصي الدراسة بضرورة مشاركة المصارف التجارية في الندوات والمؤتمرات التي تعقدها المؤسسات العلمية المعنية بالعمل المصرفي, وذلك للاستفادة من الخبرات والكفاءات العلمية في مجال العمل المصرفي والاطلاع على الطرائق والاساليب والمتطلبات الحديثة في العمل المصرفي .
- 13- ضرورة تبني المؤشرات المعتمدة في الدراسة من قبل المصارف التجارية كأدوات لتقييم الاداء والحكم على مستويات النجاح في تحقيق الاهداف .
- 14- ضرورة الاخذ بالحسبان اثر المبادلة بين العائد والمخاطرة في بناء قرار الاستثمار في المصارف التجارية .
- 15- توصي الدراسة بضرورة التنويع في الاستثمارات للمصارف التجارية والدخول في المشاريع والاستثمارات الدولية كخيارات استثمارية جديدة لتلافي المخاطرة التي تتعرض اليها بيئة الاعمال العراقية .

المصادر

المصادر

المصادر العربية:

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

- 1- أبو محمد وقُدوري ، رضا صاحب ، فائق مشعل " إدارة المصارف" ، جامعة . الموصل ، 2005.
- 2- ادريس ، وائل محمد صبحي ، الغالبي ، طاهر محسن منصور " اساسيات الاداء وبطاقة التقييم المتوازن " ط1 ، دار وائل للنشر ، 2009 .
- 3- آل علي، رضا صاحب أبو حمد . إدارة المصارف مدخل تحليل كمي معاصر . عمان: دار الفكر . 2002.
- 4- ألنعمي ، عدنان تايه ، الساقى ، سعدون مهدي ، سلام ، أسامة عزمي ، موسى ، شقيري نوري ، الإدارة المالية " النظرية والتطبيق " ، ط3 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2009.
- 5- ألنعمي، عدنان تايه والتميمي، ارشد فؤاد، " الإدارة المالية المتقدمة" دار اليازوردي العلمية للنشر، عمان 2005.
- 6- بريكهام ، اوجين و ايرهات ، ميشيل " الادارة المالية النظرية والتطبيق العملي " تعريب سرور علي ابراهيم سرور ، الكتاب الاول ، دار المريخ للنشر – الرياض 2009
- 7- البنا ، جلال محمد " المعايير الاقتصادية للمشكلات البيئية والقوانين المتعلقة بها- المكتب العربي الحديث – الإسكندرية – مصر 2007.
- 8- بو شامة ، شوام " تقييم واختيار الاستثمارات " ط2 ، دار الغرب الجزائر 2003.
- 9- التميمي ، أرشد فؤاد ، وسلام ، أسامة عزمي ، "الاستثمار بالأوراق المالية تحليل وادارة" ، دار المسيرة ، عمان، 2004 .
- 10- التهامي عبد المنعم أحمد ، " التمويل : مقدمة في المنشآت والأسواق المالية " مكتبة عين شمس ، القاهرة 1983.
- 11- الجميل ، سرمد كوكب " المدخل الى ادارة المؤسسات المالية (نظريات وتصنيفات)" ، دار ابن الاثير للطباعة والنشر ، ط1 ، 2012 .
- 12- حداد ، فايز سليم " الادارة المالية " كلية ادارة الاعمال قسم التمويل ، الجامعة الاردنية ، ط2 ، دار الحامد للنشر والتوزيع – الاردن – عمان 2009.
- 13- الحسيني ، فلاح حسن عداي، والدوري ، مؤيد عبدالرحمن " ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر" دار وائل للنشر، عمان ، 2000.
- 14- الحضييري ، حامد العربي " تقييم الاستثمارات" ، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع – القاهرة 2000.
- 15- الزبيدي ، حمزة محمود، " الإدارة المالية المتقدمة " ، ط1 ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، عمان ، 2004 .
- 16- الحناوي محمد صالح ، " الإدارة المالية والتمويل" ، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر، 2000.

- 17- خربوش , حسني علي ومحفوظ, أحمد جودة وعبد المعطي, رضا , " الأسواق المالية – مفاهيم وتطبيقات " , دار زهران للنشر , عمان , 2013 .
- 18- خلف , فليح " البنوك الإسلامية " , ط 1 , جدارا للكتاب العلمي للنشر والتوزيع , عمان , 2006 .
- 19- الدوري , مؤيد عبد الرحمن " إدارة الاستثمار و المحافظ الاستثمارية " ط 1 , المملكة الهاشمية الاردنية , المكتبة الوطنية , عمان , دار اثراء للنشر والتوزيع , 2010 .
- 20- الراوي , خالد وهيب و سعادة, يوسف " التحليل المالي للقوائم المالية والافصاح المحاسبي " دار المسيرة للنشر والتوزيع , 2000 .
- 21- الراوي , خالد , " الاسواق المالية والنقدية " , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة , بيروت , 2000 .
- 22- رمضان, زياد سليم "اساسيات في الادارة المالية" , ط 4 , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان – الاردن 1998 .
- 23- الزبيدي , حمزة محمود " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني" , ط 1 , الوراق للنشر والتوزيع , عمان , الأردن 2002 .
- 24- الزبيدي, حمزه محمود , " التحليل المالي لإغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل" , ط 2 , الاردن , عمان , 2011 .
- 25- سعيد , عبد السلام لفته , " خصوصية العمل المصرفي " ط 2 , دار الدكتور, بغداد , 2012 .
- 26- السلطان , حسن " ادارة مخاطر الاستثمار المالي " جامعة دمشق كلية الاقتصاد , 2009 .
- 27- سلطان , محمد سعيد انور " ادارة البنوك " دار الجامعة الجديدة , الاسكندرية , 2005 .
- 28- الشبيب , دريد كامل , " الاستثمار والتحليل الاستثماري " الطبعة العربية , دار اليازوري للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2009 .
- 29- الشبيب , دريد كامل , " مبادئ الإدارة المالية واتخاذ القرار " , ط 4 , مكتبة افاق غزة , فلسطين 2006 .
- 30- الشواورة , فيصل محمود " الاستثمار في بورصة الاوراق المالية الاسس النظرية والعلمية " ط 1 , دار وائل للنشر والتوزيع , 2008 .
- 31- الشواورة , فيصل محمود " مبادئ الادارة المالية اطار نظري ومحتوى علمي " ط 1 , دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة 2008 .
- 32- الصيرفي , محمد " ادارة المصارف " ط 1 , دار الوفا الدنيا للنشر والطباعة – الاسكندرية , 2007 .
- 33- الصيرفي , محمد " الادارة الاستراتيجية " ط 1 , دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر , 2008 .
- 34- طالب , علاء فرحان و المشهداني, ايمان شيحان " الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي - للمصارف " ط 1 , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , الاردن , 2011 .
- 35- الطراد , اسماعيل ابراهيم , و عبد الله , خالد امين " ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية " ط 1 , دار وائل للنشر والتوزيع , 2006 .
- 36- العارضي , جليل كاظم مدلول " الادارة المالية المتقدمة , مفاهيم نظرية وتطبيقية عملية " ط 1 , دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان 2013 .
- 37- العامري , محمد علي ابراهيم " الادارة المالية " ط 1 , دار المناهج للنشر والتوزيع , عمان , الاردن 2007 .

- 38- العامري ، محمد علي إبراهيم ، " الإدارة المالية " ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، العراق 2001 .
- 39- العامري محمد علي ابراهيم, " الادارة المالية المتقدمة" – جامعة بغداد , ط1 , اثناء للنشر والتوزيع 2010.
- 40- العامري، محمد علي إبراهيم " الإدارة المالية الحديثة" ، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2013.
- 41- عبد الغفار , هناء " الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية – الصين أنموذجاً " ط1 , بيت الحكمة , بغداد , 2002.
- 42- عشيش ، حسن سمير ، الكبيسي ، ظافر ، " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتوسع النقدي في البنوك " ، ط1 ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، 2010.
- 43- علوان، قاسم نايف، "إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق" ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، 2009.
- 44- عوض الله زينب حسن " العلاقات الاقتصادية الدولية" مطبعة الأمل ، بيروت، 1996.
- 45- كداوي ، طلال ، " تقييم القرارات الاستثمارية " الطبعة العربية ، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن 2008 .
- 46- اللوزي، سليمان احمد ، وزوليف ، مهدي حسن والطراونة ، مدحت إبراهيم "ادارة البنوك" ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1997.
- 47- مطر، محمد، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والأئتماني (الأساليب والأدوات والأستخدامات العملية) " ط1 دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، 2003
- 48- مطر محمد ، تيم فايز " ادارة المحافظ الاستثمارية " ط1 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2005 .
- 49- مطر، محمد، ادارة الاستثمارات الاطار النظري والعملي ، ط5 ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الاردن ، 2009 .
- 50- مطر، محمد، " إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية" ، ط4، دار وائل للنشر ، عمان/الأردن 2006.
- 51- معروف، هوشيار، "الاستثمارات والأسواق المالية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2003.
- 52- منسي ، عبد العاطي لاشين محمد ، "سعر الفائدة و البنوك و البورصات و تعريف الربا" ، دار الفجر للتوزيع و النشر ، القاهرة ، مصر ، 2013 .
- 53- هندي ، منير ابراهيم ، " الأوراق المالية وأسواق رأس المال" ، الإسكندرية : منشأة المعارف، 2000.
- 54- هندي منير ابراهيم " الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر " ط6 ، المكتب العربي الحديث – الاسكندرية 2007.
- 55- الهواري ، سيد " الاستثمار والتمويل " دار الجيل للطباعة ، جمهورية مصر العربية ، 1979.
- 56- الوطيان ، محمد . " المدخل الى اساسيات الاستثمار " ، ط1 ، مكتبة الفلاح ، الكويت ، 1990.

الرسائل والاطاريح :

- 1- أبو الضيف ناهض خضر ، "أثر التحليل الفني على قرار المستثمرين في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير ، محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011 .
- 2- بو زيد ، سارة " إدارة محفظة الأوراق المالية على مستوى البنك التجاري " دراسة حالة لبنك BNP PARIBAS ، رسالة ماجستير ، جامعة منتوري- قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص إدارة مالية 2007.
- 3- الجرجري ، زهراء جار الله حمو " سياسات الاستثمار في رأس المال العامل وأثرها على العائد والمخاطرة" رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ، 2016.
- 4- الجليحوي ، زينب جواد عبيد غالي " أثر الخدمات المصرفية غير المربحة على الأداء المصرفي" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء، 2010.
- 5- الحمداني ، محمد مجيد جواد" قياس اثر الصيرفة الالكترونية في مؤشرات الأداء المالي للمصارف" ، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء 2013.
- 6- الحميري ، بشار عباس حسين " العلاقة بين المرونة الاستراتيجية والمقدرات الجوهرية وتأثيرها في الاداء المصرفي" ، اطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء، 2014.
- 7- حوري ، زهية " تقييم المشروعات الاستثمارية في البلدان النامية باستخدام طريقة الاندثار " اطروحة دكتوراة ، جامعة منتوري -قسنطينة- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2007 .
- 8- الداودي ، اياد فاضل ثابت نعمان" أثر تكنولوجيا المعلومات في الاداء المالي "، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة القادسية، 2005.
- 9- دلول ، محمود سعيد " دور الافصاح عن التنبؤات المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق فلسطين للاوراق المالية " رسالة ماجستير ، الجامعة الاسلامية – غزة ، كلية التجارة ، 2010 .
- 10- الزرفي ، محمد عبد الامير عطية حسوني " انعكاسات التحريد المصرفي في الاداء المالي الاستراتيجي " دراسته استطلاعية لعينه من المصارف العراقية ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعته كربلاء ، 2013.
- 11- زيد ، حياة " دور التحليل الفني في اتخاذ قرار الاستثمار بالأسهم" دراسة تطبيقية في عينة من أسواق المال العربية (الأردن،السعودية، وفلسطين) ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر- بسكرة ، الجزائر ، 2015 .
- 12- السويفي ، حيدر عبد الله عبد الحسين " أثر الاحتياطي القانوني و معايير لجنة بازل على الأداء المصرفي" دراسة مقارنة بين مصارف القطاع الخاص العراقية والقطرية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة كربلاء 2012.
- 13- الشرقطلي ، هدى محمد " اثر الخصخصة على الاداء المالي للشركات الاردنية وارتباط ذلك بنوع وحجم وتطور الشركه في السوق " رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ، كلية الاعمال قسم المحاسبة ، 2010.
- 14- الشكاكي، إدريس رمضان حجي ، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقليم كردستان/ العراق"، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين 2006.
- 15- طوطاح ، توفيق ازرقى " أثر المخاطر في القرارات الاستثمارية " رسالة ماجستير ، جامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد. ٢٠٠٢ .
- 16- العامري ، علي جاسم محمد علي " تأثير هيكل التمويل في العائد والمخاطرة" ، بحث دبلوم عالي مقدم الى جامعة بغداد 2014.

- 17- الشبخلي , سجي اكرم عبد الرزاق " تحليل العلاقة بين المخاطرة المصرفية والعائد المحاسبي " رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد 2010.
- 18- عبد الكاظم ,ميثار تكليف " الريادة الاستراتيجية ودورها في تحديد الأداء المالي" دراسة تحليلية مقارنة بين مستشفى الشفاء والديوانية الاهليين, بحث مقدم إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الكوفة, الدبلوم العالي في إدارة المستشفيات 2015.
- 19- عبيد , نغم حسين نعمة , " اثر الاستثمار في رأس المال الفكري في الأداء المنظمي " , رسالة ماجستير , كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد, 2000
- 20- عصام , عباسي " تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرار", رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير- قسم علوم التسيير 2012.
- 21- عطاالله, صفاء حسن " تقويم كفاءة الاداء المالي في الجمعيات التعاونية للأسر المنتجة" رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الكوفة 2004.
- 22- عمار , بن مالك " المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء" , رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير- جامعة منتوري قسنطينة 2011.
- 23- العويسي , سمير عبد الدايم حسن " تحليل اتجاهات المستثمرين الافراد في سوق فلسطين للاوراق المالية " رسالة ماجستير , الجامعة الاسلامية , كلية التجارة , غزة 2010 .
- 24- غزال , رقية " أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية" حالة: البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي, رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -قسم: العلوم الاقتصادية- جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي, 2015.
- 25- فرج شعبان " العمليات المصرفية وإدارة المخاطر" جامعة البويرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير – دروس موجهة لطلبة الماجستير , 2014.
- 26- القزاز اشرف بدر الدين محمد سعيد " الاستثمار الحكومي وأثره على عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي لعينة مختارة من الدول العربية" رسالة ماجستير – علوم مالية ومصرفية , جامعة الموصل 2010 .
- 27- القيسي دنيا طارق "تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة في تشكيل المحفظة الاستثمارية " , دراسة تطبيقية في سوق بغداد للاوراق المالية , رسالة ماجستير في قسم السياحة الجامعة المستنصرية 2004.
- 28- محمد عوده عبود " الاستثمار بالأوراق المالية في ظل المخاطر الكلية دراسة اقتصادية لسوق العراق للأوراق المالية" اطروحة دكتوراة , جامعة الكوفة , 2016.
- 29- محمود , أرشد محمد أحمد الحاج " مقومات ومجالات الاستثمار مع التركيز على المناطق الحرة في محافظة نينوى" رسالة ماجستير كلية الادارة والاقتصاد , جامعة الموصل 2010
- 30- المخلافي , عبد العزيز محمد أحمد , "تحليل كفاية رأس المال المصرفي وأثره في المخاطرة والعائد على وفق المعايير الدولية" , أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد, 2004.
- 31- مسعودي , سناء " تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة وكالتي CPA و BNA بالوادي , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير -قسم العلوم الاقتصادية- جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي, 2010.

- 32- الموسوي , سعدي احمد حميد " ديناميكية هيكل رأس المال وفقاً لفسفة نظرية الالتقاط وانعكاسها على الأداء المالي الاستراتيجي" دراسة تحليلية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية, أطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية 2013.
- 33- المؤمن , حيدر ناصر حسين " إعادة هندسة العمليات وعلاقتها مع الأداء المالي" دراسة حالة في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية" رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الكوفة, 2014.
- 34- نصر الدين , نمري " الموازنة الاستثمارية ودورها في ترشيد الانفاق الاستثماري " رسالة ماجستير , جامعة محمد بوقرة بو مرداس , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , الجزائر , 2009.
- 35- ناجي , رائد كاظم " تحليل علاقة سعة المديونية والتدفق النقدي الحر بكل من العائد والمخاطرة" رسالة ماجستير , الكلية التقنية الادارية- بغداد 2015.
- 36- يسلم, عوض بن عوض, "العوامل المحددة لنمو الاستثمار الإجمالي ودوره في عملية التنمية في الجمهورية اليمنية" للفترة 1970-1994, رسالة ماجستير , كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة الموصل 1997.

البحوث والمقالات :

- 37- ابراهيم, خالد عبد الله ونايل , طه علي " اهمية تقييم الاداء باستخدام التحليل المالي " دراسة تطبيقية في شركة مصفاة الزاوية , مجلة جامعة الانبار للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد 2 , العدد 3 لسنة 2010.
- 38- ابو حمد , رضا صاحب وعلي , محمد علي " تاثير وسائل الاعلام على قرارات المستثمرين " دراسة ميدانية لعينة من المستثمرين في محافظة النجف, مجلة اداب الكوفة , المجلد 1 , العدد 7 , لسنة 2010 الصفحات 55- 89 .
- 39- احمد , سمير عباس وحنظل , عبد علي " استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الاداء" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية , العدد 32 لسنة 2012.
- 40- توفيق, حسين محسن , تحليل السيولة المصرفية والعائد ومخاطرة السيولة , بحث تطبيقي في مصرف الرشيد , 2014.
- 41- جدوع , مخلد حمزة " راس المال الفكري وانعكاسه على عوائد الاستثمار " بحث تطبيقي على عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 22 , العدد 92 , الصفحات من 344-359 , 2016.
- 42- جمال هداش محمد و حميد حسن خلف , ابراهيم علي كردي " تاثير رأس المال الفكري في الاداء المالي من خلال القيمة المضافة" دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية العاملة في سوق العراق للأوراق المالية, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 49 , 2016 .
- 43- حسن , عبد الرزاق خضر " علاقة واثر الاداء البيئي بالاداء المالي " دراسة تطبيقية على عينة من شركات انتاج المشروبات الغازية في كركوك, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 6 , العدد 11 , لسنة 2014.

- 44- الحساوي , سالم صلال راهي , " محددات معدل العائد على الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية" محور العلوم المالية والمصرفية , مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 9 , العدد 2 لسنة 2007.
- 45- حسين , علي ابراهيم " اثر المحاسبة الخلاقة على قرارات المستثمر في ضل تفاوت كفاءة السوق " دراسة حالة على عينة من المستثمرين في سوق العراق للاوراق المالية , مجلة بحوث مستقلة , المجلد 4 , العدد 4 لسنة 2010 الصفحات من 121-170.
- 46- حسين, وليد حسين , خضير ابتهال طالب , و حافظ , عبد الناصر علك " قرارات الاستثمار والعوامل المؤثرة في ترشيدها في أسواق الاوراق المالية بالنسبة لصغار المستثمرين" مجلة دراسات محاسبية ومالية _ المجلد 8 _ العدد 22 _ لسنة 2102.
- 47- حنظل قاسم احمد و حاجم ياسر مولود " دور انعكاسات إدارة سلسلة التجهيز الخضراء في تحسين الأداء المالي" دراسة استطلاعية في معمل صناعة الاسمنت في محافظة كركوك , مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد: 6 , العدد: 2 لسنة 2014.
- 48- الحيايي , سندية مروان سلطان و جعفر , ليث محمد سعيد محمد " دور الحوكمة في دعم قرار الاستثمار" دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في سوق العراق للاوراق المالية مجلة الاقتصاد والمالية , العدد 00 لسنة 2015 الصفحات 10-25.
- 49- خضير عباس وجاسم نبراس " قياس وتحليل معدل العائد والمخاطرة في المصرف التجاري العراقي" مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 44 لسنة 2015 .
- 50- خلة , خضر "ادارة السيولة والربحية" , بحث منشور في جامعة دمشق , الجمهورية العربية السورية , 2010.
- 51- دزابت , خديجة و مبروكة , معطا الله " تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " دراسة حالة شركة البناء للجنوب و الجنوب الكبير BATISUD بورقلة , رسالة لنيل شهادة الليسانس, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير- قسم علوم اقتصادية- جامعة قاصدي مرباح, 2014.
- 52- الدليمي , حيدر حمزة جواد و الكعبي , مسلم احذية " إدارة علاقات الزبون وأثرها في الأداء المالي" دراسة تحليلية في عينة من المصارف الحكومية العراقية, مجلة الإدارة والاقتصاد المجلد 39, العدد 108 لسنة 2016.
- 53- الحطاب , سامي " المحافظ الاستثمارية ومؤشرات أسعار الأسهم وصناديق الاستثمار" بحث بدعوة من هيئة الأوراق المالية والسلع أبو ظبي , آذار 2007.
- 54- الموسوي ,سعدى احمد حميد " القدرة التفسيرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطرة " , مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية , المجلد 204 , العدد 17 لسنة 2015.
- 55- سعيد , عبد السلام لفته و النافعي , راسم كاظم " تقييم الأداء المالي لدوائر بلديات بابل وكربلاء/ بحث تطبيقي مقارنة , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 22 , العدد 89 لسنة 2016.
- 56- السعيري , ابراهيم عبد موسى و مردان , زيد عائد " القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية" مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد 8 , العدد 25 , لسنة 2012.
- 57- الشدود , عدنان محمد , " كفاءة القرار الاستثماري في العراق " دراسة حالة في محافظة ذي قار , مجلة جامعة ذي قار المجلد 8 , العدد 4 , لسنة 2013 .

- 58- الشعباني , صالح إبراهيم يونس " مدى فاعلية توظيف معلومات الكلف البيئية في صنع القرارات الاستثمارية" جامعة تكريت - كلية الإدارة والاقتصاد, مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, المجلد - 5, العدد - 13 لسنة 2009.
- 59- شقيري نوري موسى و مروان ابوعرابي " مدى استخدام البنوك لسياسة التنوع للحد من المخاطر" دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الاردنية, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد 20, الصفحات من 123-139 لسنة 2009.
- 60- الشيخ, الداوي " تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء " جامعة الجزائر, مجلة الباحث, العدد السابع, 2009.
- 61- العبيدي, سعيد علي محمد و الجميلي, مهدي خميس عبد " التقييم المالي لمصارف الاسلامية في العراق" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد 6, العدد 12, المؤتمر العلمي الثاني, 2014.
- 62- عبد الرحمن, تانية قادر, و سليمان يالجن فاتح " تقييم المشاريع الاستثمارية ودورها في اتخاذ القرار " مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية, المجلد 2, العدد 2, لسنة 2007, الصفحات 224-234.
- 63- عبيد, سعيد توفيق, " العائد والمخاطرة في الاستثمار تطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية " , المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, العدد 1, لسنة 1996.
- 64- عدنان, محمد حمدان " سيولة الاسواق المالية واثرها في عوائد الاسهم العادية " , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 20 العدد 76 لسنة 2014 الصفحات 176-195.
- 65- علوان, بدر محمد و قطريب, دعاس و سمارة, عبير احسان " فاعلية التحليل المالي في بيان مدى قدرة النسب المالية في كشف الاحتيال والغش في التقارير المالية للشركات الصناعية" مجلة دراسات مالية ومحاسبية, المجلد 10, العدد 33 لسنة 2015.
- 66- العلي احمد, قاسم عبد الرزاق " ادارة الاستثمارات والمحافظة الاستثمارية " منشورات جامعة دمشق, السنة الرابعة 2011
- 67- علي عواد علي و أحمد جدوع شهاب " دراسة اقتصادية وقياسية للاستثمار في العراق " بحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الاول مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية المجلد 16, العدد 1, 2016.
- 68- عنانزة عز الدين نايف, "تقييم العلاقة ما بين العائد والمخاطر في بورصة عمان للأوراق المالية " , المجلد 5, العدد 9, جامعة فيلادلفيا/ الأردن, 2012.
- 69- عوض, قسمة صابر " تأثير مؤشرات التحليل المالي في ترشيد القرارات الاستثمارية" محور العلوم المالية والمصرفية القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد 9, العدد 2, لسنة 2007.
- 70- كريم, هيثم محسن و ابراهيم, خليل ابراهيم " اثر المعلومات المحاسبية على الاداء المالي للشركات في ظل البيئة التنافسية" دراسة ميدانية شركات القطاع الخاص العراقي, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, العدد : 15, لسنة 2014.
- 71- اللحام, محمود عزت و عزريل, ايمن هشام " دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادي" دراسة ميدانية في الشركات التجارية في محافظة نابلس, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, العدد 49 لسنة 2016.

- 72- محمد , فائزة عبد الكريم " تقويم الأداء المالي في شركة التأمين العراقية " مجلة دراسات محاسبية و مالية _ المجلد الثامن _ العدد 22 _ الفصل الأول _ لسنة 210.
- 73- محمد فائزه عبد الكريم محمد " تقويم الأداء المالي في شركة التأمين العراقية " مجلة دراسات محاسبية و مالية المجلد 8 , العدد 22, لسنة 2013.
- 74- محمود , صدام محمد و حسين , علي ابراهيم " الاستخدام المحاسبي للمقارنة المرجعية باعتماد النسب المالية وبطاقات الأداء المتوازن كأدوات لها في تقويم الأداء المالي للمصارف " دراسة تطبيقية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار , مجلة تنمية الرافدين العدد 113 , المجلد 35 لسنة 2012.
- 75- محمود جمام , و دوباش اميرة " تأثير جودة المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الاستثمارية " دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد 47 لسنة 2016 الصفحات 81-104.
- 76- منصور طاهر وشحدة حسين " استراتيجيات التنوع والاداء المالي : دراسة ميدانية في منشأة عراقية " مجلة دراسات العلوم الادارية, المجلد 30 , العدد 2 , 2003.
- 77- الموسوي , عباس نوار كحيط و الدباغ لقمان محمد ايوب و الجبوري جميلة حمران نامس " تحليل العلاقة بين الافصاح البيئي والاداء المالي للوحدات الاقتصادية " دراسه تحليلية لعينه من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للاوراق المالية, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط العدد: 12 لسنة 2016.
- 78- نجم , خولة شهاب نجم " أهمية استخدام الأساليب الكمية والرياضية في تقييم القراءت الاستثمارية " مجلة التقني , المجلد 27 , العدد 5 - لسنة 2014.
- 79- نعمة , عماد صالح " تقويم أداء الشركات باستخدام النسب المالية " دراسة تطبيقية في شركة صلاح الدين العامة , مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية, العدد 9 لسنة 2008.
- 80- النعيمي, جنان موسى " استخدام النسب المالية في تقويم الاستثمار المصرفية", دبلوم عالي, مقدمة إلى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية, جامعة بغداد 2005.
- 81- ياسين , زهير خضير " اثر المبادئ المحاسبية في التحليل المالي " مجلة كلية التراث الجامعة , العدد 10 لسنة 2011.
- 82- يوسف, فريهان عبد الحفيظ " ادارة المخاطر المصرفية " جامعة الاسراء كلية العلوم الادارية والمالية " بحث غير منشور " 2008 .

المصادر الاجنبية :

A: Books

- 1- Archer,H.Stephen and choate . G Marc and Racette George,"Financial management" 2 and ,ed., N.Y. john Wiled and sons,1983.

- 2- Arnold, Glen" **Corporate financial management**",4th edition, Harlow; Financial Times Prentice Hall 1998.
- 3- B.chase,Richard,Jacobs,F.Robert&j.Aquilano,Niceholas,"**Operations Management for Competitive Advantage**"11nd ed ,New york ,McGraw-Hall Irwin, 2006.
- 4- Baker, H. Kent and Powell, Gary E. “ **understanding financial management : A particle guide** “ Blackwell Publishing management, Ltd. , 2005.
- 5- Ball Laurence M. " **Money, Banking, and Financial Markets**" 2nd ed , 2012.
- 6- Berk, Jonathan & DeMarzo, Peter & Harford, Jarrad, "**Fundamentals of Corporate Finance**", 2nd ed, Prentice Hall, USA, 2012.
- 7- Berk, Jonathan & DeMarzo, Peter & Harford, Jarrad," **Corporate finance**", 3th ed, Prentice Hall, USA, 2014.
- 8- Bessis Joël " **Risk management in banking**” 4th ed , Wiley 2015.
- 9- Block ,B-Stanley and Hirt ,A. Geoffrey ." **Foundations of Financial management**",9th ed. ,MC Graw–Hill companies,INC,2000.
- 10- Bodie Zvi & Kane Alex & Marcus Alan J." **Investments**" 10th ed , McGraw-Hill Education, 2014.
- 11- Bodie, Ziv & Kane, Alex & Marcus, Alan J., , "**Essentials Of Investment**", 5th ed, Mc graw-Hill/ Irwin, New York, USA2004.
- 12- Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Allen, Franklin. "**Principles of Corporate Finance**". 10th , ed. New York McGraw –Hill 2011.
- 13- Brealey, Richard A. & Myers, Stewart C. & Marcus, Alan J.. **Fundamentals of Corporate Finance**. 3th , ed. 2001
- 14- Brigham Eugene F . & Ehrhardt, Michael C . " **Financial Management Theory and Practice**" . 13th ed. South-Western. 2011.
- 15- Brigham , Eugene F. & Ehrhardt , Michael c. , "**Financial Management Theory and Practice**" , 11th ed , South , Western , 2005.
- 16- Brigham Eugene F. & Houston Joel F. “**Fundamentals of financial management** “11th Edition, 2007.
- 17- Brigham, Eugene F. & Houston, Joel F., **Fundamentals of Financial Management**, 12th ed, South-Western, 2009.
- 18- Broyles, Jack," **Financial Management and Real Options**",England,John Wiley&Sons,2003.
- 19- Chance don M & Brooks Robert “**An Introduction to Derivatives and Risk Management**” 8th ed , 2010.

- 20- Cvitanic Jakša & Zapatero Fernando " **Introduction to the Economics and Mathematics of Financial Markets**" Library of Congress Cataloging-in-Publication Data 2004.
- 21- David , F. , **Strategy Management : Concepts & Cases** , 8th ed , Prentice _ Hall , Inc. , 2001
- 22- De Long, J. Bradford , **Macroeconomics** , updated edition , Mc Graw – Hill Irwin, New York 2002.
- 23- Mcmillan Edward J. "**Not-for profit budgeting Budgeting and Financial Management**" 2nd ed , John Wiley & Sons, Inc 2003.
- 24- Fabozzi, Frank J. & Peterson, Pamela P., "**Financial Management and Analysis**", 2nd ed, John Wiley and Sons, New Jersey, 2003.
- 25- Gallati Reto R. "**Risk management and capital adequacy**" McGraw-Hill 2003.
- 26- Gangadhar ,V., & Ramesh babu , G., " **Investment Management** " , Anmol Publications PVT . LTD , 2006
- 27- Gestel Tony Van & Baesens Bart "**Credit Risk Management**" **Basic Concepts**: financial risk components , rating analysis, models, economic and regulatory capital ,2009
- 28- Gitman , Lawrence J. & Zutter, Chad J. " **Principles of Managerial Finance**" . 13th ed , Prentice Hall . 2012
- 29- Gitman ,L ,Lawrence, "**Principles of Managerial al Finance**", 9th ed,USA, 2000.
- 30- Gup, Benton E., "**principle of financial management**", N.Y. John Wiley and sons, Inc, 1983.
- 31- Hall, J.C". **Risk Management and Financial Institutions**". 3th ed. Hoboken: John Wiley & Sons 2012 .
- 32- Helpert erich.a, **Financial analysis tools and techniques**, McGraw-Hill Chicago; 2006.
- 33- Hempel, George H & simonson, Donald G, "**Bank management text cases**" 5th edition, copyright by John Wiley & sons ltd, U.S.A1999.
- 34- Hill,Alan,"**Strategic Financial Management**"Hill&Ventus Publishing,2009.
- 35- Hingins Robert C. " **Analysis for Financial Management**" 10th ed , McGraw-Hill 2012.
- 36- Hitchner James R. " **Financial Valuation Applications and Models**" John Wiley & Sons, Inc New Jersey 2003.

- 37- Horne, James C. Van & Wachowicz, John M., " **Fundamentals of Financial Management**", 13th ed, Pearson Education Limited, Edinburgh, 2009.
- 38- Howells Peter & Bain Keith " **Financial market and institution**" 5th ed, published , prentice hall , 2007.
- 39- Hubbard glenn R & O'brien Anthony Patrick " **Money, Banking, and the Financial System**" International Edition Prentice Hall,2012.
- 40- Jones ,Gareth R. & George , Jennifer M., " **Contemporary Management**", 5 ed, McGraw-Hill , Inc, New York, ,2008.
- 41- Jones,p.Charles," Investment: Analysis and Management ", 7th ,ed,John Wiley& sons , INC,2000.
- 42- Jordan , d.bradford & miller , w Thomas , " **Fundamentals of investments**" , kentacky and saint louis university , 5th ed , 2009.
- 43- Kevin . S " **Portfolio Management** " 2nd ed . PH Learning Pvt , 2007.
- 44- Kieso , Donald , Paul Kimmet , Jerry Wegandt " **Financial Accounting** , Wiley & Sons , USA , 2000.
- 45- Koch, Timothy W.& Macdonald, Scotts, " **Bank management**" 4th edition, U.S.A2000.
- 46- Kotler , Philip , **Marketing Management** , 11th Edition , Prentice-Hall of India Private Limited , New Delhi , 2004.
- 47- Kristina, L **Investment Analysis and Portfolio Management** ,2010.
- 48- Lashor,William R . **Financial Management ApracticalApproach** . 5th Ed . ThomsonSouth-Western . 2008
- 49- Livingstone John Leslie & Grossman Theodore " **Finance and accounting** " 3th ed , John Wiley & Sons, Inc 2002.
- 50- Malz Allan M. " **Financial Risk Management** " models , history and instiutions , 2011.
- 51- Mayol, Harber B., " **Investment an introduction**" 6th ed, new jersey Harcourt 2000 .
- 52- MC,Menamin,Jim," **FinancialManagement**",Rontiedge,pud-inc,London and M.Y,1999.
- 53- Megginson ,William .L, Smart , Scott .B, Graham , John . R, **Financial Management** , 3rd Edition , Cengage Learning , South-Western , 2010.
- 54- Miller, Alex & Dess, Gregory, G. " **Strategic Management**", 2nd ed., Mc – Graw – Hill Book Company, 1996.
- 55- Mishkin, S. Frederic, " **The economics of money banking and financial markets**", Columbia university, 8th edition 2007.

- 56- Moles Peter " **Financial Risk Management Sources of Financial Risk and Risk Assessment**" FK-A3-engb 1/2013 .
- 57- Mondy, R. w " **Human resource management**" 10th ed Person prentice-Hall , 2008.
- 58- Moyar, B., Herbert, "Investments" 2nd ed The Dryelen press, 1988.
- 59- Nothrup , lynnc " **dynamics of profit – focused accounting** " j.roos publishing , inc.2004.
- 60- Paramasivan,C.,Subramanian,T.,"**Financial Management**"New Age **International** (P)Ltd Publishers,2009.
- 61- Parrino, Robert & Kidwell, David S. & Bates, Thomas W., "**Fundamentals of Corporate Finance**", 2nd ed, John Wiley & Sons, USA, 2012.
- 62- Piget Patrick," **Décision d' investissement Incertitude et information**", Ed Economica, paris, 2011.
- 63- Pike, Richard & Neale, Bill, "**Corporate Financial and Investment, Decision & Strategies**, 5th ed, Prentice Hall, Harlow, 2006.
- 64- Porter , Gary . A , Norton , Curtis . L , **Using Financial Accounting Information " The Alternative To Debits Credits "** , 5th Edition . Thomson South-Western , Mason , USA , 2008.
- 65- Robert L. Mathis & John H. Jackson , **human resources management** , 2006.
- 66- Rose Mann"**system evaluating the management of EnterPrice**" Idea Group Publishing. - Hill – 2001.
- 67- Rose- peter," **commercial bank management**" 4th ,ed,MC -Graw – Hillcompanies,inc,1999.
- 68- Rose, Peter S. &Hudgins, Sylvia C.. "**Bank Management and Financial Services**" 7th,ed., McGraw – Hill International Edition, Singapore2008.
- 69- Rosenbaum Joshua & pearl Joshua "**Investment banking** "2nd ed , John Wiley & Sons, Inc., , New Jersey 2013.
- 70- Rosenbaum Jushoa & Pearl Jushoa , "**Investment banking** "John Wiley & Sons, Inc., 2009.
- 71- Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jaffe, Jeffrey, "**Corporate Finance**", 9th ed, McGraw-Hill, New York, 2010.
- 72- Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D. & Bley, Jorg, "**Essentials of Corporate Finance**", 1st ed, McGraw-Hill, New York, 2013.

- 73- Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D. & Bley, Jorg, "**Fundamentals of Corporate Finance**", 1st ed, McGraw-Hill, New York, 2013.
- 74- Ross, Stephen A. & Westerfield, Randolph W. & Jordan, Bradford D., "**Fundamentals of Corporate Finance**", 6th ed, McGraw-Hill, New York, 2003.
- 75- Ross, Stephen A & Westerfield, Randolph W & Jordan, Bradford D . **Fundamentals of Corporate Finance** . 7th Ed . Irwin McGraw-Hill . 2006.
- 76- Saunders, Anthony & Cornett, M. Marcia, "**Financial markets and institutions**", MC Graw-hill higher education, International edition , 2001.
- 77- Scott , David Logan " Guide to Investing in Common Stocks" Houghton Mifflin Company , Boston 2005.
- 78- Sheeba , Kapil "**Financial Management**" ,Dorling Kindersley Pvt . Ltd , India 2011.
- 79- Slak, Nigel & Chambers, Stuart & Johnson, Robert., "**Operations Management**", 4th ed prentice Hall, New York, U.S.A, 2004.
- 80- Cecchetti Stephen G. & Kermit L. Schoenholtz "**Money, Banking, and Financial Markets**" 4th Edition , 2015 by McGraw-Hill
- 81- Home Van, James and John Wachowicz, , **Fundamentals of Financial Management** 9th ed., Prentice Hall , 1995.
- 82- Wang, Jiang, "**Capital Asset Pricing Model**" 2003.
- 83- Weaver, Samuel C & Weston, J Fred . **Strategic Financial Management** . 13th Ed . Thomson South-Western . 2008.
- 84- Welch , Ivo , "**Corporate Finance An Introduction**" , 1st ed , Prentice Hall , 2009.
- 85- Weston , J. Fred & F. Brigham , Eugene , "**Managerial Finance** ." 7th ed. , Holt – Saunders , Japan . Ltd ., 1981.
- 86- Weston , J. Fred and Basely Scott and Brigham, F. Eugene, "**Essential of Managerial Finance**" , 2th ed the Dryden press , 1996.
- 87- Wheelen , Thomas & Hunger , David , **Strategic Management and Business Policy** , Addison Wesley Publishing , New York , 2000.
- 88- William, C.A., Smith, M.L., & Young, P.C. "**Risk management and insurance**", (N.Y. : McGraw – Hill, inc., 1995.

B: Dissertations & Thesis

- 1- Dietrich, David R. **"An Analysis of Bank Risk Management and its Relevance for The Non-Bank Corporate Sector"**. Unpublished Thesis, Rhodes University, South Africa(2006).
- 2- Jermanis, Darja **" System of measures for evaluating the financial performance of the company Lasko"** Master degree thesis, University of Ljubljana, ICPE, 2006.
- 3- Mooney, J. **A case study of performance appraisal in a small public sector organisation: the gaps between expectations and experience.** (Master dissertation, University of Chester). Retrieved from(2009).
- 4- Young, Jacobus**" Structured Approach to Operational Risk Management in A Banking Environment.** Unpublished Dissertation, University of South Africa.(2001).

C: Researches & Articles

- 1- Abdeldayem Marwan Mohamed **" Management and Administrative Sciences Review Is There a Relationship between Financial literacy and Investment Decisions** in the Kingdom of Bahrain Volume 5, Issue 4, 2016.
- 2- Alquraan, T., Alqisie, A., & Al Shorafa, A.. **Do Behavioral Finance Factors Influence Stock Investment Decisions of Individual Investors?(Evidences from Saudi Stock Market).** Journal of American Science, 12(9) 2016 .
- 3- Bannerman, Paul L. **"Risk and risk management in software projects: A reassessment."** Journal of Systems and Software 81.12 2008
- 4- Kytile Beth & John Gerard Ruggie **" Corporate Social Responsibility as Risk Management"** March 2005 | Working Paper No. 10
- 5- Bhunia, Amalendu & Mukhuti Somnath & Roy Gautam**" Financial Performance Analysis-A Case Study"** Current Research Journal of Social Sciences 3(3), 2011.
- 6- Chandra, Abhijeet, **"Decision Making in the Stock Market: Incorporating Psychology with Finance"**, MPRA, [hppt//mpra.ub.uni.muenchen.de](http://mpra.ub.uni.muenchen.de), 2008
- 7- Desai, H. A., & Bulsara, H. P. **"A Study of effects of demographic variabels on sources of information in financial investment decision"** BER, Vol. 14, No. 6, (2016)
- 8- Drak, Pamela Peterson **" Financial ratios analysis"** Economic reading paper Vol. 13 , No .2 ,2009.

- 9- Dufera Abdi " **Financial performance evaluation** " A Case Study of Awash International Bank , Mekelle, Ethiopia Reg. No0014/01, 2010.
- 10- Eccles, Robert G.," **the Performance Measurement Manifesto to Harvard Business Review**, Vol. 69, No. 1 , 1991.
- 11- Hamzaee, Reza G " **Modern Banking And Strategic Portfolio Management.**" Journal of Business & Economics Research (JBER) 4.11 , 2011.
- 12- Hoseininassab, E.; Yavari, K.; Mehregan, N.& Khoshsima, R.. **Effects of Risk Parameters (Credit, Operational, Liquidity and Market Risk) on Banking System Efficiency** (Studying 15 Top Banks of Iran's). Journal of Basic and Applied Scientific Research, Volume 2, Issue 6, (2012).
- 13- Jagongo, A. O., & Mutswenje, V. S. " **A survey of the factors influencing investment decisions: the case of individual investors at the NSE** International Journal of Humanities and Social Science Vol. 4 No. 4, 2014.
- 14- Keegan, Mary " **Management of Risk Principles and Concepts**" Hm Treasury, The Orange Book, Working Papers, 2004.
- 15- Lorenz, David, Stefan Trück, and Thomas Lützkendorf. " **Addressing risk and uncertainty in property valuations: a viewpoint from Germany.**" Journal of property investment & finance 24.5 (2006)
- 16- Manganelli Simone & Engle Robert F. " **Value at risk models in finance**" Working paper NO. 75 , European central bank , August 2001.
- 17- Mollik Abu T.& Bepari M. Khokan " **Risk-Return Trade-off in Emerging Markets: Evidence from Dhaka Stock Exchange Bangladesh**" Australasian Accounting, Business and Finance Journal, 9(1), 2015.
- 18- Obamuyi, T. M. **Factors influencing investment decisions in capital market: A study of individual investors in Nigeria.** Organizations and markets in emerging economies, (1), 2013.
- 19- Pan, X., & Tian, G. G. " **Does banks' dual holding affect bank lending and firms' investment decisions? Evidence from China.** Journal of Banking & Finance, 55, 2015 .
- 20- Poznanski Julie & Bryn Sadownik & Irene Gannitsos " **Financial Ratio Analysis**" 2013.
- 21- Puseljic, Mato, Ana Skledar, and Ivan Pokupec. "Decision-Making As A Management Function." Interdisciplinary Management Research 11 (2015)
- 22- Sangmi, Mohi-ud-Din& Nazir, Tabassum. **Analyzing Financial Performance of Commercial Banks in India: Application of CAMEL**

- Model.** Pakistan Journal of Commerce & Social Sciences, Vol. 4 (1),(2010).
- 23- Sichigea Dan Florentin & Ganea Mirela & Tupangiu Lorena " **Financial performance indicators instruments in lending decision making** " No.13, 2011.
- 24- Soni, Rashmi. "**Designing a Portfolio Based On Risk and Return of Various Asset Classes.**" International Journal of Economics and Finance 9.2 (2017): 142.
- 25- Tilleman, Sandra and Bogt, Hank J. tar "**Performance auditing Improving the quality of political and democratic processes?.** Critical Perspectives on Accounting,2010.
- 26- Tsorhe Joan S.; Aboagye Anthony Q.Q. & Kyereboah-Coleman, A."**Corporate Governance and Bank Risk Management in Ghana**" . University of Ghana Business School, Ghana 2011. csae.ox.ac.uk.
- 27- Vankatraman, N. and Ramanujam V. " **Measurement of business performance In strategy research : A Comparison Approaches** " Academy of Management Review, Vol. 11, No. 4 , 1986.
- 28- Vermeulen, Philip ; Fuss, Catherine Isabelle: **Firms' investment decisions in response to demand and price uncertainty. In: Applied Economics** 40 (2008), 18
- 29- Walkins, Mira, **Tow Literatures-Tow Story-Lines Is General Paradigm Of Foreign Portfolio and Foreign Direct Investment Feasible?, Transnational Corporations**, Vo. No.1, April, UNCTAD, UN, New York, USA, 1999.
- 30- Wang, Yumei, Zhen Zhu, and Qing Cong. "**An Analysis on the Knowledge Workers' Turnover: A Psychological Contract Perspective.**" International Journal of Business and Management 3.3 (2009): 62.

D: Dictionary & Bulletins

- 1- Gastineau, G.L., & Kiritzman, M.P.," **The dictionary of financial risk management**", (N.Y. : Frank J. Fabozzi associates, 1996).
- 2- projet De Systeme Comptable Financier" Republique al gerienne democratiquet populaire ministerdes finances " Conseil National de la Comptabilité , Juillet 2006.